

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة البحث العلمي والتعليم العالي
جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تحت عنوان:

محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية
دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2007-2017)

إشراف الأستاذ:

د. مهدي ذواوي

إعداد الطالبة:

عاشوري صورية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. حاج صبراي حمودي	أستاذ تعليم عالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
د. مهدي ذواوي	أستاذ محاضر. أ	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
د. محبدي محمد	أستاذ محاضر. أ	جامعة برج بوعريش	مناقشاً
د. مريم عبدلة	أستاذ محاضر. أ	جامعة قالمة	مناقشاً
د. بن منصور موسى	أستاذ محاضر. أ	جامعة برج بوعريش	مناقشاً
د. بباس منيرة	أستاذ محاضر. أ	جامعة سطيف 1	مناقشاً
د. بروب كاتية	أستاذ محاضر. ب	جامعة سطيف 1	مدعوة

السنة الجامعية: 2019 - 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بداية أحمد الله سبحانه وتعالى وأعلى وأسلم على نبينا محمد صلى الله

عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل وبخالص الامتنان والتقدير إلى كل من اعانني على انجاز هذا البحث وخلص
بالذكر :

الأستاذ المشرف الدكتور **مهدي خواجه علي** قبوله الإشراف على هذا البحث المتواضع، رغم
انشغالاته الكثيرة، وكذلك على التوجيهات والنصائح القيمة التي قدمها لي طوال فترة انجاز هذا
البحث

الأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم تقييم هذا البحث ومناقشته، فلهم مني
كل الشكر والتقدير والاحترام.

الأستاذة **رقية بولقصوم** جامعة الجزائر التي قدمت لي المساعدة وزودتني ببعض المعلومات
لإنجاز البحث

، وكذلك أتوجه بشكر خاص لكل من بسو شهلة ودلّمي سفيان على مساعدتهما.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الإخوة والأخوات

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

فهرس
المحتويات

الصفحة	العنوان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
ب-ي	المقدمة
ج	1. إشكالية البحث
ج	2. فرضيات البحث
د	3. أهداف البحث
د	4. أهمية البحث
د	5. منهج وأدوات البحث
هـ	6. حدود البحث
هـ-ط	7. الدراسات السابقة
ط	8. محتويات البحث
ي	9. صعوبات البحث
43-2	الفصل الأول: كفاية رأس المال في البنوك التجارية
2	تمهيد
	I. مفاهيم عامة حول البنوك التجارية
3	1. البنوك التجارية.....
4	1.1. موارد واستخدامات أموال البنوك التجارية
9	2.1. وظائف البنوك التجارية
9	2. أهداف البنوك التجارية.....
9	1.2. الربحية
10	2.2. السيولة
10	3.2. الأمان
11	3. الربحية في البنوك التجارية.....
11	1.3. مفهوم الربح

11	2.3. مفهوم الربحية
12	3.3. أهمية الأرباح بالنسبة للبنوك التجارية
12	4.3. العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية
14	II. إدارة المخاطر وكفاية رأس المال
14	1. المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.....
14	1.1. مفهوم المخاطر
15	2.1. المخاطر المصرفية
16	3.1. العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية
16	2. تصنيف المخاطر المصرفية.....
16	1.2. المخاطر المالية
18	2.2. المخاطر غير المالية
20	3. إدارة المخاطر المصرفية.....
20	1.3. مفهوم إدارة المخاطر
21	2.3. أهمية إدارة المخاطر
22	3.3. أهداف إدارة المخاطر
23	4.3. وظائف إدارة المخاطر
24	5.3. خطوات إدارة المخاطر
24	4. كفاية رأس المال.....
24	1.4. رأس مال البنك
25	2.4. وظائف رأس المال
25	3.4. أهمية رأس المال في البنك
26	4.4. أساليب زيادة رأس المال المصرفي
26	5.4. مفهوم كفاية رأس المال
27	6.4. أهداف وأهمية كفاية رأس المال

28	7.4.مراحل تطور معدل كفاية رأس المال حسب المعايير التقليدية
30	III الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال
30	1.الرقابة المصرفية.....
31	1.1.أهمية وأهداف الرقابة المصرفية
32	2.1.أنواع الرقابة المصرفية
33	2.لجنة بازل للرقابة المصرفية.....
35	1.2.أسباب إنشاء لجنة بازل
35	2.2.أهداف لجنة بازل
36	3.2. مهام لجنة بازل
36	3.الرقابة بالتركيز على المخاطر.....
37	1.3.أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر
37	2.3. القضايا الرئيسية في الرقابة بالتركيز على المخاطر
38	3.3.نظام التقييم المصرفي...CAMELS.....
43	خلاصة الفصل الأول
92-45	الفصل الثاني: تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل
45	تمهيد
46	I.مقررات لجنة بازل الأولى لكفاية رأس المال
46	1. مكونات نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل الأولى.....
46	1.1. رأس المال
50	2.1. الالتزامات والتعهدات المرجحة بالمخاطر
53	2.التعديلات التي أدخلت على نسبة كفاية رأس المال.....
54	3. تقييم لجنة بازل الأولى
54	1.3. الإيجابيات
54	2.3. السلبيات
56	II. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثانية
56	1.مقررات لجنة بازل الثانية.....

56	1.1. أهداف لجنة بازل الثانية
57	2.1. خصائص مقترحات كفاية رأس المال حسب مقررات بازل الثانية
57	2. نسبة كفاية رأس المال كأحد محاور لجنة بازل الثانية.....
58	1.2. متطلبات الحد الأدنى لرأس المال
58	2.2. عمليات المراجعة الرقابية
59	3.2. انضباط السوق
60	3. مداخل قياس متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر حسب اتفاقية بازل الثانية.....
61	1.3. متطلبات الحد الأدنى من رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية
73	2.3. متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل
78	3.3. متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق
81	4. تقييم مقررات لجنة بازل الثانية.....
81	1.4. الإيجابيات
82	2.4. السلبيات
83	III. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثالثة
83	1. مقررات لجنة بازل الثالثة.....
83	2.1. أهداف لجنة بازل الثالثة
84	2. محاور مقررات لجنة بازل الثالثة.....
84	1.2. كفاية رأس المال
87	2.2. إدخال نسبة الرفع المالي
87	3.2. السيولة
89	3. مراحل تنفيذ مقررات لجنة بازل الثالثة.....
90	4. تقييم لجنة بازل الثالثة.....
90	1.4. الإيجابيات
90	2.4. السلبيات
92	خلاصة الفصل الثاني

134-94	الفصل الثالث: كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية
94	تمهيد
95	I. إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري
95	1. إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري قبل تبنيه مقررات لجنة بازل.....
95	1.1. القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال
96	2.1. القطاع المصرفي الجزائري بعد الاستقلال
010	2. إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري بعد تبنيه مقررات لجنة بازل.....
110	1.2. قانون النقد والقرض لسنة 1990
102	2.2. تعديلات قانون النقد والقرض (90-10)
410	3. هيكل القطاع المصرفي الجزائري.....
510	1.3. البنوك
810	2.3. المؤسسات المالية
081	3.3. مكاتب التمثيل
011	II. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الأولى
011	1. القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية.....
011	1.1. كفاية رأس المال
511	2.1. رأس المال الأدنى
611	3.1. الاحتياطي الالزامي
611	4.1. نسبة الأموال الخاصة والموارد الدائمة
711	5.1. نسب تقسيم وتوزيع المخاطر
811	6.1. مراقبة وضعيات الصرف
119	2. الجهات المعنية بوضع ومتابعة المعايير الاحترازية.....
119	1.2. اللجنة المصرفية
021	2.2. مركزية المخاطر
120	3.2. مركزية للمبالغ غير المدفوعة

121	4.2. مركزية الميزانيات
121	5.2. نظام ضمان الودائع
122	III. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الثانية والثالثة
122	1. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الثانية.....
123	1.1. كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية استجابة لمتطلبات لجنة بازل الثانية
130	2.1. انضباط السوق
131	2. القطاع المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل الثالثة.....
131	1.2. رفع الحد الأدنى لرأس المال
131	2.2. فرض نسبة المعامل الأدنى للسيولة
132	3.2. رفع المعامل الأدنى لكفاية رأس المال
132	4.2. تشكيل وسادة الأمان
132	5.2. إقامة برنامج القدرة على تحمل الضغط
133	6.2. مشروع المعلومات (نظام التتقيط المصرفي synoba)
134	خلاصة الفصل الثالث
136 - 174	الفصل الرابع::محددات كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية: دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل خلال الفترة (2007-2017)
136	تمهيد
137	I. مؤشرات السلاية المالية في البنوك الجزائرية
137	1.. كفاية رأس المال
138	2. جودة الأصول
140	3. مؤشرات الربحية
143	4. مؤشرات السيولة
144	5. الرفع المالي
146	II. الخطوات الأولية للدراسة والمنهجية المتبعة
146	1. الخطوات الأولية للدراسة.....

146	1.1.مجتمع وعينة الدراسة
146	2.1.متغيرات الدراسة
149	2.مدخل إلى نماذج السلاسل الزمنية المقطعية-البائل-.....
150	1.2.تعريف نماذج البائل
150	2.2. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البائل
315	3.2.أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية
155	III.الإطار القياسي وتحليل النتائج.
515	1.معالجة البيانات.....
515	1.1.معالجة البيانات المفقودة والمتطرفة
581	2.1.الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
216	2.تقدير النماذج القياسية والمفاضلة بينها.....
216	1.2.المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي (المربعات الصغرى)
416	2.2.المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية
616	3.تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر.....
616	1.3.اختبار جودة التوثيق والمعنوية الكلية للنموذج
661	2.3.اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير
671	3.3.اختبار الارتباط الذاتي لبواقي السلاسل المقطعية
691	4.3. اختبار معنوية المعالم في المدى القريب (اختبار Wald)
691	4.تحليل النتائج واختبار الفرضيات.....
517	خلاصة الفصل الرابع
182-177	الخاتمة
177	1.النتائج
181	2.التوصيات
182	3.أفاق البحث
197-184	قائمة المراجع

213-199	الملاحق
---------	---------



قهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
.....الفصل الأول.....		
1-1	تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS	40
2-1	الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف CAMELS	41
.....الفصل الثاني.....		
1-2	مكونات رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى	50
2-2	أوزان المخاطر للأصول داخل الميزانية	51
3-2	أوزان مخاطر الالتزامات خارج الميزانية	52
4-2	درجات التصنيف الائتماني حسب وكالات Moody's، S&P وFitch	63
5-2	أوزان المخاطر	65
6-2	أوزان ترجيح الالتزامات خارج الميزانية	67
7-2	المقارنة بين الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم	71
8-2	معاملات بيتا لنشاطات البنوك	75
9-2	معاملات ترجيح الخطر الخاص	79
10-2	الفرق بين متطلبات رأس المال في بازل الثانية والثالثة	86
11-2	رزمة تطبيق نسبة تغطية السيولة	89
12-2	مراحل التحول إلى النظام الجديد	90
.....الفصل الثالث.....		
1-3	البنوك العمومية الجزائرية	105
2-3	البنوك الخاصة في الجزائر	108
3-3	المؤسسات المالية في الجزائر	108
4-3	مكاتب التمثيل في الجزائر	109
5-3	الأموال الخاصة الصافية حسب لجنة بازل الأولى في البنوك الجزائرية	111
6-3	معاملات ترجيح مخاطر الأصول في البنوك الجزائرية	112
7-3	ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية	113
8-3	رزمة التطبيق التدريجي لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1991	114
9-3	رزمة التطبيق التدريجي لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1994	115

124	الأموال الخاصة الصافية حسب لجنة بازل الثانية في البنوك الجزائرية	10-3
126	ترجيح مخاطر القروض	11-3
127	ترجيحات المستحقات المصنفة	12-3
127	ترجيحات الأصول أخرى	13-3
128	معاملات الترجيح المطبقة على الالتزامات خارج الميزانية	14-3
129	معاملات ترجيح السندات لحساب الخطر العام	15-3
130	معاملات ترجيح السندات لحساب الخطر الخاص	16-3
.....الفصل الرابع.....		
137	تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	1-4
138	بعض مؤشرات قياس جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	2-4
140	العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	3-4
142	العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	4-4
143	مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	5-4
145	الرفع المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	6-4
158	التحليل الوصفي للمتغيرات	7-4
160	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera) للسلاسل الزمنية	8-4
162	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي (المربعات الصغرى)	9-4
163	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	10-4
163	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	11-4
164	اختبار Hausman	12-4
165	القاطع الخاص بكل بنك	13-4
168	اختبار Breusch-Pagan	14-4
169	اختبار Wald	15-4
170	أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع حسب الدراسات السابقة	16-4

الرقم	العنوان	الصفحة
.....الفصل الأول.....		
1-1	موارد البنوك التجارية	5
2-1	استخدامات البنوك التجارية	8
3-1	المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية	20
4-1	مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS	93
.....الفصل الثاني.....		
1-2	المحاور الأساسية لمقررات لجنة بازل الثانية	85
-22	مداخل قياس المخاطر التي تواجه البنوك حسب اتفاقية بازل الثانية	63
23-	متطلبات رأس المال وفقا للنموذج المعياري	68
4-2	الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان وفقا لمدخل التصنيف الداخلي	37
5-2	طريقة حساب متطلبات رأس المال حسب مدخل القياس المتقدم	87
6-2	أوجه الاختلاف بين بازل الأولى والثانية	81
7-2	بعض محاور لجنة بازل الثالثة	84
.....الفصل الثالث.....		
1-3	نموذج التصريح بكفاية رأس المال	115
.....الفصل الرابع.....		
1-4	تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	371
2-4	بعض مؤشرات قياس جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	391
3-4	العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	114
-44	العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	214
5-4	مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	314
6-4	الرفع المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)	145
7-4	نموذج الدراسة	149

155	تمثيل الصندوق لسلسلة كفاية رأس المال	8-4
157	تمثيل الصندوق للمتغيرات المفسرة	9-4
161	نتائج طريقة التحويل كوكس بوكس	10-4
176	اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير	11-4
186	مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Watson	12-4
186	مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Watson في نموذج الدراسة	13-4

المقدمة

تعتبر ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة من أولى اهتمامات البنوك المركزية، الأمر الذي جعلها تقوم بوضع معايير مختلفة لقياسها، خاصة مع التطورات الحديثة التي شهدتها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية، والتي أدت إلى تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، لذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهةها، فكانت أول خطوة هي تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي صدرت أولى مقرراتها سنة 1988، وقد نصت على الالتزام بنسبة كفاية رأس المال أكبر أو تساوي 8%. ومع تأثر القطاع المصرفي في كثير من الدول خلال عقد التسعينات بالأزمات المالية، اضطرت لجنة بازل إلى دراسة أسباب هذه الأزمات وتوصلت إلى أن أهمها هو عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل الأولى كان يعاني أصلا من عدة عيوب وجوانب ضعف؛

الأمر الذي أدى إلى إصدار اتفاقية جديدة لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي، وقد سميت بلجنة بازل الثانية، حيث لم تقتصر مقرراتها على إعادة النظر في متطلبات رأس المال فحسب، بل حاولت إرساء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي تتمثل في مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق مع ما يرتبط بذلك من عمليات الإشراف الرقابي وانضباط السوق؛

بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008، والتي كان من أهم أسبابها محدودية دور السلطات النقدية وضعف في إدارة المخاطر، مما تسبب في الإقراض المفرط من قبل البنوك مع عدم امتلاك بعضها لرؤوس أموال كافية لتغطية مخاطرها، وعدم كفاية السيولة، ووقوعها في مشاكل عديدة، كان لزاما عليها إعادة النظر في آليات إدارة المخاطر في البنوك، وهكذا قامت لجنة بازل بإصدار تعليمات بازل الثالثة والتي قامت بمجموعة من الإصلاحات هدفت إلى تعزيز الرقابة والإشراف على البنوك، حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحسين قدرتها على امتصاص الخسائر الناتجة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتحسين إدارة المخاطر؛

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول معنية بمواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية، لذلك فقد تبنت السلطات النقدية الجزائرية من خلال إصدارها لقانون النقد والقرض والتعديلات التي توالى عليها مقررات لجنة بازل، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، وقد فرضت على البنوك الالتزام بنسبة كفاية رأس المال أكبر أو تساوي 8%.

1. إشكالية البحث

تتأثر كفاية رأس المال بمجموعة من العوامل، لذلك ومن أجل المحافظة على الأداء المالي للبنوك أصبح الأمر يتطلب من هذه الأخيرة دراسة هذه العوامل للوقوف على التحديات والصعوبات لمعالجتها، ووضع الحلول المناسبة التي يمكن أن تساعد إدارة هذه البنوك على تطوير أدائها، من حيث إدارة رأس المال وإدارة المخاطر والمحافظة على هامش الأمان المصرفي، مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من جهة، والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين من جهة أخرى.

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية؟

وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية، فقد تمت تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما طبيعة أثر العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال؟
- ما طبيعة أثر العائد على الأصول على كفاية رأس المال؟
- ما طبيعة أثر مخاطر السيولة على كفاية رأس المال؟
- ما طبيعة أثر مخاطر الائتمان على كفاية رأس المال؟
- ما طبيعة أثر مخاطر الرفع المالي على كفاية رأس المال؟
- ما طبيعة أثر مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال؟
- ما طبيعة أثر حجم البنك على كفاية رأس المال؟
- ما طبيعة أثر مخاطر التشغيل على كفاية رأس المال؟

2. فرضيات البحث

تحقيقا لأهداف البحث وعلى ضوء المفاهيم النظرية والدراسات السابقة، فقد اعتمدنا في معالجة التساؤلات

المطروحة على الاختبار القياسي لمدى صحة الفرضيات، والتي صيغت على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للعائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال؛
- **الفرضية الثانية:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للعائد على الأصول على كفاية رأس المال؛
- **الفرضية الثالثة:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة على كفاية رأس المال؛
- **الفرضية الرابعة:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على كفاية رأس المال؛

- **الفرضية الخامسة:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر الرفع المالي على كفاية رأس المال؛
- **الفرضية السادسة:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال؛
- **الفرضية السابعة:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم البنك على كفاية رأس المال؛
- **الفرضية الثامنة:** هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر التشغيل على كفاية رأس المال.

3. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في:

- إظهار التقييم الحقيقي للبنوك والمخاطر التي تواجهها مما يؤدي إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتطوير أدائها؛
- تعرف الجهات الرقابية على مؤشرات القوة والضعف في البنوك لتمكينها من اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية لحمايتها من المخاطر، أما بالنسبة للمودعين فتكمن أهميتها من خلال الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من ناحية والفوائد عليها من ناحية أخرى.

4. أهداف البحث

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذا البحث فيما يلي:

- التعرف على مفهوم كفاية رأس المال وتحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية؛
- تحديد العناصر اللازمة لتقييم كفاية رأس المال ومعرفة أساليب قياس كفاية رأس المال في ظل لجنة بازل؛
- معرفة مدى مساهمة القطاع المصرفي الجزائري للمعايير الدولية للرقابة المصرفية؛
- معرفة أهم العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك لإبراز الدور الذي تمارسه هذه النسبة في تدعيم مصداقية النظام المالي عموما والمصرفي الجزائري خصوصا.

5. منهج وأدوات البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع، وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالبحث؛

أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام أسلوب القياس الكمي وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام نموذج (Panel data analysis)، كما تم إجراء الاختبارات (Hausman test، f-test) من أجل تحديد الطريقة المثلى للتحليل. كما تم الاستعانة ببرنامجي spss و minitab من أجل معالجة البيانات.

6. حدود البحث.

سنحاول من خلال هذا البحث استعراض دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2007-2017 لتحديد العلاقة بين المتغيرات المفسرة، مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر الرفع المالي، حجم البنك، العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول والمتغير التابع المتمثل في نسبة كفاية رأس المال، من أجل الوصول إلى نوعية العلاقة سلبية أم إيجابية بين هذه المتغيرات.

7. الدراسات السابقة

لا نجاز هذا البحث، تم الاعتماد على دراسات سابقة، أغلبها مقالات أجنبية وعربية منشورة في مواقع الكترونية، نذكر من بينها:

- **Khaled Abdalla Moh'd Altamimi, Samer Fakhri Obeidat: Determinant of capital adequacy ratio in commercial banks of Jordan an empirical study, International Journal of business and management sciences, N° 04, 2013. Academic research in Economics and management**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2000-2008، وشملت هذه الدراسة 12 بنكا وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر السيولة، ومعدل العائد على الأصول.

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومعدل العائد على الأموال الخاصة ومخاطر سعر الفائدة، وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، ومعدل القوة الإرادية.

- **Ijaz Hussain Bokhari, Syed Muhamad Ali , Determinants of capital adequacy ratio in banking sector: an empirical analysis from Pakistan, Academy of Contemporary Research, Volume 2, Issue 1, 2013 , Research Centre of Resource Mentors Research journal , (RCRM), Pakistan.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الباكستاني، وشملت الدراسة 12 بنكاً خلال الفترة 2005-2009، وتم الاعتماد على أسلوب panel data، حيث تم دراسة خمس محددات وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم الودائع، متوسط نسبة كفاية رأس المال في القطاع، مخاطر المحفظة، معدل العائد على الأموال الخاصة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع ومخاطر المحفظة وكفاية رأس المال، وعدم وجود علاقة بين هذه الأخيرة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نسبة كفاية رأس المال في القطاع، ومعدل العائد على الأموال الخاصة وكان معامل الارتباط 28% الذي يعني أن المتغيرات التي تم اختيارها لا تفسر المتغير التابع بشكل جيد.

• **Nada Dreca, Determinants of Capital Adequacy Ratio in Selected Bosnian Banks, Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi EYİ 2013 Özel Sayısı.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك البوسنية وتم الاعتماد على بيانات ربع سنوية لـ 10 بنوك خلال الفترة 2005-2010، وتم الاعتماد على أسلوب panel data وتمت دراسة ثمانية محددات وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين كل من حجم البنك، نسبة الودائع لمجموع الأصول، نسبة القروض لمجموع الأصول والعائد على الأصول والمتغير التابع. بينما يمتلك كل من احتياطات الخسائر من القروض، نسبة الدخل من الفوائد لمجموع الأصول، العائد على الأموال الخاصة ونسبة الرفع المالي أثر إيجابي على المتغير التابع.

• **an Osama A. El-Ansary, Hassan M. Hafez, Determinants of Capital Adequacy Ratio: empirical study on Egyptian banks Corporate Ownership & Control / Volume 13, Issue 1, 2015.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك المصرية وشملت الدراسة 36 بنكاً خلال الفترة 2004-2013، وتم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين الأولى قبل سنة 2008 والثانية بعدها وتم الاعتماد على أسلوب panel data، وتمت دراسة عشر محددات وهي:

- نسبة الأصول ذات العائد إلى إجمالي الأصول والتي كانت ترتبط بعلاقة عكسية مع كفاية رأس المال، وبعد الأزمة أصبحت ترتبط بعلاقة طردية؛

- نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول والتي لم تظهر لها أي علاقة مع كفاية رأس المال سواء قبل الأزمة أو بعدها، نفس الشيء بالنسبة للتغير في صافي إيرادات الفوائد؛

- صافي القروض إلى إجمالي الأصول لا يوجد لها تأثير على كفاية رأس المال قبل الأزمة لكن بعدها أصبحت تؤثر بشكل عكسي، ونفس الشيء بالنسبة لنسبة مؤونات خسائر القروض إلى إجمالي القروض؛
- المخصصات إلى مجموع القروض قبل الأزمة كانت تؤثر بعلاقة عكسية على كفاية رأس المال لكن بعدها اختفى التأثير، نفس الشيء بالنسبة للعائد على الأموال الخاصة؛
- نسبة القروض إلى الودائع لم يكن لها تأثير على كفاية رأس المال قبل الأزمة، لكن بعدها أصبحت لها علاقة طردية؛
- العائد على الأصول، كان له علاقة طردية بكفاية رأس المال قبل الأزمة وبعدها انعدم التأثير؛
- حجم البنك له علاقة موجبة بكفاية رأس المال قبل وبعد الأزمة.

• **Gabriel O Abba, Ene Okwa, Benedict Soje and Lilian N Aikpitanyi , Determinants of Capital Adequacy Ratio of Deposit Money Banks in Nigeria , Journal of Accounting & Marketing , Volume 7 • Issue 2 • 2018.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية النيجيرية وشملت الدراسة 12 بنكا خلال الفترة 2005-2014، وتم الاعتماد على أسلوب panel data، وتمت دراسة أربع محددات وهي معدل العائد على الأصول، نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة الودائع إلى الأصول، نوعية الأصول وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من معدل العائد على الأصول، نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة الودائع إلى الأصول، وكفاية رأس المال وعلاقة عكسية بين هذه الأخيرة ونوعية الأصول وكانت هذه المتغيرات تفسر المتغير التابع بنسبة 61% يعني وجود متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة.

• **Keynes Irawan, Achmad Herlanto ANG Gnggono, A study of Capital Adequacy Ratio and its Determinants in Indonesian Banks: A PANEL DATA Analysis, International Journal of Management and Applied Science, 2015.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك الاندونيسية وشملت الدراسة 19 بنكا خلال الفترة 2005-2014، وتم الاعتماد على أسلوب panel data، وتمت دراسة ثماني محددات وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من الأصول، القروض غير المنتجة، معدل العائد على الأصول وكفاية رأس المال وعلاقة عكسية بين هذه الأخيرة والقروض، معدل العائد على الأموال الخاصة، صافي هامش الفائدة، والودائع بينما لا توجد علاقة بين السيولة وكفاية رأس المال.

- **Ali Shingjergji, Marsida Hyseni, The Determinants of Capital Adequacy Ratio in the Albanian Banking System During 2007 – 2014, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. III, Issue 1, Jan 2015.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك الألبانية وتم الاعتماد على بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2007-2014، وتم الاعتماد على أسلوب panel data وتمت دراسة ست محددات وتوصلت الدراسة: بأنه لا يوجد أي تأثير لمؤشرات الربحية، والمعبر عنها بالعائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة، على نسبة كفاية رأس المال. ويوجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين كل من القروض غير المنتجة، نسبة القروض إلى الودائع، حقوق الملكية المضاعفة ونسبة كفاية رأس المال. وأظهرت الدراسة أيضاً أن حجم البنك هو المتغير الوحيد الذي له تأثير إيجابي على النسبة المدروسة.

- **دراسة عماد سليمان، علي حسين، محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة (دراسة تطبيقية) مجلة جامعة البعث – المجلد 38 – العدد 23، 2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وشملت الدراسة 11 بنكاً خلال الفترة 2010-2015، وتم الاعتماد على تحليل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المدروسة باستخدام معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون، ثم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كخطوة لاحقة بهدف قياس قوة وطبيعة العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والمتغيرات المفسرة لها، حيث تم اختيار ست محددات لنسبة كفاية رأس المال وهي: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الرفع المالي، الحجم والربحية.

وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ونسبة كفاية رأس المال. كما أظهرت علاقة إيجابية بين مخاطر الرفع المالي ونسبة كفاية رأس المال وعدم وجود علاقة بين حجم البنك وربحيته على كفاية رأس المال.

- **Pham Thi Xuan Thoa, Nguyen Ngoc Anh , The Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of the Vietnamese Banking System in the Period 2011-2015 , VNU Journal of Science: Economics and Business, Vol. 33, No. 2 (2017)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك الفيتنامية وشملت الدراسة 29 بنكاً خلال الفترة 2011-2015، وتم الاعتماد على أسلوب panel data وتمت دراسة ست محددات وهي: حجم البنك، نسبة إجمالي القروض إلى الأصول، الرفع المالي، صافي هامش الفائدة، القروض المتعثرة، السيولة

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من صافي هامش الفائدة والسيولة، وكفاية رأس المال وعلاقة عكسية بين هذه الأخيرة ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول والقروض المتعثرة بينما لا توجد علاقة بين حجم البنك والرفع المالي.

• **Aly M Hewaidy , Husain Y Alyousef , Bank-Specific and Macroeconomic Determinants of Capital Adequacy Ratio: Evidence from Kuwaiti Banks, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences , ISSN 1450-2275 Issue 99 August-November, 2018**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر بعض العوامل الداخلية المتعلقة بالبنك وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على كفاية رأس المال في البنوك الكويتية، وشملت الدراسة كل البنوك التقليدية والإسلامية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2009-2016، وتم الاعتماد على أسلوب panel data وتمت دراسة تسع محددات وكانت النتائج كالتالي: وجود علاقة عكسية بين كل من حجم البنك، نوعية الأصول والسيولة وكفاية رأس المال، ووجود علاقة طردية بين نوعية الإدارة (قروض/ودائع) وكفاية رأس المال وعدم وجود علاقة بين هذه الأخيرة وكل من نوع البنك، صافي هامش الفائدة، معدل العائد على الأموال الخاصة، التضخم ومعدل الناتج الإجمالي.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

أغلب الدراسات التي تم الاطلاع عليها والتي لها علاقة بموضوع البحث، كانت في بلد مختلف غير الجزائر وكل دراسة تطرقت إلى تركيبة مختلفة من المحددات وخلال فترات زمنية مختلفة؛

وتعتبر هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة من حيث معرفة محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017، وتشكل المتغيرات المفسرة التي تم اختيارها كمحددات لنسبة كفاية رأس المال نقطة اختلاف عن الدراسات السابقة، حيث تم اختيار تركيبة مختلفة في بيئة مختلفة خلال فترة زمنية مختلفة.

8. محتويات البحث

من أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة وتحقيق أهداف البحث، فقد تم تقسيم هذا الأخير إلى أربعة فصول كالتالي:

• الفصل الأول: كفاية رأس المال في البنوك التجارية

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر، يستعرض العنصر الأول منه عموميات حول البنوك التجارية، يتم التطرق فيه إلى مفهوم البنوك التجارية وأهم وظائفها وأهدافها، ومواردها، واستخداماتها، بعدها يتم التطرق

إلى العنصر الثاني بعنوان كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، حيث سيتم تناول كل من المخاطر المصرفية، وإدارة المخاطر، ومفهوم كفاية رأس المال، ومراحل تطورها قبل لجنة بازل، أما العنصر الثالث فيتناول مفهوم الرقابة المصرفية، ولجنة بازل، والرقابة بالتركيز على المخاطر وأحد أهم النظم التي تعتمد عليها وهو نظام . camels

الفصل الثاني: تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

سيتم تقسيم هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة عناصر، يستعرض العنصر الأول أهم مكونات نسبة كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل الأولى، وأهم التعديلات التي مرت بها ثم تقييم هذه المقررات، بعدها سيتم التطرق في العنصر الثاني إلى كفاية رأس المال في ظل لجنة بازل الثانية، حيث سيتناول أهداف هذه الأخيرة، وأهم المحاور التي تطرقت لها، وأهم أساليب قياس المخاطر التي أضافتها هذه اللجنة، أما العنصر الثالث فيستعرض أهم الإصلاحات التي جاءت بها لجنة بازل الثالثة.

• الفصل الثالث: كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر، يستعرض العنصر الأول أهم إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد تبنيه مقررات لجنة بازل، بعدها سيتم التطرق في العنصر الثاني إلى كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية في ظل لجنة بازل الأولى، ومراحل تنفيذها، والجهات المعنية بوضع ومتابعة المعايير الاحترازية، أما العنصر الثالث فيتناول القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الثانية والثالثة.

• الفصل الرابع: محددات كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية: دراسة قياسية باستخدام نماذج

البانل خلال الفترة (2007-2017)

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى بعض مؤشرات الصلابة في القطاع المصرفي الجزائري، ثم سيتم استعراض الخطوات الأولية للدراسة والمنهجية المتبعة، وبعدها يتم تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج التي تم الوصول لها.

9. صعوبات البحث

بما أنه لا يخلو انجاز أي بحث من مواجهة بعض الصعوبات، فقد واجهنا بدورنا صعوبات، أهمها صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة التطبيقية والمتعلقة بنسبة كفاية رأس المال والتي مازالت من الأمور السرية بالنسبة للبنوك الجزائرية.

الفصل الأول

حفاية رأس المال في البنوك
التجارية

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية العاملة في الاقتصاد بصفتها وسيطاً مالياً، حيث تتلقى الودائع ثم تقوم باستخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار وغير ذلك من الأنشطة التي تساهم في نمو الاقتصاد؛

ونتيجة لنشاطها هذا فهي تتعرض إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على عملها وعلى أصولها وسلامة أموال المودعين. ولتجنب آثار هذه المخاطر تقوم إدارات البنوك التجارية بالتحوط لها بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال وتكوين المؤونات بما يتناسب معها؛

وتعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تقيس الملاءة المالية في القطاع المصرفي والتي استحدثت في السنوات الماضية استجابة لمتطلبات الرقابة المصرفية، وهي بمثابة هامش الأمان لحماية أموال المودعين، ولتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي. إذ تقوم البنوك المركزية في جميع دول العالم بمراقبة هذا المؤشر للبنوك العاملة في اقتصادياتها، بهدف الحفاظ على قدرتها على الاستمرار في العمل والحفاظ على وجود رأس مال كافٍ لمقابلة أية التزامات طارئة، ومن أجل توضيح هذا تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة عناصر كما يلي:

I. مفاهيم عامة حول البنوك التجارية؛

II. إدارة المخاطر وكفاية رأس المال؛

III. الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال.

I. مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

احتلت البنوك أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، كونها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى بعض المفاهيم العامة حول البنوك التجارية.

1. تعريف البنوك التجارية

تعددت تعريفات البنوك التجارية وإن كانت تتفق في وصفها بالمؤسسة التجارية التي تسعى لتحقيق الربح من خلال المتاجرة في الأموال مقابل الحصول على فوائد، حيث عُرفت البنوك التجارية بأنها:

✓ "مؤسسة مالية تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات التنمية، الادخار والاستثمار في الداخل والخارج وتساهم في إنشاء المشاريع"¹.

✓ "المؤسسة التي تقبل عرض الودائع وتعمل على خلق القروض"².

✓ "نوع من مؤسسات الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع من النقود هي نقود الودائع"³.

✓ "كل مؤسسة مهنتها العادية استقبال الودائع بشكل عام، أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصم وعمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى"⁴.

✓ "مؤسسات نشاطها الأساسي تجميع الودائع من الزبائن من جهة ومنح القروض من جهة أخرى"⁵. وبناء على ما ورد من تعريف يمكن القول بأن البنوك التجارية هي: مؤسسات مالية وظيفتها الأساسية الوساطة المالية، حيث تقوم بجمع الودائع من أعوان الفائض التمويلي ومنحها لأعوان العجز التمويلي بهدف تحقيق نوع من التوازن المالي في المجتمع، ولمزاولة نشاطها تحتاج إلى مصادر تجمع منها الأموال ثم تقوم بتوزيعها على مختلف مجالات الاستخدامات المتعددة والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

¹ محمد الطاهر الهاشمي: المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010، ص. 65.

² دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص. 36.

³ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 12.

⁴ Pierre Vernimmen :Gestion et politique de la banque, Dalloz, Paris, 1981, P. 9.

⁵ Eric Lamarque: gestion bancaire, 2edition, dareios & Pearson éducation, France, 2008, p. 40.

1.1. موارد واستخدامات أموال البنوك التجارية

يمثل جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري مصادر أموال البنك أو (موارده)، بينما يمثل جانب الأصول استخدامات أموال البنك، ويتم ترتيب بنود الميزانية في البنك التجاري وفق أسلوب عكسي لميزانية المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي.

1.1.1. موارد البنوك التجارية: يتم ترتيب خصوم (موارد) البنوك التجارية حسب درجة الاستحقاق المتناقصة، ويمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية، وتتمثل في:

أ. الموارد الذاتية (الداخلية): وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:

- رأس المال المدفوع: يمثل القيم التي دفعها المساهمون من الأفراد والحكومة والمؤسسات مساهمة منهم في رأس مال البنك. فهو يعتبر التزاما أو ديناً على البنك لصالح المساهمين، ولا يعتمد عليه في مزاولته نشاطه بل غالبا ما يستخدم في إنشاء البنك وتجهيزه، وهو بذلك لا يشكل إلا نسبة ضئيلة في إجمالي موارد البنك¹.

- الاحتياطات: هي اقتطاعات من الأرباح ونميز نوعيين هما²:

➤ الاحتياطي القانوني: هو نسبة من الأرباح السنوية يتم تخصيصها بشكل إلزامي وبموجب نص قانوني من قبل البنك المركزي.

➤ الاحتياطي الخاص: هو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي من أجل تدعيم مركزها المالي.

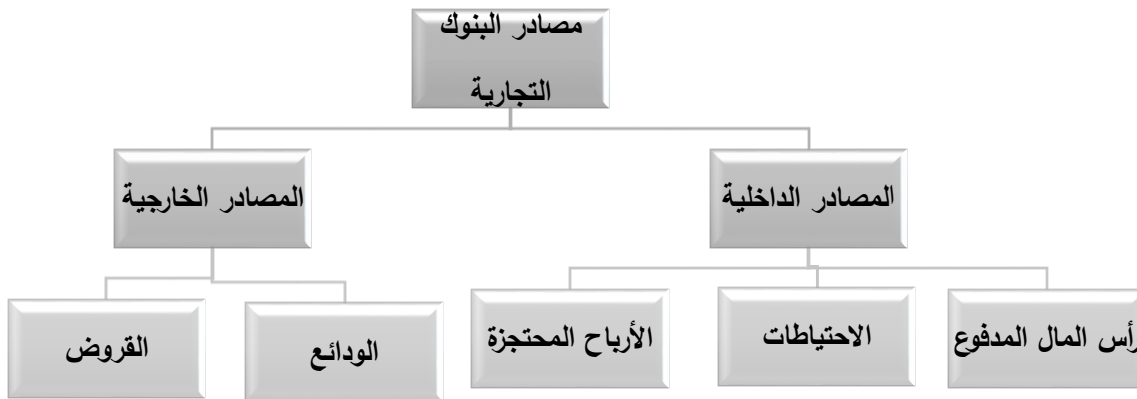
➤ الاحتياطي السري: هو احتياطي لا يظهر في الميزانية، ويتم لمسه في الأشكال التالية:

- تسجيل قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير؛
- تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

¹ حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص. 23.

² عبد الله خبابة: الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2013، ص. 169.

- **الأرباح المحتجزة:** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رأس مال البنك¹.
 - ب, **الموارد الخارجية:** وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك وتشمل:
 - **الودائع:** تعتبر إحدى المصادر الهامة التي يحصل عليها البنك من الأفراد والمؤسسات والهيئات، وهي تشكل نسبة كبيرة من موارده، وهذا ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، وتأخذ الودائع صوراً متعددة منها: الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع بإشعار، وودائع التوفير².
 - **القروض:** وهي مصدر من مصادر أموال البنوك التجارية، والذي يتم من مختلف المؤسسات مثل البنك المركزي، المؤسسات المالية والنقدية، ويلجأ إليه البنك إذا احتاج إلى سيولة لمواجهة ظروف معينة³، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان.
- ويمكن تمثيل أهم مصادر البنوك التجارية في الشكل التالي:
- الشكل رقم (1-1): موارد البنوك التجارية**



المصدر: من إعداد الباحثة.

2.1.1. استخدامات أموال البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بتجميع الموارد المالية من مصادرها المختلفة، ثم تقوم بتوزيعها على مختلف مجالات الاستخدامات المتعددة، ويتم ترتيبها في الميزانية على أساس السيولة المتناقصة، ويمكن تقسيمها حسب درجة السيولة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

¹ عبد الله خبابة: مرجع سابق، ص. 169.

² أحمد زهير شامية وآخرون: النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص. 30.

³ عبد الله خبابة: مرجع سابق، ص. 170.

أ.مجموعة الأرصدة النقدية الحاضرة: تعتبر النقدية من أكثر الأصول سيولة، يقوم البنك بالاحتفاظ بها لمقابلة احتياجاته اليومية أو استخدامها كرسيد يسمح له بتبادل الخدمات مع البنوك الأخرى وتشمل النقدية ما يلي¹:

• **النقدية في خزانة البنك:** تشمل كافة العملات التي يمتلكها البنك سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية. يحتفظ بها لمواجهة احتياجات التشغيل وطلبات السحب النقدي ودفع النفقات النقدية وتحاول البنوك أن تجعل هذا البند في حده الأدنى لعدم تحقيقه للدخل.

• **الأرصدة لدى البنك المركزي:** تتمثل في الاحتياطي النقدي القانوني، فوائض الودائع من أجل تحقيق دخل، ودائع جارية لمواجهة عمليات المقاصة والقيود اليومية.

• **أرصدة لدى البنوك الأخرى:** تكون في شكل ودائع قصيرة الأجل.

ب.مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة: تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى، ويمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية وتتمثل في²:

- أصول تحت التحصيل، والتي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة زمنية قصيرة؛
- الأوراق المالية قصيرة الأجل ومنها: أدونات الخزينة التي تصدرها الحكومة لأجل قصير لتمويل الدين العام؛

- المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء أسهم لغرض الحصول على أرباح، أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية³؛
- خصم الأوراق التجارية.

ج.مجموعة الأصول ذات السيولة المنخفضة جدا أو الجامدة: تكون سيولتها منخفضة جدا، وربحياتها مرتفعة مقارنة بالمجموعة السابقة وتشمل ما يلي:

- قروض متوسطة وطويلة الأجل؛
- الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل؛

¹سهم شاوش اخوان: تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة 2007 2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017 2018، ص. 42.

²حياة نجار: مرجع سابق، ص. 29.

³إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص. 18.

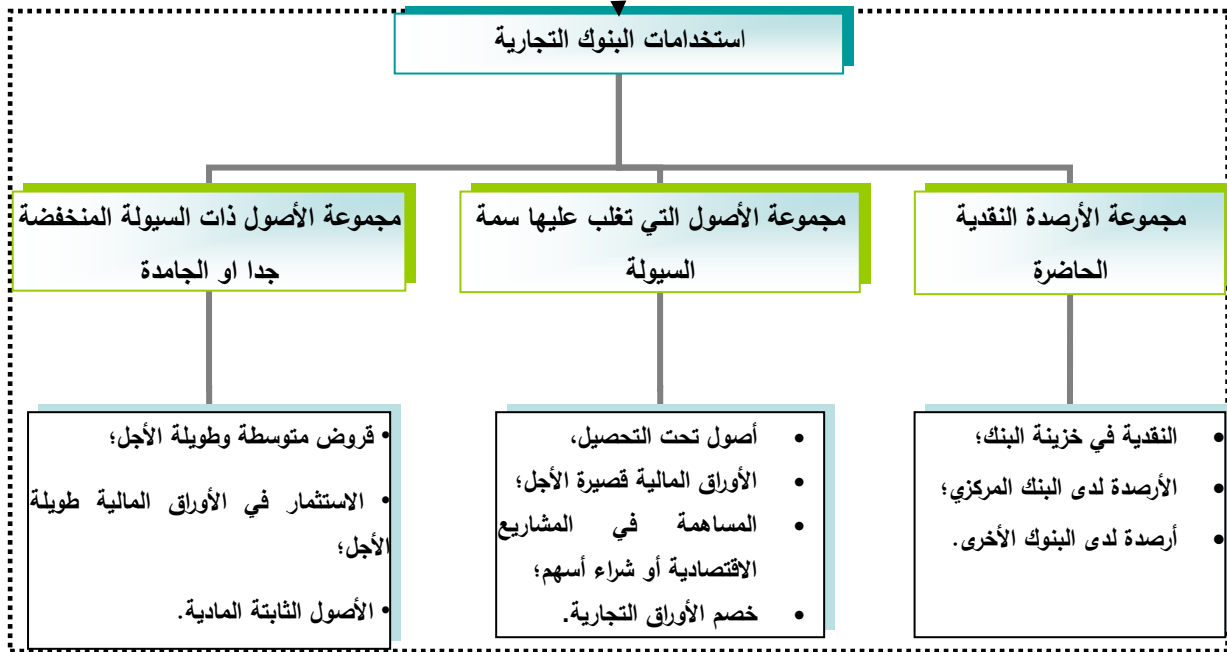
- الأصول الثابتة المادية: تنقسم هذه الاستثمارات إلى ثلاثة أقسام وهي¹:

➤ أصول ثابتة مادية بغرض الاستخدام: هي أصول يمتلكها البنك بغية استخدامها في ممارسة أعماله البنكية مثل (مبنى البنك الأثاث، أجهزة آلية والإلكترونية ووسائل النقل) وهي أصول يصعب تحويلها إلى نقدية.

➤ أصول ثابتة مادية بغرض الاستثمار: قد تلجأ البنوك إلى امتلاك أصول مادية بغرض بيعها في المستقبل للحصول على أرباح استثنائية.

ويمكن تمثيل أهم استخدامات البنوك التجارية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): استخدامات البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الباحثة.

تختلف طريقة توجيه الموارد إلى أوجه الاستخدامات المختلفة من بلد لآخر تبعا لعوامل واعتبارات عديدة، نذكر منها ما يلي²:

- العوامل القانونية: وهي الأخذ بالأحكام التشريعية الواردة في القوانين المدنية، التجارية والمصرفية، إذ أن البيئة القانونية التي يعمل فيها أي بنك تحكم نوعية توظيفاته؛

¹سهم شاوش اخوان: مرجع سابق، ص. 44.

²حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، مرجع سابق، ص. 28.

- **العوامل الاقتصادية:** يتأثر النشاط المصرفي بالبيئة الاقتصادية السائدة، سواء من حيث درجة نمو الوعي الادخاري والمصرفي، أو القيود المفروضة على التوسعات الائتمانية، بحيث يكون تمويل مطالب التنمية الاقتصادية في حدود معينة من التوسع الائتماني؛
- **السياسة النقدية والائتمانية:** يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية والائتمانية المفروضة من طرف البنك المركزي، سواء من حيث تأثيرها على سعر الخصم، أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان، والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان الممنوح من طرف الجهاز المصرفي؛
- **السياسة المصرفية السليمة:** وهي اعتبارات تتعلق بالحذر والحيلة في رسم السياسات الداخلية للبنك التجاري، سواء من حيث إتباعه سياسة تمويلية محافظة أو توسعية، والموازنة بين الربحية والسيولة من أجل مقابلة التزامات البنك اتجاه المودعين من ناحية، مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من استخدام أمواله من ناحية أخرى.

2.1. وظائف البنوك التجارية

تطورت وظائف البنوك التجارية منذ نشأتها إلى اليوم. فبدأت بالوظيفة النقدية، ثم الوظيفة الاستثمارية، ثم الوظيفة الائتمانية، وسيتم شرحها على النحو التالي¹:

1.2.1. الوظيفة النقدية: تتمثل في قبول الصيارفة قديما ودائع التجار (مسكوكات و عملات)، حيث كانوا يقومون بفرزها ووزنها وتقييد قيمتها في دفاترهم لحساب أصحابهم من التجار، مع الاستعداد لرد قيمة هذه الودائع لهم عند الطلب. كما أصبحت هذه الودائع تستخدم كأداة للوفاء بالالتزامات، فبدلاً من أن يحمل التجار كمية النقود الذهبية والفضية في جيوبهم وتكون عرضة للسرقة والضياع، يكتب للدائن الذي اشترى منه البضاعة ورقة استلام أمواله من البنك الذي أودع فيه أمواله، وهذا ما أدى إلى سهولة التداول.

2.2.1. الوظيفة الاستثمارية: تتمثل في استعمال ما لدى الصيارفة من أموال في شتى ميادين التجارة والأعمال الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل تحول إلى الإقراض للغير بفائدة ربوية دون أن يتعرض مركزهم المالي للخطر والاهتزاز أمام المودعين.

¹ عبد الرحمان العاني قتيبة: التمويل ووظائفه في البنوك التجارية والإسلامية دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص. 29.

3.2.1. الوظيفة الائتمانية: تتمثل هذه الوظيفة في الإقراض وفتح الاعتمادات وخطابات الضمان، حيث يقوم البنك بفتح الاعتمادات للتجار ليقترضوا منه عندما يرغبون بفائدة معينة، ويصدر البنك كفالات بنكية يتحمل بمقتضاها عن التاجر الذي عجز عن السداد مقابل فائدة معينة.

2. أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف تتمثل في الربحية، السيولة، الأمان وترجع أهميتها إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار، وسيتم شرح هذه الأهداف باختصار فيما يلي:

1.2. الربحية: تسعى إدارة البنوك إلى تحقيق أكبر ربح لمتعاملاتها وزيادة قيمة ثروة الملاك، وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصلت عليها من مصادر مختلفة. فالمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها. كما أن تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميز تنافسي يضمن له جذب أو استقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح¹؛

يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة هي الفوائد المدفوعة على الودائع، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً لآثار الرفع المالي، هذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عنها زيادة في الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة فإنه يترتب عنها انخفاض الأرباح بنسبة أكبر².

ونظراً لأهمية الربحية في البنوك التجارية سيتم التطرق لها بنوع من التفصيل لاحقاً.

2.2. السيولة: تعرف السيولة بأنها "قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية في آجال استحقاقها"³، لذلك يجب على البنك تحقيق الموازنة بين المبالغ المدفوعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب على البنك عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس⁴.

¹رضا صاحب أبو حامد: إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص. 21.

²أكرم حداد، مشهور هذلول: النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص. 147.

³Muriel Tieset et Al : **liquidité bancaire et stabilité financière**, revue de la stabilité financière, n 9 banque de france, décembre 2006, p. 94.

⁴مصطفى رشدي شيحة: الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص. 139.

3.2.الأمان: هو مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية وغير النظامية، أي مدى قدرة رأس مال البنك على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة¹. ويتميز رأس المال بأنه صغير نسبيا وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال²، بمعنى أن الأمان المصرفي يتحقق طالما كان البنك لا يعاني من مشاكل التعثر.

ترتبط الربحية والأمان بعلاقة طردية مع السيولة إذ يعتبر نقصان هذه الأخيرة عن طريق زيادة استخدامها في العمليات التمويلية لتحقيق العائد المرتفع سببا في ارتفاع عامل المخاطرة، مما يؤدي إلى إمكانية حدوث خسائر، أو تعرض المركز المالي للبنك للخطر، ويحدث العكس في حالة ارتفاع السيولة، ولكن المبالغة في عامل الضمان يؤثر سلبا على الربحية، لأن ذلك يفوت على البنك القيام بعمليات استثمارية ذات ربحية عالية وأمان أقل.

¹ حمزة بلغالم، بلعوز بن علي: العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري. دراسة قياسية (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص. 224.

² سامر جلد: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص. 20.

3. الربحية في البنوك التجارية

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية والتي تمكنها من المحافظة على استمراريتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات.

1.3. مفهوم الربح

أ. لغة: هو من الفعل ربح يربح نقول ربحنا التجارة أي نمت وكسبت¹.

ب. اصطلاحاً: عرفه ابن خلدون بأنه: القدر الباقي من محاولة الكسب لتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء².

ومن الناحية الاقتصادية فهو: مكافأة عنصر التنظيم لقاء قيامه بمزج عناصر الإنتاج الأخرى (العمل، الأرض، رأس المال، والمواد الأولية) بهدف إنتاج السلع والخدمات³.

أما من الناحية المحاسبية فهو زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة⁴.

2.3. مفهوم الربحية

عرفت الربحية بأنها:

✓ "المؤشر الذي يكشف مركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بمخاطر معينة وتوفر الوقاية ضد المشكلات القصيرة الأجل⁵.

¹ أحمد عمر مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص. 842.

² نور الدين بوكريد: أحكام الربح بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2006، ص. 23.

³ وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص. 146.

⁴ شيماء يونس كاظم: أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997-2011، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنتس البريطانية فرع العراق، بغداد، 2014، ص. 73.

⁵ طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص. 477.

✓ " مؤشراً لأداء البنك التجاري فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك¹.

ويمكن القول أن الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وهي هدف استراتيجي يمكن البنوك من النمو والاستمرارية.

3.3. أهمية الأرباح بالنسبة للبنوك التجارية

للأرباح أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية تتمثل فيما يلي²:

- مقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء؛
- تزيد من قيمة ثروات الملاك واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات؛
- الحصول على رأس المال اللازم في المستقبل؛
- تقيس المجهودات التي بذلت، بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة؛
- تزيد من ثقة أصحاب الودائع في البنك؛
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

4.3. العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيق أهدافها العديد من العوامل، سواء كانت خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها، التي يتفاوت تأثيرها على الربحية، وسوف نذكر أهم هذه العوامل فيما يلي³:

- إدارة البنك: والتي تتولى مهمة الموازنة بين العائد والمخاطرة؛
- حجم البنك: إذ يتناسب حجم البنك طردياً مع العائد؛
- سعر الفائدة: حيث تزداد ربحية البنك كلما ازدادت أسعار الفائدة الدائنة؛
- مقدار ما توظفه البنوك من موارد: تزداد الربحية بازدياد نسبة التوظيف في القروض والاستثمارات المالية؛
- أرباح أو خسائر الأوراق المالية: تعتبر الأوراق المالية أدوات يتاجر بها البنك للمحافظة على تحقيق الموازنة بين الربحية والسيولة؛

¹ الزين عمر الزين الأمين: تسعير الخدمات المصرفية وأثره على ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان بالتطبيق على البنك الإسلامي السوداني للفترة من (2007-2012)، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15، 2015، ص. 15.

² المرجع نفسه: ص. 16.

³ عبد الكريم قندوز وآخرون: إدارة المخاطر، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص. 176.

- أرباح أو خسائر القروض: تعتبر القروض من الأنشطة الأساسية للبنوك التجارية وهي بذلك المصدر الأساسي لأرباحها أو خسائرها.

II. إدارة المخاطر وكفاية رأس المال

تواجه البنوك العديد من المخاطر عند ممارستها لأنشطتها، وتتزايد درجة تلك المخاطر بزيادة درجة التعقيد والتطور في أنشطتها، ومع تنامي العولمة بمختلف أبعادها، تزايد الاهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنها من تجاوز تلك المخاطر واحتواء آثارها من خلال وضع معايير دولية للرقابة المصرفية، ولهذا سيتم التعرف على مفهوم المخاطر وكيفية إدارتها وعلاقتها بكفاية رأس المال.

1. المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية

قبل التطرق للمخاطر المصرفية، سيتم التطرق أولاً إلى مفهوم المخاطر لغة واصطلاحاً.

1.1. مفهوم المخاطر

تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

أ. اللغة: المخاطر لغة مشتقة من مصطلح خطر، وهي المهلكات، المكاره، وهي الإشراف على الهلاك أو ما يهدد الأمن والسلامة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة "risque" مشتقة من كلمة "re-scass" اللاتينية والتي تعني الالتزام والإقدام المبني على عدم التأكد، يتميز باحتمال الخسارة أو الربح².

ب. اصطلاحاً: عُرِفَت المخاطر على أنها:

✓ "إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة، تترتب على ذلك نتائج سيئة وخسارة، وهي الضرر والتخريب والأذى، وهي عدم التأكد الممكن قياسه بدقة"³.

✓ "الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة"⁴.

¹ أحمد عمر مختار: مرجع سابق، ص. 772.

² محمد بن بوزيان، سوار يوسف: محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، أفريل، 2007، ص. 3.

³ حسين سعيد: إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني "المنعقد في طرابلس ليبيا بتنظيم: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، أفريل 2010، ص. 1.

⁴ طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص. 16.

- ✓ "ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات، أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات"¹.
 - ✓ "الشك الموضوعي في نتائج موقف معين"².
 - ✓ "ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الشك وعدم التأكد مع احتمال تكبد خسائر"³.
- بناء على ما ورد من تعاريف يمكن القول أن المخاطر هي: حدث في المستقبل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان اليومية. تنشأ عندما يترتب على القيام بعمل ما أكثر من احتمال حول نتيجته، مع عدم التأكد مما ستكون عليه النتيجة النهائية لهذا العمل.

2.1. المخاطر المصرفية

- عُرفت المخاطر المصرفية على أنها:
- ✓ " احتمال مستقبلي قد يعرض البنك لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهدافه وعلى تنفيذها بنجاح"⁴.
 - ✓ "مجمل الخسائر المتوقعة التي يتعرض لها البنك بصورة مباشرة كتعثر عمليات التمويل، أو بصورة غير مباشرة عن طريق عوامل داخلية مثل ضعف نظم المراجعة الداخلية، أو الخارجية مثل سمعة البنك وعدم مواكبته للمستجدات"⁵.
 - ✓ "احتمال حدوث خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج البنك، أو رأسماله أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تفرض على قدرته في تحقيق أهدافه"⁶

¹ عبد الله حسن مسلم: إدارة التأمين والمخاطر، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص. 134.

² عثمان الشريف عبد العزيز برعي: تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشرة دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة 2005 - 2014، أطروحة دكتوراه في التأمين، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2016، ص. 30.

³Alain gauvin: la nouvelle gestion des risques financiers, dunod, paris, 2000, p. 11.

⁴ منير هندي: الفكر الحديث في إدارة المخاطر، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. 189.

⁵ عبد الباسط محمد المصطفى جلال: اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان، مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، مركز برين باور، السودان، 2013، ص. 2.

⁶Financial Services Roundtable : Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks, 1999, p. 5.

وبناء على ما ورد من تعاريف يمكن القول أن المخاطر في البنوك هي: احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك، وقد تؤدي حالة عدم التحكم فيها أو على آثارها إلى إفلاس البنك وعدم قدرته على البقاء.

3.1. العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

هناك عوامل تؤثر على المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

أ. **القوانين والتشريعات**: تعتبر داعمًا لمعايير إدارة الائتمان السليمة، كما أن وضع رقابة رسمية على مصدر المخاطر يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية؛

ب. **العوامل الخارجية**: إن التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر، كما أنها تؤثر على خزانة البنك، وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة؛

ج. **المنافسة**: إن البيئة التنافسية التي تعمل فيها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطر، وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة؛

د. **التطورات التكنولوجية**: إن التطورات التي تحصل في تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد، قياس وإدارة المخاطر، حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة.

2. تصنيف المخاطر المصرفية

تتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك بتعدد طبيعة نشاطها كما تعددت تصنيفاتها أيضاً، لذلك يمكن تصنيفها على أساس مصدر الخطر إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية.

1.2. **المخاطر المالية**: يمكن تصنيفها إلى مخاطر قروض ومخاطر سوق ومخاطر سيولة.

¹ حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص. 50.

1.1.2. مخاطر القروض: هي احتمال الخسارة الذي يتعرض له الدائن (البنك) بسبب المدين (المؤسسة) العاجز عن تسديد كل أو جزء من الدين والفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم نزاهة المدين في تعامله مع دائنه، أو لأنه فقد القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق¹، وعادة ما تنشأ مخاطر القروض نتيجة²:

- التركزات الائتمانية سواء تعلق الأمر بالعملاء أو بالقطاعات الاقتصادية المستفيدة من القروض؛
 - عدم تنويع المحفظة الاستثمارية؛
 - تمويل الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة؛
 - تطور معدلات الإقراض بصورة مرتفعة؛
 - عدم كفاءة تقييم جدوى الاستثمار والملاءة المالية للعملاء.
- وبهذا يمكن تصنيف مخاطر القروض إلى³:

- **مخاطر عدم السداد:** هي عدم قدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل أو في الوقت المحدد.
- **مخاطر البلد:** هي المخاطر التي قد تنشأ عن احتمال التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان، التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد وهذا ما ينتج عنه عدم الوفاء أو سداد الالتزامات.
- **مخاطر تراجع تصنيف جودة المقترض:** يتمثل هذا الخطر في أن القيمة السوقية لهذا القرض تنخفض، لأن علاوة المخاطرة الخاصة بهذا المقترض ترتفع.

2.1.2. المخاطر السوقية: هي تلك المخاطر التي تؤثر على الأرباح أو على حصص المساهمين من خلال التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع⁴. كما تعرف أيضا بأنها احتمال الخسارة في قيم العناصر داخل أو خارج ميزانية البنك نتيجة حركة أسعار السوق⁵. وتتمثل مخاطر السوق في:

¹ محمد داود عثمان: أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص. 17.

² حمزة شودار: علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية، دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016 2017، ص. 44.

³ محمد داود عثمان: مرجع سابق، ص. 17.

⁴ Arab Banking Corporation(B.S.C): **Basel2-pillar3 ,disclosures30**, June 2009 ,p. 27.

⁵ Basel Committee on Banking Supervision: **Amendment to the capital accord to incorporate market risks**, bank for international settlements, 2005, P.1.

- **مخاطر سعر الفائدة:** يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، وهو مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض، حيث عندما يحول البنك قروضا قصيرة الأجل إلى قروضا طويلة الأجل، فإنه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة. ويعرف أيضا بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة¹.
 - **مخاطر سعر الصرف:** تنتج هذه المخاطر من التغيرات في أسعار الصرف بين العملة المحلية للبنك والعملات الأجنبية، وأساسها عدم التطابق بين الأصول والخصوم في الخارج عند تقييمها بعملات مختلفة، مما قد يعرض البنك لخسائر نتيجة لتحركات أسعار الصرف السلبية، وعند تقييم مخاطر العملة يجب التمييز بين المخاطر الناتجة عن القرارات السياسية، والمخاطر الناتجة عن العمليات المصرفية التقليدية، والمخاطر الناتجة عن العمليات التجارية².
 - **مخاطر أسعار الأصول:** يتحدد سعر الأصول في السوق المالية، لذلك فإن أي تغيرات أو تحركات عكسية في أسعارها تعتبر احتمال خسارة للبنك. لذلك يمكن القول أن مخاطر أسعار الأصول هي مخاطر المحفظة الاستثمارية للبنك، وأي انخفاض في القيمة السوقية يشكل مخاطر سوقية له⁴.
- 3.1.2. مخاطر السيولة:** هي تلك المخاطر التي يواجهها البنك عندما لا يملك سيولة كافية لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة، أو احتياجات أخرى مثل القيام بعمليات المقاصة أو بلوغ الحد الأدنى للاحتياطي القانوني وتعرض البنوك لخطر السيولة نظرا للأسباب التالية⁵:
- سحب كبير للودائع الادخارية من طرف الزبائن؛
 - حدوث أزمة ثقة في السوق؛

¹حسين بلعجوز: إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6 و7 جوان 2005، ص. 11.

²إيمان بن السراج: دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص. 109.

³Sylvie de Coussergues: *Gestion de la Banque: du Diagnostic à la Stratégie*, Dunod, Paris, 2002, p. 184.

⁴حمزة شودار: مرجع سابق، ص. 46.

⁵Michel Durbernet: *Gestion Actif-Passif et titrisation des service bancaire*, Economica, paris, 2000, P. 71.

- حدوث أزمة سيولة عامة في السوق.

2.2. المخاطر غير المالية: تتمثل فيما يلي:

1.2.2. المخاطر التشغيلية: هي "مخاطر التعرض للخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية

أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية"¹.

ويمكن تحديد المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة، فيما يلي:

• الاحتيال الداخلي: هي تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل

على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة البنك من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها².

• التكنولوجيا والأنظمة: إن استخدام التكنولوجيا المتزايد يولد مخاطر تنشأ عن تعطل العمل أو فشل

الأنظمة، أو عدم توفرها، وتشمل انهيار أنظمة الكمبيوتر، عطل أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة.

• مخاطر العمليات: هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات

البنك اليومية والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق والفشل في تنفيذ المعاملات.

• مخاطر الأحداث الخارجية: هي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبنك، نتيجة كوارث طبيعية مثل

الهزات الأرضية والحرائق والاحتيال الخارجي المتمثل في السرقة والتزوير³.

2.2.2. المخاطر القانونية: هي المخاطر التي تحدث عند وقوع نزاع أو خلاف بين البنك وزبائنه نتيجة وجود

غموض عند القيام بعملية ما أو إبرام عقد⁴.

3.2.2. المخاطر الإستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات

البنك، وعلى رأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ لها وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات

في القطاع المصرفي⁵.

¹ Michel-Henry Bouchet, Alice Guilhom: *intelligence économique des risques*, person èducation, France, 2007, p. 81.

² سمير إيت عكاش: تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص. 168.

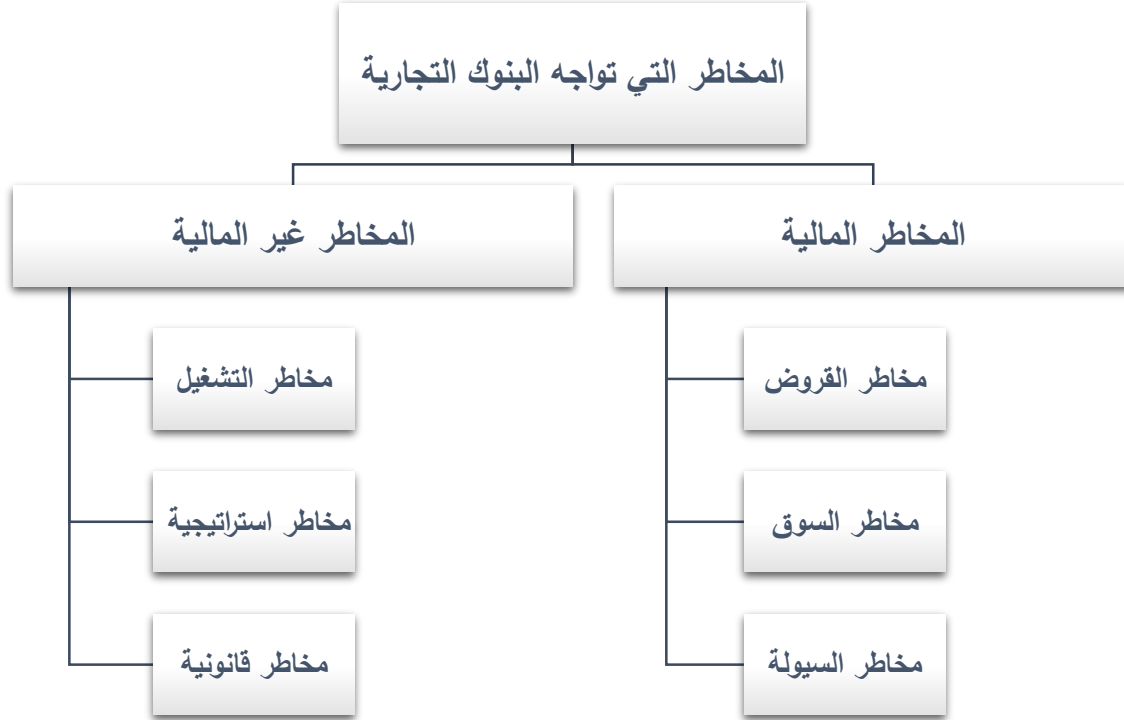
³ سهام شاوش اخوان: مرجع سابق، ص. 153.

⁴ Demaz, M : *value-at -risk et controle prudentiel des banques*, èducation Academia-Louvain, 2001, p. 18.

⁵ إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص. 37.

مما سبق يمكن تلخيص أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية في الشكل الموالي

الشكل رقم (1-3): المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الباحثة.

3. إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر في البنوك أصبحت من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي، لذلك سيتم في هذا العنصر التعرف على مفهومها، أهميتها، أهدافها، وظائفها ومختلف مراحلها.

1.3. مفهوم إدارة المخاطر

عُرفت إدارة المخاطر على أنها:

✓ "إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل، ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج

إيجابية، وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة، وتكون إدارة المخاطر أكثر فعالية عندما يقوم مدير المشروع بإجراء مراجعات متكررة لمخاطر هذا المشروع¹.

✓ " العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر²."

✓ "مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابية إضافية، إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات، والتأمين³."

✓ "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة⁴."

✓ "العملية التي تضمن أن الأحداث غير المرغوب فيها لا تحدث⁵."

وبناء على ما ورد من تعاريف نستخلص أن إدارة المخاطر: هي الإجراءات التي يقوم بها البنك، من أجل تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها، وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السلبي على تحقيق أهدافه والتحوط لها.

2.3. أهمية إدارة المخاطر

تكمن أهمية إدارة المخاطر فيما يلي⁶:

¹Office of Statewide Project Management Improvement (OSPMI): **Project Risk Management**, Handbook, Second Edition, Sacramento, California, May 2007, p. 2 .

² موسى عمر مبارك أبو محييد: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008، ص. 19.

³ صالح رجب حماد: أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص. 8.

⁴ طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص. 50.

⁵David Murphy: **Under standing the Risk (The Theory and Practice of Financial Risk Management)**, Taylor and Francis Group, London, 2008, P. 46.

⁶ حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص. 78 79.

أ. أداة لتنفيذ الاستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فهي تمكن البنك من رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، وتساعد في السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بها.

ب. تنمية الميزة التنافسية: التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمييز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة. فإذا لم يقدّم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لجذب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

ج. قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح، الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع. إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي¹:

- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريباً حتى المستوى الذي يتم

عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم؛

- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع؛

- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.

د. أداة لاتخاذ القرار: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

هـ. المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، كما أن القدرة على تسعيرها وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بينها وبين رأس المال المتاح.

و. رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عنها. أما بالنسبة للمخاطر غير المعلومة فيسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحملها رغم أن ربحها يمكن أن تكون متماشية معها، وإذا لم يستطع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

¹ حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص 78 79.

3.3. أهداف إدارة المخاطر

يمكن ذكر أهم أهداف إدارة المخاطر فيما يلي¹:

- التعرف على مصدر الخطر؛
 - قياس احتمال وقوع الخطر؛
 - تحديد مقدار الخطر على الإيرادات، والأصول؛
 - تقييم الأثر المحتمل على أعمال البنك؛
 - تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغائه.
- إذن يمكن القول أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم إدارة البنك لتتمكن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وقياسها، وبالتالي الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل، كما تهدف إلى التأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية وحصر إجمالي التعرض للمخاطر وتحديد تركيزاتها والآليات التي يجب إتباعها لتجنبها.

4.3. وظائف إدارة المخاطر

تتمركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير البيانات حول المخاطر، بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل مختصر، ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته.

وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي²:

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك؛
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة البنك وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار؛

¹ عبد الباسط محمد المصطفى جلال: مرجع سابق، ص. 5.

² انظر: سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 17.
ومنصور منال: إدارة المخاطر الائتمانية ووظائف المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009، ص. 3.

- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى البنك ككل؛
- تزويد البنوك بنظرة أفضل عن المستقبل.

5.3. خطوات إدارة المخاطر

تتمثل أهم خطوات إدارة المخاطر فيما يلي¹:

أ. **تحديد المخاطر:** حتى يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر.

ب. **قياس المخاطر:** تعتبر مرحلة قياس المخاطر المرحلة الثانية بعد تحديدها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمها، مدتها، واحتمال حدوثها ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

ج. **ضبط المخاطر:** هناك ثلاثة أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثرها.

د. **مراقبة المخاطر:** وضع أنظمة المراقبة والتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف والسيولة.

تعتبر مراقبة المخاطر من الأمور الضرورية في البنك، لما لها من تأثير على نشاطه، واستمراريته وأدائه. الأمر الذي أدى إلى البحث عن آليات للتعويض بالمخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، لذلك ظهرت قواعد الحيلة والحذر وهي بمثابة معايير وقائية تقوم بضبط المخاطر، ويجب على البنوك احترامها، ومن بين هذه القواعد كفاية رأس المال والتي عرفت عدة تطورات لذلك، سيتم التطرق لمفهومها ومراحل تطورها قبل صدور مقررات لجنة بازل، ثم سيتم التطرق لمراحل تطورها في ظل مقررات لجنة بازل في الفصل الثاني.

4. كفاية رأس المال

تعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، وقبل التطرق إلى مفهومها سيتم التطرق إلى رأس المال المصرفي وأهم وظائفه وأساليب زيادته.

¹ نوال بن عمارة: إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص. 3.

1.4. رأس مال البنك

يؤدي رأس مال البنوك دوراً هاماً في المحافظة على سلامة وضع البنوك وسلامة النظام المصرفي بشكل عام، حيث أنه يمثل هامش الأمان الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك. ويتمثل في الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات على اعتبار أنها أرباح متولدة عن سنوات سابقة¹.

2.4. وظائف رأس المال

لرأس المال العديد من الوظائف الهامة التي يؤديها داخل البنك نذكر منها:

أ. **حماية أموال المودعين:** تمثل الودائع نسبة مهمة من أصول البنوك التجارية، لذلك فإن وظيفة رأس المال تتمثل في حماية أموال المودعين ضد الخسائر الناتجة عن القروض، وهذه الوظيفة يمكن القيام بها عن طريق جهات أخرى، ومنها رقابة البنك المركزي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية بهدف حمايتها من التعرض للمخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى ضمان الحكومة لأموال المودعين من خلال إنشاء مؤسسات ضمان الودائع².

إن وجود رأس مال قوي يثبت للمودعين وللسلطات النقدية قدرة البنك على استيعاب الخسائر غير المتوقعة، فيحقق الحماية للمودعين، إذ أنه عند التصفية يتم الدفع أولاً للمودعين ثم للمقرضين والأطراف الأخرى وما تبقى بعد ذلك فهو لأصحاب رأس المال³.

ب. **الوظيفة التشغيلية:** يوفر بيع الأسهم من طرف البنك النقود اللازمة لشراء الأجهزة والأصول الأخرى اللازمة لأعماله⁴.

ج. **الوظيفة التنظيمية:** يعطي رأس المال (تحديداً لأصحابه) مجالاً لعملية الرقابة وتحديد المسؤولية اتجاه تنفيذ القوانين والتشريعات والالتزام بها⁵.

3.4. أهمية رأس المال في البنك

¹ صادق راشد الشمري: إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص. 178.

² هيل عجمي الجناي: إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، دار المسار للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص. 108.

³ هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص. 55.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

عرفنا سابقاً أن رأس المال يعتبر عنصراً ضرورياً من عناصر توفير الحماية للمودعين من أية خسائر، كما أنه يعتبر من المتطلبات الأساسية لأي وظيفة تشغيلية وعلى هذا الأساس فإن أهمية رأس المال تكمن فيما يلي¹:

- يعتبر مصدر جيد لتمويل استثمارات البنك لتشغيله؛
- تغطية وتحمل الخسائر الناتجة عن العمليات التشغيلية؛
- يدعم الثقة من ناحية المقترضين والدائنين.

4.4. أساليب زيادة رأس المال المصرفي

تعتبر البنوك التجارية من أكثر أنواع المؤسسات تعرضاً للمخاطر بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح، لذلك تسعى إلى زيادة رأس مالها، باعتباره من العناصر الأساسية والمهمة التي تعتمد عليها في تحقيق الأمان للمودعين، وفي زيادة ثقة السلطات الرقابية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الظروف غير الاعتيادية وهناك عدة أساليب لتحقيق ذلك، ومن أهمها ما يلي²:

أ. زيادة رأس المال بإصدار أسهم عادية جديدة: يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء، أو تعرض للاكتتاب العام.

ب. زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح: تلجأ بعض البنوك إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وإضافتها إلى رصيد رأس المال الممتلك.

5.4. مفهوم كفاية رأس المال

قبل التطرق إلى مفهوم كفاية رأس المال سيتم التطرق أولاً إلى مفهوم الكفاية لغة واصطلاحاً.

أ. لغة: كفاية من كفى، اكتفى بالأمر قام به واضطلع، واقتصر عليه والكفاية ما به سد الخلة وبلغ المراد³. ويُقال استكفيتَه أمرًا فكفانيه، أي طلبت منه القيام بأمر فأداه على الوجه الأكمل وكفاك هذا الأمر أو الشيء أي حسبته، فالكفاية من كفى، يكفي كفاية الشيء، إذا حصل به الاستغناء عن سواه فهو كاف، قال تعالى: "وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا" سورة النساء، الآية 79، أي أن شهادة الله تعالى تُغني عن سواه.

¹ صادق راشد الشمري: مرجع سابق، ص. 179.

² زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي: أثر التغيير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العراق، العدد 17، 2011، ص. 122.

³ أحمد رضا: معجم متن اللغة، المجلد الخامس، مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، بيروت، 1960، ص. 87.

وعليه فإن الكفاية في اللغة العربية تعني قدرة الفرد على القيام بمهام معينة على أحسن وجه، بحيث يستغني عن غيره ولا يحتاج إلى مساعدته¹.

ب. اصطلاحاً: يُستعمل لفظ (الكفاية) بمصطلح الفقهاء بمعنى الأفعال المهمة المتعلقة بمصالح الأمة، وبمعنى سد الحاجات الأساسية للشخص من مطعم وملبس ومسكن وغيرها².

هي قدرات عقلية افتراضية، تتجلى في استعمال الفرد لمهارات متنوعة، نتيجة تعليمات سابقة، لتحقيق جملة من الأهداف من خلال إنجازات وأداءات بدرجة عالية من الإتقان وبأقل جهد ووقت ممكن³.

أما فيما يتعلق بمفهوم كفاية رأس المال فقد عُرِفَت على أنها:

✓ "تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي تتوقعها مؤسسات الإقراض وحجم رأس المال"⁴.

✓ "العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بأصوله"⁵.

✓ "الأداة التي تقيس ملاءة البنك" أي تقيس قدرته على تسديد التزاماته، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إفسار البنك، فكلما انخفض احتمال الإفسار ارتفعت درجة الملاءة⁶.

وبناء على ما ورد من تعاريف يمكن القول بأن كفاية رأس المال هي: آلية رقابية للتحكم في المخاطر تهدف إلى توفير هامش أمان يحتفظ به البنك لمواجهة مخاطر التوقف عن الدفع المحتملة، الأمر الذي يعتبر ضماناً وحماية للدائنين (مودعين أو مقرضين).

6.4. أهداف وأهمية كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال آلية رقابية في يد البنك المركزي يهدف من خلالها إلى⁷:

- تقوية رأس مال البنك، بحيث يكون قادراً على امتصاص الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الأزمات المالية المفاجئة والتي تؤثر على استمراريته في النشاط في ظل المخاطر التي يتعرض لها؛

¹ محمد الساسي الشايب منصور بن زاهي: قراءة في مفهوم الكفايات التدريسية، ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص. 14.

² حسين سعيد: علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق"، المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية الجامعة الأردنية، الأردن، 6-7 أوت 2014، ص. 6.

³ محمد الساسي الشايب، منصور بن زاهي: مرجع سابق، ص. 19.

⁴ Sylvie de coussergues : op cit, p. 51.

⁵ موسوعة ويكيبيديا: (مفهوم كفاية رأس المال) على الموقع: www.ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع: 2-4-2015.

⁶ شوقي بورقية: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012، ص. 76.

⁷ حمزة شودار: مرجع سابق، ص. 73.

- تمكين البنك من استيعاب التكلفة الخارجية، سواء تعلق الأمر بالتكلفة الاجتماعية المتعلقة بحقوق المودعين أو التكلفة الاقتصادية المتعلقة بالمخاطر والاستقرار المالي وما يترتب عليها من مخاطر على الاقتصاد الحقيقي، عن طريق ربط مخاطره برأسماله وتمكين هذا الأخير من امتصاص خسائره.

وبهذا يمكن القول أن أهمية كفاية رأس المال تكمن في تقوية المركز المالي للبنك والرفع من ملاءته، بحيث يكون قادراً على مواجهة خسائره بنسبة كبيرة.

7.4. مراحل تطور معدل كفاية رأس المال حسب المعايير التقليدية

نظراً للاهتمام المتزايد بكفاية رأس المال بسبب التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة في العالم، فقد مر قياسها بعدة مراحل وذلك وفق مؤشرات أو نسب مالية كما يلي:

أ. **المرحلة الأولى: معدل قدرة البنك على رد الودائع:** تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على رد الودائع من رأسمالها، ويعتبر من أشهر المقاييس وأقدمها انتشاراً في التطبيقات المصرفية في العالم منذ سنة 1914، وينص على أن لا تقل نسبة الأموال الخاصة إلى الودائع عن 10 %، وبقي سائداً حتى تخلت عنه البنوك في الولايات المتحدة سنة 1942 بسبب عدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات النسبة نتيجة الحرب العالمية الثانية¹.

ب. **المرحلة الثانية: مرحلة ربط رأس المال بالأصول:** استخدمت هذه النسبة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ الأربعينيات وحتى بداية الخمسينيات، وحددت هذه النسبة بـ 8% على الأقل من الأصول الكلية للبنك. هذه النسبة تشبه نسبة رأس المال إلى الودائع كونها لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه الأصول المختلفة لدى البنك، فهي لا تفرق بين بنك يحتفظ بمعظم أصوله على شكل أرصدة نقدية وبين بنك آخر يوجه موارده نحو قروض قصيرة وطويلة الأجل، ولذلك استنتج مراقبو البنوك المركزية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أن هذا المعيار لا يمكن اللجوء إليه في تنظيم الاختلاف في المخاطر بحسب أهميتها².

ج. **المرحلة الثالثة: رأس المال/ الأصول الخطرة:** ويعتبر تطوراً للمقياس السابق، وتعتبر الأصول ذات المخاطرة هي كل الأصول باستثناء: النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي، السندات الحكومية، القروض الممنوحة للحكومة، وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948 تقريباً، وهناك من يضيف إليها الودائع لدى البنوك الأخرى، إلا أن هذه النسبة وُجّه لها نفس الانتقاد السابق³.

¹ سليمان ناصر: كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، ديسمبر 2013، ص. 3.

² هيل عجمي الجناي: مرجع سابق، ص. 111-112.

³ سليمان ناصر: كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، مرجع سابق، ص. 4.

د. المرحلة الرابعة: مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة المرجحة والبنود خارج الميزانية: أوجد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سنة 1952 طريقة لقياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في البنوك التجارية يقوم على أساس تقسيم الأصول إلى ست فئات مرتبة حسب درجة المخاطر التي تتعرض لها الأصول وهي (0%، 5%، 12%، 20%، 50%، 100%).

وفي سنة 1981 تم استخدام مقياس جديد لتقييم ملاءة رأس المال حيث طبقت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة رأس المال إلى الأصول الكلية تساوي 6%، واعتبرتها نسبة مقبولة في معظم البنوك باختلاف أحجامها وبعدها أعلن الاحتياطي الفدرالي أن نسبة كفاية رأس المال تتراوح بين 6%-7% من الأصول الكلية. وفي سنة 1985 وافقت ثلاث وكالات لبنوك رئيسية في أمريكا على استخدام مؤشر موحد لملاءة رأس المال يقوم على أساس أن رأس المال الأساسي يجب أن لا يقل عن 5.5% من الأصول الكلية، وأن رأس المال الثانوي يجب أن لا يقل عن 6% من إجمالي الأصول.

وفي سنة 1988 عقدت البنوك المركزية في عشر دول متقدمة لجنة بازل بتوصية من لجنة الرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي، وبموجب هذه اللجنة تحددت نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في البنوك التجارية ب 8%، وأوصت اللجنة على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية سنة 1992 ليتم ذلك التطبيق تدريجياً خلال 3 سنوات بدءاً من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات COOKE لذلك سميت بنسبة بال أو نسبة كوك¹، وسيتم التطرق لها بنوع من التفصيل في الفصل الثاني.

¹ Philippe Garsuault et Stéphane Primi: *la banque fonctionnement et stratégies*, Economica, Paris, 1995, p. 170.

III. الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال

تطور مفهوم الرقابة المصرفية، مع تطور الأحداث الاقتصادية، لذلك لم يعد دور البنك المركزي مقتصرًا على ممارسة أعمال الرقابة المصرفية التقليدية فحسب. بل امتدت لتغطي كافة جوانب العمل المصرفي، كما ونوعًا والتأكد من الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة السارية ثم الرقابة الميدانية على أدائه لغرض الوقوف على سلامة مركزه المالي، ثم العمل على تشخيص المخاطر التي ترافق أعماله، وذلك بهدف إيجاد نظام مصرفي سليم قادر على إدارة تلك المخاطر، لذلك سيتم التطرق للرقابة المصرفية باعتبار كفاية رأس المال أحد متطلبات الرقابة المصرفية الحديثة.

1. الرقابة المصرفية

عُرفت الرقابة المصرفية على أنها:

✓ " التحقق مما إذا كان كل شيء في البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها من عدمه، ومن أهم أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها "1.

✓ "تلك العملية التي تعمل على اكتشاف المشاكل قبل تفاقم حدوثها والقيام بالعمليات التصحيحية "2.

✓ " نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والانتمانية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة عنها"3.

✓ " عملية تقييم شامل لمدى سلامة البنك ويشمل هذا التقييم إدارة المخاطر، الوضعية المالية والامتثال للقوانين والأنظمة المصرفية المعمول بها"4.

وبناء على ما ورد من تعاريف يمكن القول أن الرقابة المصرفية هي: سيرورة من الإجراءات تقوم بها السلطات النقدية للتحقق من سلامة النظم المصرفية، وتحديد المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي،

¹ عبد الحميد محمد الشواربي: محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المصارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2002، ص. 184.

² عبد الكريم طيار: الرقابة المصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص. 6.

³ محمد زيدان، عبد الرزاق حبار: متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، 11 و12 مارس 2008، ص. 4.

⁴Board of governors of the federal reserve system: the federal reserve system : purposes and function, washington (d.c) , 2005, p p .59 60.

وبالتالي قيامه بالإجراءات التصحيحية لتفادي تفاقمها أو تكرارها، وذلك بهدف ضمان الاستقرار المالي للبنوك من أجل تحقيق الثقة في القطاع المصرفي وحماية حقوق المودعين والمستثمرين.

1.1. أهمية وأهداف الرقابة المصرفية

أ. أهمية الرقابة المصرفية:

إن الطبيعة المميزة لعمل البنوك ودورها في الوساطة المالية، يجعل لعملية الرقابة على الائتمان المصرفي أهمية بالغة لحماية حقوق المودعين، لذلك يمكن ذكر أهمية الرقابة المصرفية فيما يلي¹:

- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛

- الوقوف على نوعية أصول البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها؛

- التأكد من مدى التزام البنوك وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي؛

- الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في القطاع المصرفي؛

ب. أهداف الرقابة المصرفية: تكمن أهداف الرقابة المصرفية فيما يلي:

• الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويتضمن نقطتين أساسيتين وهما²:

- تجنب تعثر البنوك من خلال الإشراف على ممارساتها، حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل؛

- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

¹ انظر الى كل من: منصور منال: إدارة المخاطر الائتمانية ووظائف المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009، ص. 5. وإبراهيم الكرانسة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص. 3.

وحزمة شودار: علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية، دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016 2017، ص. 18.

² عمر شريقي: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف 1، 2009، ص. 7.

- تحقيق فعالية وتنافسية القطاع المصرفي: تهدف الرقابة المصرفية إلى خلق بيئة رقابية وتشريعية تعمل على تشجيع الفعالية والتنافسية من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية.
- حماية المودعين: يكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة، التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات المالية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول¹.

2.1. أنواع الرقابة المصرفية

هناك أنواع من الرقابة المصرفية التي تمارسها السلطات الرقابية على البنوك نذكر منها:

- 1.2.1. الرقابة الداخلية: هي إجراءات احترازية تكشف وتمنع وتقلل من المخالفات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ومن ثم معالجتها وتعديلها²، وتهدف من خلال ذلك إلى توفير تأكيد معقول إلى مجلس الإدارة، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات التشغيلية وموثوقية المعلومات المالية والامتثال للقوانين المعمول بها³.

- 2.2.1. الرقابة الخارجية (رقابة البنك المركزي): تعتبر رقابة البنك المركزي من أهم أشكال الرقابة المصرفية، باعتباره الجهة المسؤولة عن استمرارية واستقرار النظام المصرفي، ولها ثلاثة أساليب:

- الرقابة المكتبية: تشمل مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك⁴.
- الرقابة الميدانية: هي تقنية تهدف إلى إجراء دراسات ميدانية شاملة أو محددة لأوضاع البنك في تاريخ معين⁵.

- الرقابة التعاونية: يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات، وذلك ينمي روح التعاون

¹ عمر شريقي: مرجع سابق، ص. 7.

² اللجنة العربية للرقابة المصرفية: متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، صندوق النقد العربي، ابوظبي، جوان 2003، ص. 8.

³Elkhamlichi Bouchra : **Contrôle Interne et Risques Bancaires : Une Application au cas Marocain**. Revue de Gestion et d'Économie, [S.l.], v. 3, n. 3, p. 377-393, jan. 2016. ISSN 2351-8111. Disponible à l'adresse : ><http://revues.imist.ma/index.php?journal=jbe&page=article&op=view&path%5B%5D=4416>>. Date de consultation : 15 July 2018

⁴إبراهيم الكراسنة: مرجع سابق، ص. 20.

⁵اللجنة العربية للرقابة المصرفية: قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2015، ص. 26.

بين البنك المركزي ووحدات البنوك مما يجعلها تتفد القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة¹.

نتيجة لتغير طبيعة أعمال البنوك وتعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثاً بفضل الابتكارات المالية والعولمة، وكذلك التقدم التكنولوجي، أصبح التوجه في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي يواجهها البنك وبالتالي الرقابة على هذه المخاطر وليس تفتيش البنوك على أساس البيانات التاريخية بمعنى أن دور السلطات الرقابية سيكون سابقاً وليس دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه وهذا مساهمة لنظام الرقابة العالمي أو ما يعرف بلجنة بازل للرقابة المصرفية.

2. لجنة بازل للرقابة المصرفية

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية* بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك فيها، والمنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك².

إضافة إلى ذلك أزمة السوق المالي التي تلاها انهيار نظام بريتون وودز سنة 1973، الذي تسبب في خسائر كبيرة بالعملة الأجنبية للعديد من البنوك، وفي 26 جوان 1974 أعلنت السلطات المصرفية في ألمانيا الغربية إغلاق بنك "هرستات" والذي كان حجم تعرضه للخسارة بالعملة الأجنبية يفوق ثلاثة أضعاف رأسماله، مما تسبب في خسائر ضخمة للبنوك خارج ألمانيا، وفي أكتوبر من نفس السنة أفلس البنك الأمريكي "فرانكلين نيويورك"³.

¹ محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص. 331.

* بنك التسويات الدولية: تأسس في 17 ماي 1930، اهتم عند تأسيسه بتسيير الأموال المستحقة الدفع على ألمانيا وتمويل الإصلاحات في الدول المستفيدة (الدول المتضررة من الحرب)، من جهة، وتدعيم التعاون بين البنوك المركزية العالمية من جهة أخرى، لكن سرعان ما تلاشى دوره الأول لتبقى مهامه مرتكزة بصفة أساسية على تدعيم الحوار والنقاش بين البنوك المركزية وغيرها من الهيئات المالية.

² عبد المطلب عبد الحميد: الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص. 252.

³ Basel Committee On Banking Supervision, A Brief History Of The Basel Committee, Bank For International Settlement, October 2015, P. 5.

وقد تشكلت لجنة بازل تحت اسم لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العمليةRegulation and Supervisory Practices Committee on Banking، وقد تكونت من ممثلين عن مجموعة الدول العشر وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وتعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية، وقد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكاً منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً، يساعدها عدد من فرق العمل الفنية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي². وتتشكل اللجنة من خمسة لجان فرعية³:

- لجنة الإشراف والتنفيذ: The Supervision and Implementation Group؛
- لجنة تطوير السياسات: The Policy Development Group؛
- لجنة خبراء المحاسبة: The Accounting Experts Group؛
- لجنة بازل الاستشارية: The Basel Consultative Group؛
- لجنة مجموعة الرقابة الاحترازية الكلية: The Macroprudential Supervision Group.

وتقدم مجموعات اللجان الخمس تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة بازل وتشكل جزءاً من هيكلها الداخلي الدائم.

1.2. أسباب إنشاء لجنة بازل

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية نتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، نذكر بعضها فيما يلي⁴:

¹ عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص. 252.

² معهد الدراسات المصرفية: بازل الأولى والثانية، نشرة توعوية، الكويت، نوفمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد4، ص. 2.
³ <http://www.bis.org/bcbs/organigram.pdf> consulté le 24-03-2017.

⁴ عبد القادر شاشي: معايير بازل للرقابة المصرفية، بازل 2، ملتقى الخدمات المالي والمصارف الإسلامية، جامعة سطيف 1، الجزائر، أفريل، 2010، ص. 7.

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ازدياد حجم الديون المتعثرة؛
- تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك؛
- سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛
- المنافسة القوية بين البنوك في العالم؛
- التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصوصية، الأزمات المالية،...) ؛
- التطورات البنكية (ظهور منتجات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية) ؛
- التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الالكترونية).

2.2. أهداف لجنة بازل

تهدف مقررات لجنة بازل إلى تحقيق عدة متطلبات تتعلق جميعها بدعم وتحقيق استقرار القطاع المصرفي الدولي، من خلال إرساء معايير دولية موحدة للرقابة المصرفية وفرض حدود دنيا لرأس المال في مواجهة المخاطر، التي يتعرض لها العمل المصرفي، لذلك يمكن القول بأن مقررات لجنة بازل جاءت لتحقيق الأمور التالية¹:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة عن الفروق في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإنها تقوم بمجموعة من المهام نذكر منها مايلي:

¹معهد الدراسات المصرفية: بازل الأولى وبازل الثانية، مرجع سابق، ص. 2.

3.2. مهام لجنة بازل للرقابة المصرفية

تقوم لجنة بازل بمجموعة من المهام نذكر منها¹:

- ضمان سلامة النظام المالي وتعزيز الثقة فيه؛
- وضع حد أدنى للمعايير المتعلقة بالرقابة الاحترازية؛
- نشر وتوزيع أفضل للممارسات البنكية والرقابية؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية.

وفي سبيل تطبيق ما نصت عليه لجنة بازل ظهر أسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر، الذي يعتمد على نظم التقييم المصرفي، وقد حاولت بعض الدول وضع نظام تقييم مصرفي خاص بها، وتعتبر كفاية رأس المال مكون أساسي في هذه النظم، لذلك سيتم التطرق إلى نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، باعتبار أن الجزائر تبنته سنة 2012.

3. الرقابة بالتركيز على المخاطر*

عُرفت الرقابة بالتركيز على المخاطر على أنها:

- ✓ " عملية تحديد المشاكل التي تواجهها البنوك سواء المشاكل الحالية أو المتوقع حدوثها مستقبلا والتحقق من أنه قد تم إيجاد الإجراءات المناسبة للتغلب على هذه المشاكل".²
- ✓ " الفهم الصحيح لخصائص البنك المعني وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسية لدى هذا البنك وبالتالي إعداد إستراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر".³

- ✓ " تطوير لأهداف الرقابة الميدانية وفي سبيل ذلك فقد حاولت جهات رقابية عدة اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها⁴:

¹ Banque- crédit, la comité de Bale, publié dans le site suivant <http://www.banque-credit.org/pages/comite-de-Bale.html>, consulté le ..27.07.2016

* الرقابة بالتركيز على المخاطر: نظام رقابة المخاطر: الرقابة المرجحة بالمخاطر.

² علي عبد الله شاهين: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص. 6. متاح في الموقع: WWW. Kantakji. Com تاريخ الزيارة: 17-08-2018.

³ ابراهيم الكراسنة: مرجع سابق، ص. 47.

⁴ عقبة الرضا، ريم غنام: دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد (2) 2005، ص. 4.

- محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التقييم؛
 - استخدام نظام لتقييم المخاطر في البنوك؛
 - مسايرة نظام الرقابة العالمي (إطار لجنة بازل للرقابة).
- مما سبق يتضح بأن الرقابة بالتركيز على المخاطر هي: مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تحديد إستراتيجية البنك في معالجته للمخاطر، وتقييم هذه الأخيرة بهدف إيجاد الأساليب المناسبة للتحكم فيها.

1.3. أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر

تتمثل أهم أهدافها في النقاط التالية¹:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب مقابل المخاطر التي قد يواجهها.

2.3. القضايا الرئيسية في الرقابة بالتركيز على المخاطر

- هناك العديد من القضايا المهمة التي يجب عدم إغفالها عند الحديث عن الرقابة على البنوك كونها تشكل مؤشرات أساسية عن سلامة أداء البنوك وهي²:
- أ. **السيولة**: تقيس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في الوقت المحدد، خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء الجارية، ويعتبر هذا الأمر أساسيا للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته.
- ب. **نوعية الأصول**: تكون نوعية الأصول الرديئة عادة السبب الرئيسي في فشل البنوك، لذا فهي تحظى باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة البنك.
- ج. **تركز المخاطر**: يعتبر الحد من تركيز المخاطر من أهم أولويات الرقابة على البنوك، على اعتبار أنه كلما كان هناك تركيز أكبر كلما ازداد احتمال حدوث خسارة.
- د. **الإدارة**: إن مدى نجاح البنك أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على خبرة، كفاءة ونزاهة مجلس إدارته.

¹ حسين بن العاربة: الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11 و 12 مارس 2008، ص. 7.

² إبراهيم الكرانسة: مرجع سابق، ص. 53.

هـ. الأنظمة والضوابط: إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هو ضبط المخاطر وحماية الأصول، وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد. وكفاية رأس المال: هي مؤشر لقياس الملاءة المالية للبنك، أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

3.3. نظام التقييم المصرفي CAMELS

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في سنة 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4 آلاف بنك. وتعرض النظام المصرفي بأكمله لفقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو البنوك لسحب ودائعهم، ومع مرور الزمن حدث انهيار مماثل سنة 1988 وأدى إلى فشل 221 بنك، الأمر الذي جعل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك ومنح نتائج التصنيف لها دون نشرها للجمهور؛

وهكذا تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه. وقد عكست نتائج تصنيف البنوك الأمريكية حسب معيار CAMELS نتائج مرضية لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من سنة 1998 مقارنة بنتائج سنة 1988¹، وبذلك يتبين أنه تم استخدام معيار CAMELS في بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي.

وتم تعريفه على أنه:

✓ نظام يسمح بالتعرف المبكر على المشاكل في عمليات البنك، من طرف السلطات الرقابية من خلال القيام بقياسات صحيحة².

✓ مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وهو يعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية، وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها³.

¹ مالك الرشيد أحمد: مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35-2005، ص. 3.

² Tihomir Hunjak and Drago Jakovcevic: AHP based model for Bank Performance Evaluation and Rating, Berne. Switzerland ISAHp, 2001, p149. a partir le site d'internet : WWW. Isahp. org/ 2001 proceeding/ papers consulté le : 16-06-2019

³ مالك الرشيد أحمد: مرجع سابق، ص. 3.

ويشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد كما يمثله الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS

Capital	C	رأس المال
Assets	A	الأصول
Management	M	الإدارة
Earnings	E	الربحية
Liquidity	L	السيولة
Sensitivity	S	الحساسية

Source :Commission fédérale des banques des petites et moyennes banques ainsi que des négociants en valeur mobilière , a partir le site d'internet : www.fimmas.charchivebekf consulté le : 9-2018-08

أ.مميزات نظام التقييم المصرفي CAMELS

تتمثل أهم مميزات نظام التقييم المصرفي CAMELS في¹:

- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- عمل تصنيف شامل للقطاع المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حده ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي المشار إليها للقطاع المصرفي ككل؛
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- هو مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول (من خلال المؤشرات)؛
- يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

¹انظر: شوقي بورقبة: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص. 5.

ومصطفى عبد اللطيف: الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد6، 2008، ص. 120.

ب. كفاية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS

تم تطوير نظام التقييم المصرفي CAMELS، بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي وعملاً بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقاً لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي ويتم تصنيف البنوك كما يلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1 وهو الأفضل إلى 5 وهو الأسوأ¹ كالآتي:

الجدول رقم (1-1): تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS

Rating Scale	Rating Range	Rating Analysis	
1	1-1.4	Strong	قوي
2	1.6-2.4	Satisfactory	مرضي
3	2.6-3.4	Fair	معقول
4	3.6-4.4	Marginal	هامشي (خطر)
5	4.6-5	Unsatisfactory	غير مرضي

Source :Abdul Awwal Sarker: **CAMELS Rating System in the context of Islamic Banking**, A proposed "S" for Shariah framework, p.10, a partir le site d'internet; www.ibtra.compdf camel%20rating-ibtra 20 journal.pdf 8-08-2019:Consulte le

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقاً من مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS حيث يحمل البنك:

- تصنيف رقم (1) وهو القوي: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [1.41]. تصنيف رقم (2) وهو مرضي: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [1.6 2.4]. تصنيف رقم (3) وهو معقول: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS ينتمي إلى المجال [2.4 3.6]. تصنيف رقم (4) وهو هامشي: إذا كان المتوسط السابق يقع ضمن المجال [3.6 4.4].
- تصنيف رقم (5) وهو غير مرضي: إذا كان متوسط تصنيفات مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [4.6 5.4].

ج. الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

¹R. Alton Gilbert et Andrew Meyer, **The role of a Camel Dawng rade model in Bank Surveillance**, working paper series, Federal reserve Bank of ST. Louis, 2000 p6 a partir le site d'internet : WWW. Federal reserve. Gov. Consulte le: 8-08-2019

درجة تصنيف البنك تحدد مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف CAMELS

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	خطير جداً	رقابة دائمة

المصدر: زيتوني عبد القادر، المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ص.7، متاح في الموقع:

Kantakji.comwww. تاريخ الإطلاع: 2019-8-8.

يوضح الجدول السابق أهم الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف التي تمنح للبنك، حيث أن البنك الذي يصنف رقم (1) سليم من كل النواحي ولا يتخذ في حقه أي إجراء رقابي. أما البنك الذي يصنف رقم (2) فهو سليم نسبياً ويتطلب معالجة السلبيات، في حين أن البنك الذي يصنف رقم (3) يظهر عناصر ضعف وقوة ويتطلب رقابة مستمرة، أما عن البنك الذي يصنف رقم (4) فهو في وضعية خطرة قد تقوده إلى الفشل ويتطلب برنامج إصلاح، بينما البنك الذي يصنف رقم (5) فهو في حالة خطرة جداً ويتطلب رقابة دائمة.

د. انتقادات نظام التقييم المصرفي CAMELS

يمكن ذكر أهمها فيما يلي¹:

- اختيار النسب المالية يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائياً، هنالك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة، ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة حالياً بواسطة معيار CAMELS لذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو استخدام الإثنين معاً، مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيار؛
- أعطى نظام التقييم المصرفي أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، وهذا يقلل من كفاءته ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها؛

¹ انظر: مالك الرشيد أحمد: مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35-2005، ص. 6.

- Anne-claude creusot ; présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, Novembre 2001, p p . 2-4.

- حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعب تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعتبار للمتغيرات وهذا أيضا يقلل من دقته وأهمية نتائجه؛
- يعتمد على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الأصول باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يعتمد على قياس الأداء استنادا إلى أداء البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، عليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

خلاصة الفصل

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في الوساطة المالية، حيث تقوم بتجميع الأموال من أصحاب الفائض التمويلي ومنحها لأصحاب العجز التمويلي من أجل تحقيق نوع من التوازن في المجتمع، ونظرا لخصوصية البنوك التجارية التي تتميز بها عن بقية المؤسسات المالية، تزايد الاهتمام بمؤشرات قياس أداءها ومعايير إخضاعها لعملية الرقابة؛

ونتيجة للتطورات التي عرفها القطاع المصرفي تنوعت المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وهذا ما أدى إلى تطوير أساليب من أجل تحديد المخاطر وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السلبي على تحقيق أهداف البنك والتحوط لها؛

إن هدف الرقابة المصرفية هو حماية حقوق المودعين وتحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد وذلك عن طريق الرقابة على المخاطر التي تتعرض لها البنوك ويكون ذلك بوضع معايير رقابية تتحكم في نشاطه، والتي كان من أهمها معيار كفاية رأس المال الذي يقوم على مبدأ الرقابة الاحترازية من أجل حماية البنك من الإفلاس والتعثر بناء على تحديد رأس المال الكافي لتغطية الخسائر غير المتوقعة؛

يعتبر معيار كفاية رأس المال أساس الرقابة المصرفية المعاصرة، وشرط ضروري لتحقيق السلامة المصرفية التي تهدف إليها لجنة بازل الدولية، لذلك عرف عدة تطورات وتحديثات خلال السنوات الأخيرة من طرف هذه اللجنة لذلك سنحاول التعرف على أهم هذه التطورات في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تطور معيار كفاية رأس المال في ظل
مقررات لجنة بازل

تمهيد

تعتبر كفاية رأس المال آلية رقابية للتحكم في المخاطر، تهدف إلى تحسين المركز المالي للبنوك وخلق قطاع مصرفي يضمن الحفاظ على أموال المودعين. ونظرا لأهميتها فقد تزايد الاهتمام بها بسبب التطورات الاقتصادية والمالية في العالم، لذلك مر قياسها بعدة مراحل، وفي ظل تزايد المخاطر بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهتها الأمر الذي أدى إلى ظهور لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قامت بتطوير عدة معايير جديدة لقياس كفاية رأس المال وللرقابة المصرفية التي ينبغي أن تسود في النظام المصرفي الدولي؛ وقد جاء هذا الإجراء نتيجة للتنسيق بين البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (G-10) في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات في سويسرا بمدينة بازل، بغرض تحقيق المنافسة السليمة بينها وكانت البداية لجنة بازل الأولى؛

وللتعرف على نسبة كفاية رأس المال في البنوك ومراحل التطور التي مرت بها في ظل مقررات لجنة بازل، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

I. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى؛

II. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثانية؛

III. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثالثة.

I. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى

تعتبر نسبة كفاية رأس المال التي وضعتها لجنة بازل سنة 1988، والتعديلات التي أدخلت عليها من أهم العوامل التي ساعدت على استقرار النظام المصرفي العالمي، وسيتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم مكونات هذه النسبة.

1. مكونات نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى

بعد اجتماعات ومشاورات متعددة من طرف فرق متخصصة قُدمت، لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال سنة 1988، حيث تمّ وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال والالتزامات والتعهدات المرجحة بالمخاطر، وأصبحت بذلك معيارا عالميا لقياس ملاءة البنوك، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال كما يلي¹:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع الالتزامات و التعهدات مرجحة بالمخاطر}} \leq 8\%$$

وهذا يعني أن كل بنك يقدم قرضا ب 100 وحدة نقدية وجب عليه أن يحتفظ على الأقل ب 8 وحدات نقدية من قيمة رأس المال.

وأوصت اللجنة بتطبيق هذه النسبة مع نهاية سنة 1992، ويكون ذلك بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات. وتمثلت توصيات اللجنة في مقترحات تقدّم بها "كوك COOKE"، لذلك سمّيت تلك النسبة بنسبة كوك، أو نسبة بازل ويسمّيها الفرنسيون أيضا معدّل الملاءة الأوروبي². وسيتم فيما يلي استعراض لأهم مكونات هذه النسبة.

1.2. رأس المال

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتحديد رأس مال البنك الذي يتم من خلاله تقدير نسبة كفاية رأس المال، إضافة إلى ذلك وضعت شروطا خاصة به، حيث تم تقسيمه إلى شريحتين:

¹ Malgorzata bialas, adrian solek : **evolution of capital adequacy ratio**, economics and sociology, vol 3, n 2, 2010, p . 49.

² Philippe Garsuault, Stéphane Priami: **op cit**, p. 170.

*COOKE: رئيس لجنة بازل في تلك الفترة.

1.1.1. الشريحة الأولى: تسمى رأس المال الأساسي يتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

أ. رأس المال المدفوع: هو المبلغ الذي دفع فعلاً للبنك من قبل المساهمين، ذلك أن القوانين تسمح للمساهمين بدفع مساهماتهم على أقساط، فالأقساط التي تدفع فعلاً تسمى رأس مال مدفوع والباقي يسمى رأس مال غير مدفوع¹.

ب. الاحتياطات المعلنة أو المفصح عنها: هي المكون الثاني بعد رأس المال، وتقتطع الاحتياطات من الأرباح الصافية، وهي بمثابة ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين². ومنها:

- الاحتياطات القانونية: هي الاحتياطات التي يشترط القانون احتجازها بنسبة من صافي الأرباح السنوية، وذلك من أجل تدعيم المركز المالي للبنك، وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وهو نسبة مئوية تقتطع من مجموع ودائع البنك، إذ يتم إيداعه لدى البنك المركزي، فكلما ارتفعت هذه النسبة أو انخفضت أثرت في حجم الائتمان المتاح للاستثمار زيادةً أو نقصاً.

- الاحتياطات الخاصة (اختيارية): هي الاحتياطات التي يكونها البنك من تلقاء نفسه، من غير أن يفرضها القانون، تحقيقاً لغرضين هما: تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور، ومواجهة كل خسارة في قيم أصول البنك التي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل، ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية الالتزامات المتوقعة في المستقبل.

ج. الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الأرباح القابلة للتوزيع، لتنمية موارده المالية، فإذا ما كانت كافية لتلبية احتياجات البنك، فإنها تكون أفضل شكل من أشكال رأس المال الممتلك للبنك لاستخدامه³.

كما تم ملاحظة أن البنوك تستخدم أدوات رأسمالية مبتكرة، لذلك وضعت اللجنة شرطاً لهذه الأخيرة بأن لا تتجاوز حدود نسبة 15% من هذه الشريحة⁴.

¹ الطيب لحيلج: كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، 2005، ص. 3.

² زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي: مرجع سابق، ص. 118.

³ المرجع نفسه، ص. 119.

⁴ Basel committee on banking supervision: instruments eligible for inclusion in tier 1 capital, available at: <http://www.bis.org/press/p981027.htm> 23/08/2018.

وهناك مجموعة من المكونات يجب استبعادها من رأس المال الأساسي معنا لتضخيمه، وتتمثل في¹:

- الشهرة أو السمعة: حيث تخصم قيمتها من رأس المال الأساسي، نظرا لأنها تعمل على تضخيمه، ولا تتمتع بقيمة يستفاد منها عند تعرض البنك للخسارة.
- الاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية التابعة والتي لم توحيد ميزانياتها: يقوم الإطار العام هنا على أساس توحيد ميزانيات المجموعات المصرفية، ويرجع استبعاد هذا الاستثمار الى أن نسبة كفاية رأس المال تستند إلى البيانات المجمعة للبنك؛ وتم استثناءها من أجل دفع المؤسسات إلى توحيد حساباتها ليتسنى معرفة ملاءتها المالية كمجموعة واحدة، والحيلولة دون تكرار احتساب رأس المال في وحدات مختلفة تتواجد فيها المجموعة.
- الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى والمؤسسات المالية: وذلك لمنع تبادل الاستثمارات الرأسمالية بين البنوك، التي تؤدي إلى تضخيم رأس المال والعمل على تشجيع استقطاب رأس المال من المستثمرين الخارجيين.

مما سبق يصبح رأس المال الأساسي مساويا لما يلي :

رأس المال الأساسي = (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات المعلنة + الأرباح المحتجزة) - (الشهرة + الاستثمار في المؤسسات المصرفية والمالية التابعة + الاستثمار في رؤوس أموال البنوك الأخرى)

2.1.1. الشريحة الثانية: تسمى رأس المال المساند أو رأس المال التكميلي ويتكون من²:

أ. الاحتياطيات غير المعلنة: تختلف قيمة هذه الاحتياطيات حسب اختلاف الجهات القانونية والأنظمة المحاسبية المتبعة في كل بلد، ويشترط أن تكون مقبولة من طرف السلطة الرقابية.

¹ عبد الكريم قندوز وآخرون: مرجع سابق، ص. 252.

² Basle Capital Accord: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, July 1988•Updated to April 1998, p p. 4 6.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

ب. احتياطات إعادة التقييم: تنشأ هذه الاحتياطات من إعادة تقييم الأصول لتعكس قيمتها الجارية بدلاً من قيمتها التاريخية. وأياً كانت طريقة التقييم فلا بد من مراعاة احتمال تذبذب أسعار الأصول، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تم تقييمها بها، ويجب أن يتم طرح 55% من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية.

ج. المؤونات العامة: يتم تكوينها لمقابلة احتمال تحقق الخسارة المستقبلية، والتي يجب أن لاتوجه إلى أصول بعينها.

د. القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل: تكون على شكل سندات لها أجل محدد يتجاوز خمس سنوات، أدوات هجينة بين الدين ورأس المال (أسهم ممتازة) والتي يتم استردادها (في حالة إفلاس البنك) بعد حقوق المودعين وقبل سداد ما يستحق للمساهمين، لذلك فإنه يتم دفع فائدة مميزة لهذه الأدوات على أنه يجب أن يتم خصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، بحيث يتم تخفيض الاعتماد على هذه القروض كلما اقترب أجل استحقاقها.

ويشترط في رأس المال التكميلي ما يلي¹:

- أن مجموع رأس المال التكميلي يجب ألا يتعدى 100% من رأس المال الأساسي؛
- القروض المساندة يجب ألا تزيد عن 50% من رأس المال الأساسي؛
- المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، بهدف عدم الاعتماد عليها كرأس مال كونها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين؛
- يجب أن يتم خصم 50% من احتياطات إعادة التقييم (الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية) من أجل الحصول على احتياطات خالية من مخاطر تذبذب أسعار الأصول واحتمال خضوعها إلى الضريبة.

مما سبق يمكن تلخيص مكونات رأس المال وفق مقررات بازل الأولى في الجدول الموالي:

¹ Basel commette on banking supervision :op. cit, p.17.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

الجدول رقم (2-1): مكونات رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى

مكونات رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى	
الشريحة 1: رأس المال الأساسي	الشريحة 2: رأس المال التكميلي
• رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين): الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل؛ • الاحتياطيات المعلنة: الاحتياطيات الاختيارية والاحتياطيات القانونية؛ • الأرباح المحتجزة.	• الاحتياطيات غير المعلنة؛ • احتياطيات إعادة التقييم؛ • المؤونات العامة؛ • القروض المساندة.
العناصر المستبعدة	
• شهرة المحل (GOODWILL)؛ • الاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية التابعة؛ • الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى.	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Basle Capital Accord: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, July
Updated to April 1998+1988

وللتذكير فإنه تم تعديل طريقة حساب كفاية رأس المال لاحقاً.

2.1. الالتزامات والتعهدات المرجحة بالمخاطر

قامت لجنة بازل بتصنيف الالتزامات والتعهدات المرجحة بالمخاطر (أصول داخل الميزانية، إلتزامات خارج الميزانية) إلى فئات بحيث تعطى كل فئة وزناً ترجيحياً يتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها، وصنفت دول العالم إلى مجموعتين من حيث درجة المخاطر الائتمانية¹:

أ. **المجموعة الأولى**: ويطلق عليها دول OCDE* حيث ترى اللجنة أن مجموعة محددة من دول العالم المذكورة على الهامش، إذا زادت الإيداعات لديها عن سنة فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي دول

¹ سمير أيت عكاش: مرجع سابق، ص. 32.

* Organisation for Economic Cooperation and Development : منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى انعاش التبادلات التجارية، تتكون من مجموعة الدول المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق، وهي تضم كل من الدول التالية: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، أيرلندا، إسبانيا، أستراليا، البرتغال، اليونان، الدنمارك، فنلندا، النمسا، النرويج، نيوزلندا، تركيا، المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

العالم، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم في جويلية 1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

ب.المجموعة الثانية: وهي تضم باقي دول العالم، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة ل مجموعة OCDE والدول ذات الترتيبات الاقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1.2.1.الأصول داخل الميزانية: قامت لجنة بازل بتصنيف الأصول وإدراجها حسب معامل الترجيح إلى خمس فئات وهي: 100%، 50%، 20%، 10%، 0%، ومنحت اللجنة الحرية للسلطات الرقابية المحلية في اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-2): أوزان المخاطر للأصول داخل الميزانية

المعامل %	طبيعة الأصول
0	النقدية.
	حقوق على الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية.
	حقوق على دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) وبنوكها المركزية.
20	حقوق على بنوك التنمية الدولية (البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي).
	حقوق على بنوك مرخصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو القروض المضمونة من قبلها.
	حقوق على بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها أقل من سنة.
	نقدية جاري تحصيلها.
50	قروض مضمونة بالكامل برهن على عقارات لأغراض السكن أو التأجير.
100	حقوق على القطاع الخاص.
	حقوق على بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها أكثر من سنة.
	حقوق على الحكومات المركزية لدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها).
	الأصول الثابتة والاستثمارات الأخرى.

Source : Basle Capital Accord: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, July P.21. 1988,

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

من خلال الجدول يتبين أنه كلما زادت سيولة الأصل قل معامل ترجيح الخطر المخصص له، بمعنى أن رأس المال المطلوب لحماية الأصول يتناسب عكسيا مع سيولة الأصل. فمثلا الأصول في فئة مخاطر 0% هي حقوق خالية تماما من احتمالات ألا يتم استردادها، وهذه المجموعة من الأصول لا تحتاج لتكوين رأس مال لحمايتها؛

أما الأصول في فئة المخاطرة 100%، فهي على درجة كبيرة من المخاطر، وتحتاج لتكوين 8% من إجمالي رأس المال.

2.2.1. الإلتزامات خارج الميزانية: هي الحقوق والالتزامات التي يحتمل أن تغير من مبلغ أو من تجانس ممتلكات (patrimoine) كيان معين¹.

وبند خارج الميزانية (Un hors bilan) هو حساب يقيد المبالغ المرتبطة بالالتزامات والحقوق، والتي لم تحصل أو التي لم تدفع بعد، أي الأصول والخصوم، التي ما زالت موضوع عقد جاري التنفيذ أو التي لم تسو بعد². ولحساب القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار في نسبة كفاية رأس المال، يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل الترجيح، ثم يتم ضرب الناتج في معامل ترجيح الالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية (الموضحة في الجدول (2.2)، والجدول الموالي يبين معاملات الترجيح الخاصة بالالتزامات خارج الميزانية.

الجدول رقم (2-3): أوزان مخاطر الإلتزامات خارج الميزانية

المعامل %	الأصول خارج الميزانية
100	بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية)، والقبولات المصرفية.
	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.
	المشتريات المستقبلية للأصول، والالتزامات عن الودائع المستقبلية، والأوراق المالية، والأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند سحب معين.
50	بعض العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل سندات حسن الأداء وتأمينات العطاءات والكفالات والخطابات والاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة.
20	الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية للشحنات ذات الأولوية)

Source : Basle Capital Accord: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, July 3P. 1988,

¹Article 448/80 du Plan Comptable Général Français.

² Finance-banque, <https://www.finance-banque.com/finance-hors-bilan.html>.

2. التعديلات التي أدخلت على نسبة كفاية رأس المال (بازل 1.5)

لقد ركزت لجنة بازل الأولى في حساب كفاية رأس المال على مخاطر الائتمان فقط، ولكن في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة أصبحت البنوك تتعرض لمخاطر متنوعة، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في طريقة الحساب، وقد كان ذلك سنة 1996 وسميت ببازل، 1.5 ويمكن تحديد هذه التعديلات في النقاط التالية: أ. إدخال مخاطر السوق في قياس معدل كفاية رأس المال: تتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر في قيمة الأصول أو في قيمة الالتزامات خارج الميزانية بفعل تغيرات أسعار السوق، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع¹.

ب. إضافة شريحة ثالثة لرأس المال: تمثلت هذه الشريحة في القروض المساندة (Subordinated Term Debt) لمدة سنتين المصدرة من طرف البنوك، وكان الغرض من ذلك تمكين تلك البنوك من مواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يكون:

$$\text{رأس المال الإجمالي} = \text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} + \text{الشريحة الثالثة (قروض مساندة لمدة سنتين)}$$

يجب أن تتوفر في الشريحة الثالثة الشروط الآتية²:

- أن لا تتجاوز 25% من الشريحة الأولى لرأس المال؛
- أن تكون مخصصة لتغطية المخاطر السوقية فقط؛
- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال، وذلك حتى تتضمن الحد المطلوب وهو 25%؛

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من مجموع الشريحتين الثانية والثالثة.

ومما سبق تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{رأس المال} \geq \frac{(\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} + \text{الشريحة الثالثة})}{\text{الالتزامات والتعهدات مرجحة بالمخاطر} + \text{مخاطر السوق} \times 12,5} \times 8\%$$

¹ سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص. 5.

² حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، مرجع سابق، ص. 101.

ومن هذه العلاقة نستنتج أن لجنة بازل أضافت شريحة ثالثة لرأس المال وقامت بتغطية مخاطر السوق عن طريق ضرب مخاطر السوق في 12.5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5).

3. تقييم مقررات لجنة بازل الأولى

أظهرت مقررات لجنة بازل الأولى عند تطبيقها العديد من الإيجابيات والسلبيات نذكر منها مايلي:

1.3. الإيجابيات

تتمثلت أهم إيجابيات مقررات لجنة بازل الأولى فيما يلي¹:

- وضع الخطوة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة؛
- توفير المعلومات حول البنوك، بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها؛
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

2.3. السلبيات

تتمثلت أهم سلبيات مقررات لجنة بازل الأولى فيما يلي²:

- إن تطبيق مقررات لجنة بازل الأولى جعل البنوك تتجه أكثر إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة؛
- ركزت بصفة رئيسية على مخاطر الائتمان ولم تنص على مخاطر سعر الفائدة والسيولة التي كان لها دور رئيسي في أزمات البنوك؛
- إن نسبة كفاية رأس المال التي تم حسابها طبقا للجنة بازل الأولى أصبحت لا تُعد في الغالب مؤشرا جيدا لقياس الوضعية المالية للبنك وذلك بسبب التطورات التي حدثت في الصناعة المصرفية، حيث أن اوزان

¹ رقية بوحضر، مولود لعراية: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23، العدد 2، 2010، ص. 18.

² أنظر: محمد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية ومأزق بازل، دار الفكر والقانون للنشر، مصر، 2013، ص. 103.
وحسين جواد كاظم، منذر جبار داغر: القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل 2، ص. 180، متاح في الموقع: <http://www.docudesk.com> تاريخ التحميل: 3- 8- 2015.
وبن عزوز بن علي: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006 ص. 487.

المخاطر التي تطبق على الأصول في إطار مقرراتها الأولى لا تقيس بدقة درجات اختلاف مخاطر المقترضين؛

- أنها قسمت المخاطر إلى خمس فئات فقط، وهو تقسيم غير كاف لاعطاء صورة شاملة ودقيقة عن جودة أصول البنك؛

- اللجنة لم تفرق بين أصناف المقترضين، فقد ساوت بين المقترض المصنف AAA والمقترض المصنف BBB، بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين؛

- رغم نجاحها في زيادة رأس مال البنوك، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطارها، حيث أصبحت مقرراتها أقل إلزاما ومجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها.

وأخيرا فإنه يمكن القول بأنه على الرغم من أن لجنة بازل الأولى ساهمت في زيادة استقرار النظام المصرفي، كما ساهمت في الوصول إلى بيئة تنافسية أكثر عدالة بين البنوك على الصعيد الدولي، ورغم الإيجابيات التي انجرت عنها، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999 وإلى غاية 2006، وبهذا تم اصدار لجنة بازل الثانية وسنحاول التعرف على الجديد الذي جاءت به هذه اللجنة في العنصر المالي.

II . كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثانية

نظرا للانتقادات التي وجهت لمقررات لجنة بازل الأولى فيما يتعلق بكفاية رأس المال، ونظرا للتطور الذي عرفته الصناعة المصرفية، فقد اضطرت لجنة بازل إلى تعديل مقرراتها بما يتناسب مع الأوضاع السائدة في ذلك الوقت، لذلك سيتم التطرق الى مكونات نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثانية، لكن قبل ذلك سيتم التطرق إلى الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وأهم خصائص هذه المقررات.

1. مقررات لجنة بازل الثانية

اقترحت لجنة بازل صيغة جديدة لحساب نسبة كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في مقرراتها الأولى، وفصلت أكثر في هذه الصيغة بتاريخ 16 جانفي 2001 مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة، كصندوق النقد الدولي إلى غاية نهاية شهر ماي 2001 كحد أقصى، حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية سنة 2001، إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004 وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءا من هذا التاريخ الى غاية نهاية سنة 2006 وبداية سنة 2007 كحد أقصى¹.

1.1. أهداف مقررات لجنة بازل الثانية

يمكن ذكر أهداف لجنة بازل الثانية فيما يلي²:

- تعزيز صلاية النظام المالي والمصرفي؛
- تعزيز المنافسة بين مؤسسات القطاع المصرفي؛
- إيجاد التوافق بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- تطوير طرق الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر؛
- زيادة درجة الشفافية، وتوفير المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك.

¹ سليمان ناصر: إتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، أيام 5 و 6 ماي 2009، ص.6.

² موسى عمر مبارك أبو محييد: مرجع سابق، ص. 30.

2.1. خصائص مقررات لجنة بازل الثانية

تضمنت المقررات الجديدة ثلاثة محاور رئيسية (أنظر الشكل (2-1)): الأول يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال (كفاية رأس المال)، والثاني يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية، والمحور الثالث يتعلق بإنضباط السوق وما يرتبط من شفافية في نشر المعلومات، ويمكن أن نلخص أهم الخصائص التي تميزت بها المقررات الجديدة في مايلي¹:

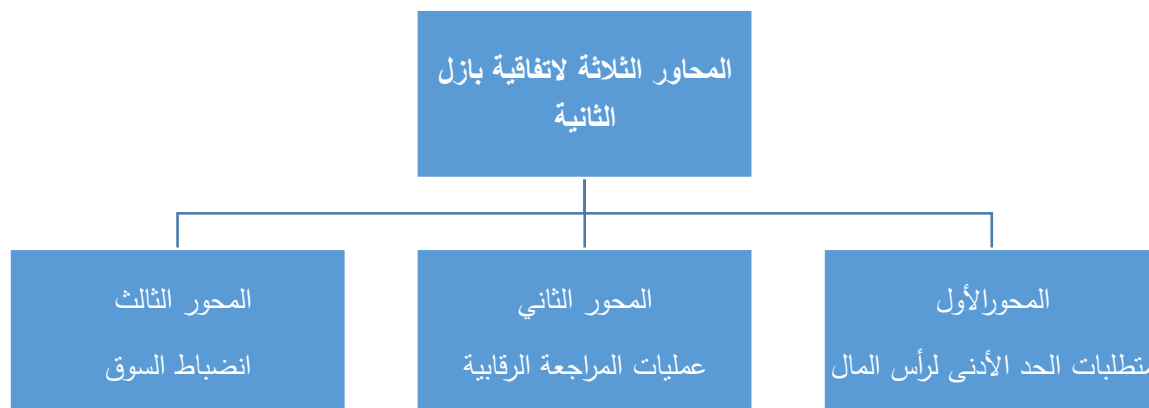
- أعطت نظرة متكاملة للمخاطر: جاء التعديل منطلقاً من فكرة أوسع للمخاطر عن طريق مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك.
- حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر: أصبحت المخاطر أكثر حساسية لتقديرات السوق، حيث أن البنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديدها وذلك بالمقارنة مع التقدير الجزافي للجنة، من هنا فإن الإتجاه العام لها هو تحفيز البنوك على وضع نظم داخلية لتقديرها وفقاً لنظرة السوق.
- ألغت التمييز بين الدول مع زيادة المرونة: سعت اللجنة إلى إلغاء التمييز بين الدول، حيث أن المخاطر هي المخاطر، والسوق وحدها الأكثر قدرة على تقديرها، عن طريق توفير المزيد من المرونة أمام البنوك في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال.

2. نسبة كفاية رأس المال كأحد محاور لجنة بازل الثانية

تعتبر نسبة كفاية رأس المال (متطلبات الحد الأدنى لرأس المال) أول المحاور التي ركزت عليها مقررات لجنة بازل الثانية كما يوضحه الشكل الموالي:

بلعزوز بن علي، اليافي محمد: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي: 1 488..متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص

الشكل رقم (2-1): المحاور الأساسية لمقررات لجنة بازل الثانية



المصدر: من إعداد الباحثة.

1.2. متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (نسبة كفاية رأس المال)

أبقت اللجنة على معدل 8% لنسبة كفاية رأس المال، دون تغيير في احتساب متطلبات رأس المال اتجاه مخاطر السوق، وقامت بتغيير كبير في احتساب متطلبات رأس المال اتجاه المخاطر الائتمانية، كما تم إضافة متطلبات اتجاه المخاطر التشغيلية، وهو الأمر الذي يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر¹.

حيث أصبحت كفاية رأس المال (Ratio Mc Donough) تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال} \geq 8\% \times (\text{مخاطر الائتمان} + \text{المخاطر التشغيلية} + \text{المخاطر السوقية})$$

حيث يتم حساب المخاطر المذكورة في العلاقة اعتمادا على مجموعة من المداخل (سيتم التطرق لها لاحقا) التي نصت عليها اللجنة مع العلم أن مخاطر السوق ومخاطر التشغيل يتم ضربها في 12.5.

2.2. عمليات المراجعة الرقابية

تؤكد مقررات لجنة بازل الثانية على ممارسة المراجعة الرقابية الفاعلة للتقديرات الداخلية لاجمالي المخاطر التي تواجهها البنوك، وهذا من أجل ضمان كفاءة إدارة البنك في اتخاذ وتنفيذ القرارات في إنجاز أعماله والتأكد من أنها قد خصصت رأس المال الكافي لمواجهة تلك المخاطر.

¹ تقرير صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004، ص. 18.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

حيث تتطلب المراجعة الرقابية من كل بنك إجراءات داخلية متينة من أجل تقييم كفاية رأس المال المبنية على تقييم المخاطر لديه¹، لذلك وضعت اللجنة أربعة مبادئ للرقابة المصرفية تتمثل فيما يلي²:

- وجوب توفر البنوك على أنظمة فعالة من أجل التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، مع تبني استراتيجية مناسبة للإحتفاظ بحجم رأس المال المطلوب والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك؛
 - إلزامية قيام السلطات الرقابية بمراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من امتثالها للمعدلات التي حددتها اللجنة؛
 - إلزامية مطالبة السلطات الرقابية بالبنوك بالالتزام بحجم من رأس المال وأن تكون لها القدرة على فرض معدل يفوق الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل؛
 - وجوب التدخل السريع من طرف السلطات الرقابية لمنع أي انخفاض لرأس المال عن المستوى المطلوب، ويجب عليها اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة ذلك الوضع.
- مما سبق يمكن القول أن هدف اللجنة من هذا المحور هو تدعيم المقررات الواردة في المحور الأول وذلك من أجل:

- المحافظة على الحد الأدنى المطلوب من رأس المال؛
- تشجيع البنوك على تبني استراتيجية مناسبة لمواجهة المخاطر؛
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال؛
- اتخاذ إجراءات احترازية لمنع انخفاض رأس المال.

3.2. انضباط السوق

يعتبر انضباط السوق من أهم متطلبات بازل الثانية، وهي بمثابة الدعامات الثلاثة لها، والغرض منها تكملة الدعامتين الأولى والثانية. وهي مجموعة من المتطلبات تسمح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال³.

¹ حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر: القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل 2، ص. 186، متاح في الموقع <http://www.docudesk.com> تاريخ التحميل: 3-8-2015.

² Basel committee on banking supervision: **The New Basel Capital Accord**, bank of international settlements, 2001, p.105 111 .

³ سيرين سميح أبو رحمة: اتفاق بازل الثانية، ماي 2008، متاح في الموقع: WWW.Kantakji.com/Faih/Files/nanage/a-02.ppt consulté le : 22-08-2010

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

وحددت اللجنة المتطلبات الضرورية لانضباط السوق في النقاط التالية¹:

أ. **تحديد نطاق التطبيق:** حيث يحدد البنك المعني والمؤسسات التابعة له، ويكون الإفصاح شاملاً للمجموعة كلها؛

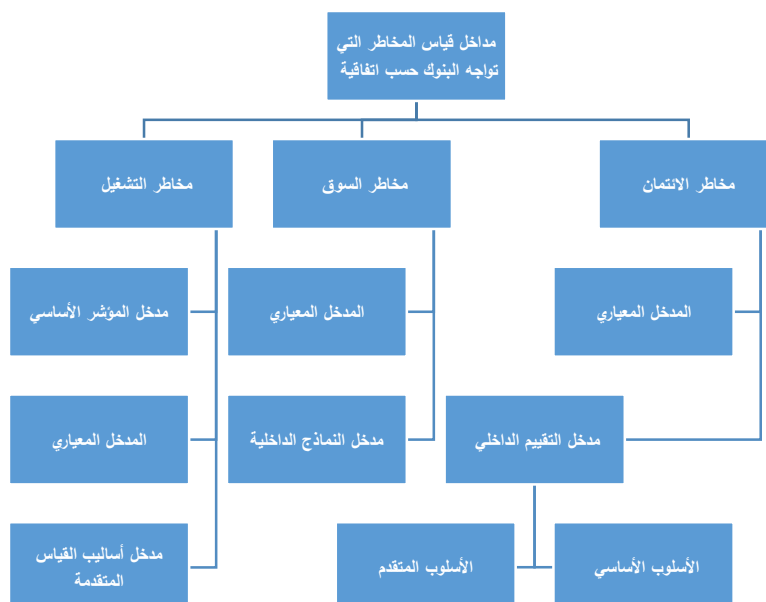
ب. **الإفصاح عن رأس المال:** يتم الإفصاح عن مكونات رأس المال، ومعدل كفايته ويوضح المدخل المعتمد في الحساب؛

ج. **الإفصاح عن التعرض للمخاطر وقياسها:** حيث من الضروري على البنك أن يقوم بتحديد سياسات إدارة المخاطر، وطرق القياس المعتمدة وضرورة الإفصاح عن جميع المخاطر، التي يتعرض لها بصورة واضحة ودقيقة.

3. مداخل قياس متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر حسب لجنة بازل الثانية

صنفت لجنة بازل الثانية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الى ثلاثة أنواع: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، وقامت باقتراح مجموعة من المداخل لتحديد الحد الأدنى من رأس المال لمواجهةها كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): مداخل قياس المخاطر التي تواجه البنوك حسب اتفاقية بازل الثانية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مقررات لجنة بازل الثانية.

¹ حمزة شودار: مرجع سابق، ص. 86.

1.3. متطلبات الحد الأدنى من رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية

يتفرع هذا المدخل الى المداخل الفرعية الآتي استعراضها:

1.1.3. المدخل النمطي أو المعياري (approche standardisée): يعتمد هذا المدخل على ترجيح الأصول

بأوزان للمخاطر وفق نوع القرض والتصنيف الائتماني للعميل من قبل مؤسسات تصنيف خارجية¹، وقبل التطرق الى كيفية تطبيق هذا المدخل سيتم التطرق أولاً إلى مفهوم التصنيف الائتماني، ومختلف درجاته والمعايير الواجب توفرها في مؤسسات التصنيف الائتماني.

يعتبر التصنيف الائتماني عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملاء المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضماناً بقدره المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها².

أ. المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني: يجب أن تتميز مؤسسات التصنيف الائتماني بما يلي³:

- **المنهجية الواضحة:** وتعني اتباع وكالة التصنيف لمنهجية تصنيف معتمدة تلبّي أفضل الممارسات العالمية وتتماشى مع المعايير الصادرة عن منظمة الأيسكو وNRSRO*.
- **الموارد البشرية الكفؤة:** يجب أن يتوفر لدى وكالة التصنيف طاقم مهني متخصص من محلي الائتمان من ذوي الخبرة، لهم القدرة على تقييم المخاطر وإجراء تقييم وتحليل فني.
- **الاستقلالية المالية التامة:** يجب أن يتوفر لدى الوكالة موارد مالية من مصادر مستقلة بحيث يتم ضمان عدم تعارض هيكل التمويل مع تقديم تصنيفات موضوعية حيادية.

¹ موسى عمر أبو محميد: مرجع سابق، ص. 32.

² أحمد مداني: دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 10، جوان 2013، ص. 53.

³ أماني بورسلي: التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل 2، ص. 3، متاح في الموقع:

<https://www.capstandards.com/news1>. تاريخ التحميل: 30 / 8 / 2016.

*أطلق مصطلح "Nationally Recognized Statistical Rating Organization" NRSRO " وكالة تصنيف احصائية معترف بها دولياً.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

- **استقلالية العاملين:** أن تتمتع الوكالة بهيكل تنظيمي وهيكل مالي مستقلين، بما يبعدها عن أي ضغط اقتصادي أو سياسي، وعن هيمنة أي من الشركات والجهات الخاضعة للتصنيف بما يضمن المصداقية في التصنيفات الصادرة عنها.
- **كفاءة إجراءات التصنيف:** يجب أن تكون لدى الوكالة منهجية للتصنيف شفافة معلنة ومبنية على أساس معلومات وبيانات منشورة وبيانات خاصة مقدمة من الجهة الخاضعة للتصنيف.
- **الحيادية والموضوعية:** يجب أن تتميز وكالات التصنيف بالنزاهة، والحيادية والموضوعية، لهذا يجب أن يكون لديها ضوابط داخلية ولائحة للسلوك المهني والأخلاقي مفروضة على الموظفين، لضمان عدم استغلال أي معلومات، وبيانات سرية خاصة بالعملاء والتعامل معها بسرية كاملة لضمان حيادية التصنيف والتقارير.
- **مرخصة من الجهات الرقابية:** أن تكون الوكالة حاصلة على ترخيص واعتماد الأجهزة الرقابية لمزاولة مهنة التصنيف الائتماني.
- ب. **درجات التصنيف الائتماني:** تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية (Moody's^{1*}، Ratings Fitch^{**}، Standard & Poor's^{***}) رموزاً في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية، كما يوضحه الجدول الموالي:

Moody's* : وهي إحدى المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية تدعي مؤسسة "Dan and Brad street" بدأت عملها سنة 1909، وذلك بتقديم خدماتها من خلال تبويب الشركات إلى أربع مجموعات وهي (المرافق العامة، سكك الحديد، الصناعة، المصارف والتأمين) سواء للسندات التي تصدرها الحكومات أو الشركات.

Ratings Fitch **: هي وكالة عالمية للتصنيف الائتماني أسست من قبل جون فنتش في 24 ديسمبر 1913 ولها مقرين أحدهما في نيويورك والآخر في لندن.

Standard & Poor's*** : هي وكالة متخصصة تابعة لإحدى المؤسسات الكبرى للنشر في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مؤسسة (ماكجرو هيل)، وبدأت في ممارسة نشاطها في التقويم الائتماني منذ سنة 1923 وبصورة مماثلة لما تقوم به وكالة موديز، كما تقوم أيضاً بنشر بعض المعلومات المالية وتقديم خدماتها في مجال بحوث الاستثمار.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

الجدول رقم (2-4): درجات التصنيف الائتماني حسب وكالات Moody's، S&P و Fitch

Standard& Poor's	Ratings Fitch	Moody's	الوصف	مستوى المخاطر الائتمانية
AAA	AAA	Aaa	الأكثر أماناً	درجة الإستثمار
+AA	+AA	Aa1		
AA	AA	Aa2	جدارة ائتمانية عالية	
-AA	-AA	Aa3		
+A	+A	A1	جدارة ائتمانية متوسطة الى	
A	A	A2	عالية	
-A	-A	A3		
+BBB	+BBB	Baa1	جدارة إئتمانية متوسطة الى	درجة المضاربة
BBB	BBB	2 Baa	أقل من متوسطة	
-BBB	-BBB	3Baa		
+BB	+BB	Ba1	غير استثمارية	
BB	BB	Ba2		
-BB	-BB	Ba3		
+B	+B	B1	مخاطرة	
B	B	B2		
-B	B3			
CCC	Caa1		مخاطرة عالية	درجة المضاربة
	Caa2			
	Caa3			
	Ca			
		C		
DDD			متعثرة	
DD				
D				

المصدر: أحمد مداني: دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية

للدراستات الإجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإقتصادية والقانونية العدد 10، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2013، ص. 53.

يبين الجدول مستويات الإستثمار والمضاربة ضمن درجات التصنيف الائتماني المختلفة حسب كل من

وكالة موديز، ستاندر آند بورز وفيتش للتصنيف حيث:

تمثل درجة الإستثمار مؤشر لإنخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز

« Aaa, Aa, A, Baa » وذلك بالنسبة لوكالة موديز، والرموز « BBB، AAA، AA، A » بالنسبة لوكالتي

ستاندر آند بورز وفيتش للتصنيف.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

وتمثل درجة المضاربة مؤشر لارتفاع درجة المخاطرة الائتمانية، وتأخذ الرموز « C, Ca, Caa, B, Ba » بالنسبة لوكالة موديز، والرموز « C, CC, CCC, B, BB » بالنسبة لوكالتي ستاندر آند بورز وفيتش للتصنيف. كما تصنيف وكالات التصنيف الائتماني أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف، حيث تصنيف وكالة موديز أرقاماً لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa هي 1 أو 2 أو 3، ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف، والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف، والرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. في حين تصنيف وكالتي ستاندر آند بورز وفيتش للتصنيف «+» أو «-» إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير على مستوى الجودة الائتمانية ضمنها.

ج. خطوات تطبيق المدخل النمطي أو المعياري: يتطلب تطبيق المدخل النمطي أو المعياري المرور بالخطوات التالية:

- **تبويب الأصول:** حيث يجب تبويب الأصول وفقاً لنوع المدين إلى: الحكومات، البنوك، الشركات، مؤسسات القطاع العام غير الحكومة المركزية، قروض برهن عقارات سكنية، قروض برهن عقارات تجارية، القروض التي مضى موعد استحقاقها، الأسواق المالية، بنوك التنمية الدولية، عملاء التجزئة، أصول أخرى.
- **ترجيح القروض:** ترجح القروض بأوزان مخاطر تبعاً للتقييم الائتماني للعميل، وتتراوح الأوزان من صفر إلى 150 %، وترتفع كلما زادت المخاطر أو تدني مستوى التقييم الائتماني للعميل. ويمكن تلخيص هذه الأوزان في الجدول الموالي:

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

الجدول رقم (2-5): أوزان المخاطر

حقوق على	AAA -To AA	A to A-	BBB to -BBB	BB+ - to B	أقل من -B	غير مص نف
الحكومات %	0 %	20	50	100	150	100
البنوك (الخيار 1)* %	20	50	100	100	150	100
البنوك (الخيار 2) ** حقوق لأكثر من 3 أشهر %	20	50	50	100	150	50
البنوك (الخيار 2) *** حقوق لأقل من 3 أشهر %	20	20	20	50	150	20
الشركات %	20	50	100	100	150	100
عملاء التجزئة %	75					
قروض برهن عقارات سكنية %	35					
قروض برهن عقارات تجارية %	100					
% الأصول الأخرى	100					
القروض المشكوك في تحصيلها %	100	عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين.				
	100	يمكن تخفيضها الى 50% بعد موافقة السلطات الرقابية عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50 % من رصيد الدين.				
	150	عندما تكون المخصصات المحددة اقل من 20 % من رصيد الدين.				

Measurement and Capital International Convergence of: Source : Basel Committee on Banking Supervision
Capital Standards, Bank of International Settlements, June, 2006.

من الجدول أعلاه يتبين أنه في حالة كان المقترض:

- جهة سيادية، ومصنفة في مرتبة من AAA إلى AA- فإنه تتم معاملة هذا التمويل (الأصل) على أنه خال من مخاطر العجز عن السداد، ولا يتطلب من البنك مقدم التمويل تكوين أي رأس مال مقابل ذلك.
- إذا كان تصنيف هذه الجهة السيادية في مرتبة من BB إلى B فإن التمويل يتطلب حماية رأس المال بنسبة 100 %، ونسبة 8% من الأصل.

¹ * يتم إعطاء كافة المصارف المنشأة في دولة معينة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة.

** يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته.

*** مطالبات على مصارف وأجلها قصيرة أقل من ثلاثة شهور .

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

- إذا كان المقترض إحدى الشركات (تستلزم وزن مخاطر مرجح بنسبة 20 %)، وحصلت على تمويل من بنك قدره 100 مليون دولار وتُصنف في مرتبة AAA إلى AA- سيؤدي إلى متطلبات رأس مال % 1.6 (20 % * 8%) من قيمة التمويل.
 - إضافة إلى الالتزامات المذكورة سابقاً هناك التزامات أخرى نذكر منها:
 - **مؤسسات القطاع العام غير الحكومة المركزية:** تقدر أوزان المخاطر للالتزامات على مؤسسات القطاع العام طبقاً للخيار الأول أو الخيار الثاني للالتزامات على البنوك وإذا ما اختير الخيار الثاني، يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للالتزامات قصيرة الأجل¹.
 - **بنوك التنمية الدولية*:** تعالج وفقاً للالتزامات على البنوك، ولكن دون استخدام المعاملة التفضيلية للالتزامات قصيرة الأجل².
 - **الأسواق المالية:** تعامل مثل معاملة الالتزامات على البنوك، ويشترط أن تخضع متطلبات كفاية رأس المال للرقابة على أساس المخاطر، وما عدا ذلك تخضع هذه الالتزامات لذات القواعد التي تخضع لها الالتزامات على الشركات³.
- أما فيما يتعلق بأوزان الترحيح للالتزامات خارج الميزانية يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

¹ Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, June 2006, P . 20 .

² Ibid, p. 21.

• البنك الآسيوي للتنمية (ADB)، البنك الإفريقي للتنمية (AfDB)، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، بنك التنمية الأمريكي (IADB)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، صندوق الاستثمار الأوروبي (EIF)، مجموعة البنك الدولي وتضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

³ Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, June 2006, op cit, p .22.

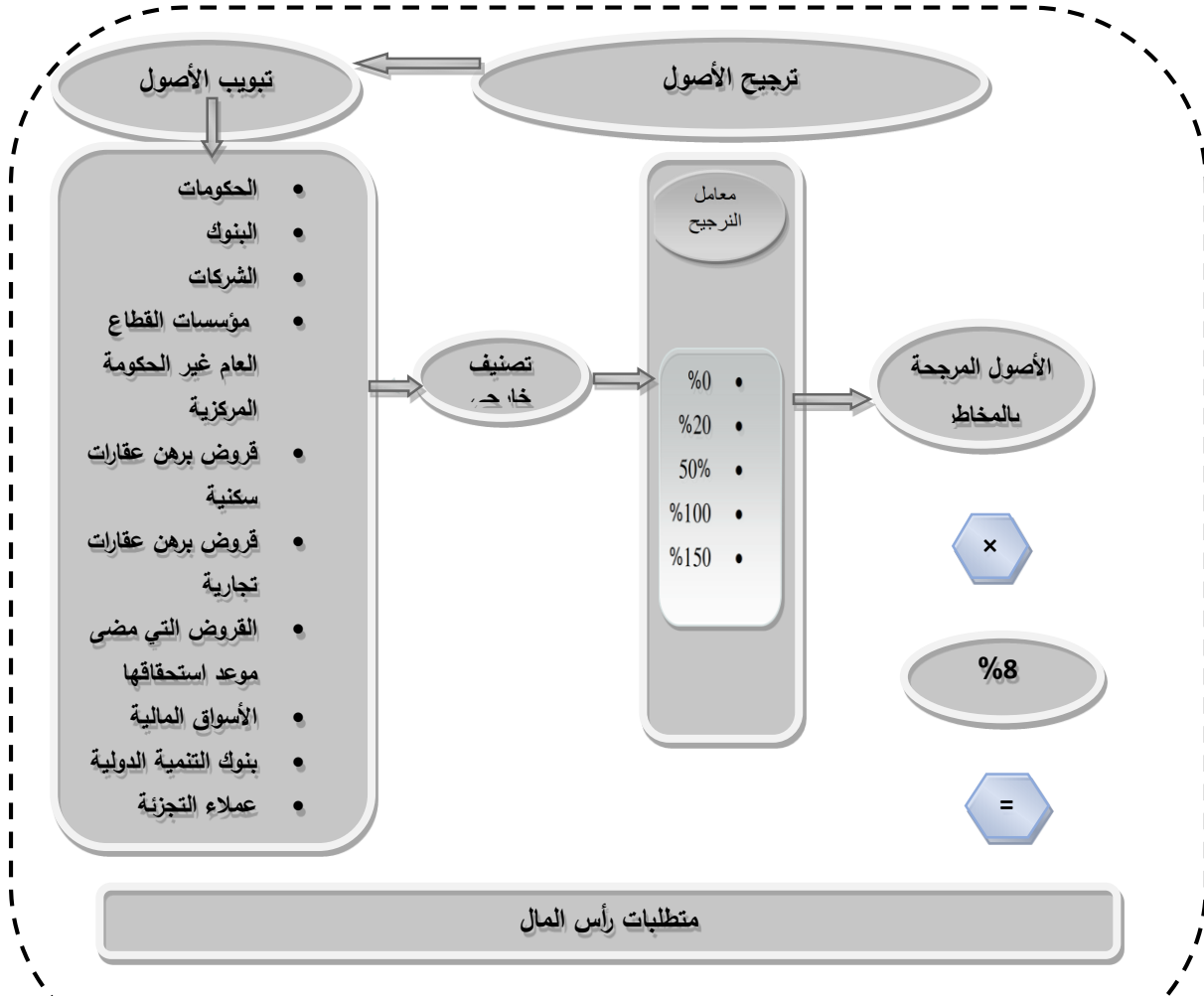
الجدول رقم (2-6): اوزان ترجيح الالتزامات خارج الميزانية

الالتزامات	معامل الترجيح %
الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها الأولي أقل أو يساوي سنة.	20
خطابات الاعتماد التجاري قصيرة الأجل ذات النهاية الآلية والمتعلقة بحركة السلع مثل الإعتمادات المستندية المضمونة.	
الالتزامات التي تتجاوز مدتها سنة.	50
بعض البنود التي تتضمنها الصفقات مثل ضمانات الأداء الجيد.	
الالتزامات القابلة للرجوع بدون شروط من طرف البنك في أي لحظة ومن دون إشعار مسبق	0
بدائل الائتمان المباشرة مثل خطوط الائتمان والقبولات بما فيها عمليات التظهير التي تمتلك صفة القبولات.	100
عملية التنازل عن الأصول (القروض) إذا كان البنك يبقى يتحمل مخاطر هذه القروض.	

source: BRI, p. 29. Convergence Internationale de la mesure et des normes de fonds propres, Juin 2006, p. 28

ويمكن توضيح احتساب كفاية رأس المال وفقا للنموذج المعياري من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (2-3): متطلبات رأس المال وفقا للنموذج المعياري



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Guidelines on Bank Wide Risk Management: **Internal Capital Adequacy Assessment Process**, :Christl & Pribil-Oesterreichische Nationalbank, working paper, Vienna, February 2006

Measurement and Capital International Convergence of: Basel Committee on Banking Supervision- Standards, Bank of International Settlements, June, 2006.

ومنه فإن متطلبات رأس المال تحسب بالمعادلة الآتية:

$$K = RWA \times 0.08$$

حيث:

K : متطلبات رأس المال.

RWA : الأصول المرجحة بالمخاطر.

2.1.3. مدخل التصنيف الداخلي The Internal Ratings

يعكس هذا المدخل منهجية البنك واستراتيجياته في إدارة المخاطر التي يتعرض لها، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق هذا المدخل بعد استيفائها للحد الأدنى من الشروط والمتطلبات، أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر¹، علماً أنه يتم احتساب هذه المتطلبات اعتماداً على صيغ رياضية محددة من طرف اللجنة؛

وأوجدت لجنة بازل أسلوبين هما: الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم في احتساب المخاطر الائتمانية²، وعليه فإنه بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار هذا المدخل توجد ثلاثة عناصر رئيسية هي: أ. **مكونات المخاطر**: هي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان، بعضها توفرها البنوك، وبعضها من تقديرات المشرفين³، وتتمثل في:

• **احتمالات التعثر (Probability of Default (PD)**: هي قياس احتمال تعثر العميل وعدم قدرته على السداد خلال فترة زمنية معينة، وسواء طبق أسلوب التقييم الأساسي أو المتقدم، فإنه يجب على البنك تقدير هذا الاحتمال باستخدام التقييم الداخلي له.

وترى لجنة بازل أهمية أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار⁴:

- التحليل المالي ودرجة الجدارة الائتمانية المحددة خارجياً؛
- اعتبارات أخرى يرى البنك ضرورتها والتي لا تقتصر فقط على العميل بل على العملية التي يتم تمويلها؛
- التحليلات المتعلقة بالصناعة؛
- تحديد قيمة الشركة وشروط الائتمان؛

¹ وحدة تطبيق مقررات بازل 2: متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان، ورقة للمناقشة، البنك المركزي المصري، ص. 14.

² تهاني محمود محمد الزعابي: تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجيستر، فلسطين، 2008، ص. 71.

³ ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل 2"، مذكرة ماجيستر، فلسطين، 2007، ص. 11.

⁴ حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، مرجع سابق، ص. 158.

ويتم قياس احتمال تعثر العميل خلال السنة عن طريق قسمة عدد العملاء المتعثرين عن الدفع خلال الفترة على إجمالي العملاء في بداية الفترة.

• **قيمة المديونية عند التعثر (EAD) Exposure at Default:** تتحدد بالقيمة التقديرية للحقوق المعرضة

للمخاطر والتي يتم حسابها وفقاً لما يلي:

- بالنسبة للأصول: يراعى استبعاد الضمانات على شكل ودائع للائتمان الممنوح؛

- بالنسبة للبنود خارج الميزانية: تحسب المخاطر للبنود خارج الميزانية بالنسبة للبنود المرتبطة بها، وذلك بضربها في معامل الترجيح الائتماني الذي تحدد قيمته حسب نوع الائتمان¹.

• **قيمة الخسارة عند التعثر (LGD) Loss Given Default:** ويتم عن طريقها قياس حجم الخسائر التي

سيتعرض لها البنك عند تعثر المدين عن السداد، ففي حالة إتباع الأسلوب الأساسي تفرض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن فشل العملاء، ويراعى في تحديد هذه النسبة قيمة الضمانات التي يمكن للبنك تسجيلها في حالة الفشل²، وتقوم البنوك بحساب هذه الخسائر كما يلي³:

- الإلتزامات الجيدة تكون النسبة 50% خسائر في ظل عدم الدفع؛

- الإلتزامات المتوسطة تكون النسبة 75% خسائر في ظل عدم الدفع؛

- الإلتزامات المضمونة بضمانات مالية تكون النسبة 50% أو 75%؛

- الإلتزامات المضمونة بضمانات عقارية تكون النسبة 40% أو 50%.

أما في حالة إتباع الأسلوب المتقدم فيحدد البنك الخسائر الناتجة عن فشل العملاء بالنسبة لكل قرض على حده، آخذاً في الاعتبار أنه في حالة قيام أي بنك بحساب حجم الخسائر التي قد تنتج عن عدم السداد باستخدام تقديراته الخاصة، أن يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطة الرقابية. وحجم الخسائر للتسهيلات الممنوحة يقاس من خلال حجم القرض الأساسي مطروحاً منه القيمة الحالية للمستردات من القرض⁴.

• **أجل الاستحقاق (Maturity):** يقيس الأجل المتبقي في حالة التعرض للخسائر، حيث لا يتم الاعتماد

على الأجل التعاقدي عند تقدير الحجم المطلوب لرأس المال.

¹ موسى عمر مبارك أبو محييد: مرجع سابق، ص. 40.

² المرجع نفسه.

³ موسى شقيري نوري وآخرون: إدارة المخاطر، إدارة المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص. 275.

⁴ موسى عمر مبارك أبو محييد: مرجع سابق، ص. 40.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

إن أجل الاستحقاق يؤثر على القرض ويعتبر عاملاً مهماً لتقليص الخطر، وهناك عدة إمكانيات لمواجهة الخطر المترتب منها على سبيل المثال عدم تجديد القرض، تعزيز الضمانات والتشدد فيها...الخ¹.

ب.دوال أوزان المخاطر: هي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، يتم استخدامها في حساب متطلبات رأس المال².

ج. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (المعايير الدنيا التي يجب الوفاء بها): وهي المعايير التي يجب استيفاؤها حتى يستطيع البنك استخدام مدخل التقييم الداخلي لأي فئة من الأصول، واشتملت هذه الدالة على مكونات مختلفة ركزت أساساً على مكونات المخاطر.

ويمكن المقارنة بين الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): المقارنة بين الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم

الأسلوب المتقدم	الأسلوب الأساسي	
يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك	احتمال التعثر
تحدد لجنة بازل القيم	يعتمد على تقديرات البنك	الخسارة عند التعثر
تحدد لجنة بازل القيم	يعتمد على تقديرات البنك	المديونية عند التعثر
تحدد لجنة بازل القيم، أو من تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الرقابية بذلك	يعتمد على تقديرات البنك	تاريخ أجل الاستحقاق

المصدر: حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي: حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، دون سنة نشر، ص. 59.

د. الأصول المرجحة بالمخاطر: حددت لجنة بازل دوال أوزان المخاطر لكل الفئات التي تتعرض للمخاطر، وسنكتفي بذكر مراحل تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر للجهات السيادية، والبنوك والشركات.

• حساب الارتباط (R): يحسب الارتباط وفقاً للمعادلة التالية³:

$$Corr\acute{e}lation (R) = \frac{0.12 (1 - EXP (-50 \times PD))}{(1 - EXP (-50))} + \frac{0.24 (1 - (1 - EXP (-50 \times PD)))}{(1 - EXP (-50))}$$

¹ حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص. 159.

² نسيمه جلولي: مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاق بازل 2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص. 91.

³ Basel Committee on Banking Supervision, op.cit, p. 60.

حيث: PD: تمثل احتمال التعثر.

EXP : دالة رياضية لحساب أساس اللوغاريتم الطبيعي.

- حساب تعديل الاستحقاق b : حددته اللجنة كدالة لاحتمال التعثر كما يلي¹:

$$\text{Ajustement d'échéance (b)} = (0.11852 - 0.5478 \times \ln(PD))^2$$

حيث: $\ln$: تمثل الدالة اللوغاريتمية.

PD: تمثل احتمال التعثر.

- حساب متطلبات رأس المال: يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية²:

$$K = [\text{LGD} \times N \left[\frac{1}{\sqrt{1-R}} \times G(PD) + \sqrt{\frac{R}{(1-R)}} \times G(0.999) \right] - PD \times \text{LGD}] \times \frac{(1 + (M - 2.5) \times b)}{(1 - 1.5 \times b) - 1}$$

حيث أن: K : متطلبات رأس المال.

N : دالة توزيع تراكمي لمتغير عشوائي.

G : الدالة التي توضح القيمة العكسية لـ N .

M: اجل الاستحقاق الفعلي.

LGD: الخسارة عند حدوث التعثر.

بعد حساب العناصر السابقة، يتم حساب قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر RWA كما يلي:

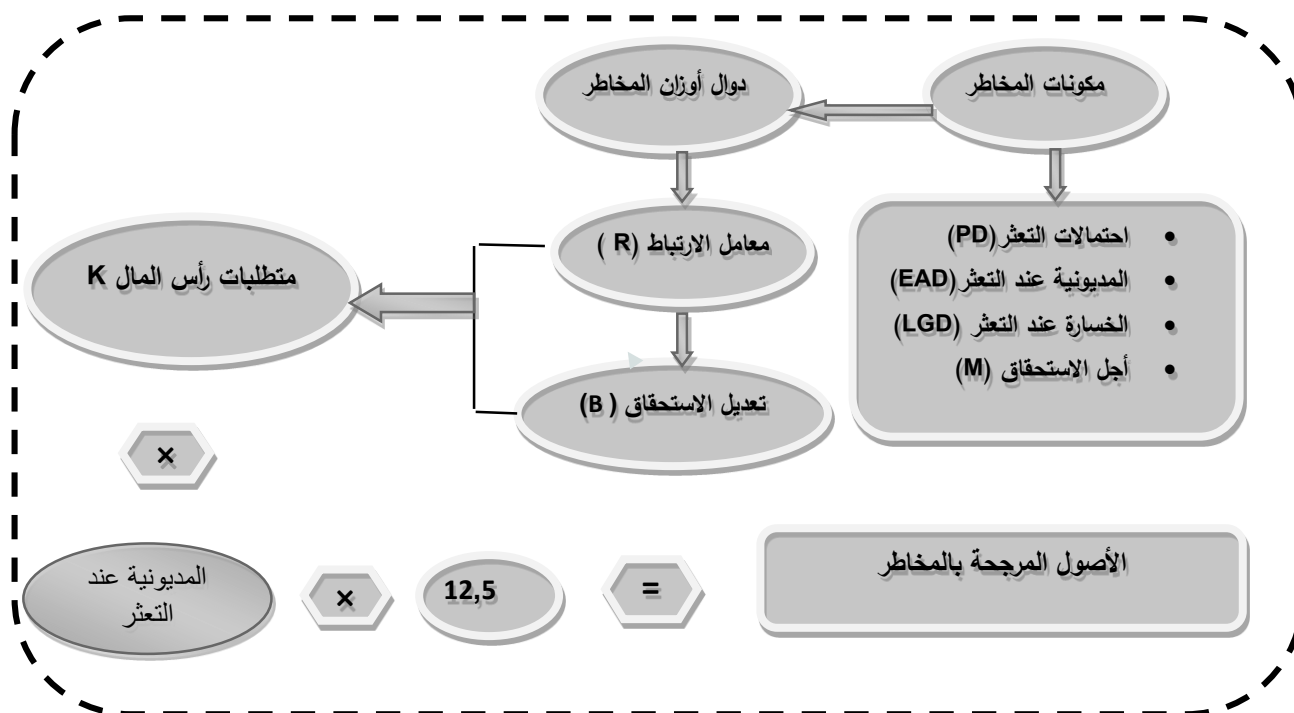
$$RWA = K \times 12.5 \times EAD$$

مما سبق يمكن توضيح حساب متطلبات رأس المال وفقا لنموذج التصنيف الداخلي من خلال الشكل الموالي:

¹ Basel Committee on Banking Supervision, op.cit, p. 60.

² Ibid.

الشكل رقم (2-4): الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان وفقا لمدخل التصنيف الداخلي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Measurement and Capital International Convergence of:Basel Committee on Banking Supervision Standards, Bank of International Settlements, June, 2006.

2.3. متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل

أقرت لجنة بازل الثانية ثلاثة مداخل مختلفة لحساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل، وسنقوم في هذا العنصر باستعراض موجز لها.

1.2.3. مدخل المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach (BIA)

هو مدخل مبسط يستخدم مؤشر واحد كبديل لتعرض البنك لمخاطر التشغيل، وهو يقيس المتوسط السنوي لاجمالي دخل السنوات الثلاث الأخيرة، ويتم ضرب هذا المتوسط في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) وتم تحديدها من قبل لجنة بازل بـ 15%¹، وتم حساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل وفق المعادلة الموالية²:

¹ حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي: حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، دون سنة

نشر، ص. 60.

² Basel Committee on Banking Supervision :2004, op cit, p. 137.

متطلبات رأس المال = متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \alpha))/n$$

حيث: K_{BIA} : متطلب رأس المال.

GI: الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات.

n: عدد السنوات.

α : النسبة الثابتة (ألفا) وحدتها اللجنة بنسبة 15%.

لقد عرفت لجنة بازل الثانية الدخل بأنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد (Outsourcing)، فيما يستثنى من الدخل أية إيرادات استثنائية؛

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال كان الدخل في إحدى السنوات الثلاث سالبا (أي خسارة) فإنها تستثنى من الحساب، وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها الدخل موجبا؛

ويعتبر هذا المدخل أبسط المداخل لإحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، وكذلك يمكن لهذه الأخيرة استخدامها ولكن لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطورا.

ويعتبر هذا المدخل الأكثر شيوعاً نظراً لسهولة وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامه، إلا انه يحمل البنك حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية نظراً لكون النسبة الثابتة (ألفا) واحدة ولا تتغير حسب نوع الخدمة أو المنتج كما في المدخل الثاني¹.

¹ نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح: المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس -جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-5/7/2007، ص: 16.

2.2.3. المدخل المعياري (SA) Standardized Approach

يُقسم هذا المدخل أنشطة البنك إلى ثمانية أنشطة هي تمويل الشركات، تمويل التجارة والتداول، الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail banking)، الخدمات المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، الوساطة المالية، مع إعطاء كل نشاط نسبة خاصة به (بيتا) من إجمالي الدخل وتتراوح بين 12% و 18% ويوضح الجدول التالي معاملات بيتا لكل نشاط من نشاطات البنك:

الجدول رقم (2-8): معاملات بيتا لنشاطات البنوك

نشاط البنوك	معامل بيتا
تمويل الشركات	$\beta_1 = 18\%$
تمويل التجارة والتداول	$\beta_2 = 18\%$
الخدمات المصرفية بالتجزئة	$\beta_3 = 12\%$
الخدمات المصرفية التجارية	$\beta_4 = 15\%$
المدفوعات والتسويات	$\beta_5 = 18\%$
خدمات الوكالة	$\beta_6 = 15\%$
إدارة الأصول	$\beta_7 = 12\%$
الوساطة المالية	$\beta_8 = 12\%$

source: Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, June 2004, p.140.

ويمكن حساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر كل نشاط مصرفي وفق المعادلة التالية¹:

متطلبات رأس المال = [(متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل) x (بيتا لكل نشاط)] / 3

$$K_{TSA} = [\sum_{years\ 1-3} \max (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})] / 3$$

حيث: K_{TSA} : متطلبات رأس المال؛

GI : الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية؛

β : النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محددة لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, 2004, op,cit, p. 140.

وتجدر الإشارة أنه في حالة كان إجمالي الدخل سالب في سنة معينة فإنه يتم استبعاد هذه الأخيرة من الإحتساب.

3.2.3. مدخل القياس المتقدم (AMA) Advanced Measurement Approach

يتطلب استخدام هذا المدخل موافقة السلطة الرقابية، ويقوم في تحديده لمتطلبات رأس المال على قياس درجة التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، ويعتمد على البيانات الإحصائية لهذا الأخير المبنية على خسائره السابقة، بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر¹. ويتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل في هذا المدخل كما يلي²:

- تقسيم أنشطة البنك حسب التقسيم الوارد في المدخل المعياري.
- تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر (EI) لكل نشاط من قبل السلطة الرقابية، وتتمثل مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل في: إجمالي الدخل، إجمالي الأصول، عدد العمال، إجمالي المكافآت، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدفترية للأصول المادية.
- تجميع بيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية كالاختيال الداخلي، والاختيال الخارجي، وممارسات العمال، وأمن أماكن العمل.
- يتم حساب احتمال خسائر الحدث (PE) والخسائر الناتجة من خلال البيانات التاريخية عن حدوث الحدث (LGE) المتوافرة لدى البنك.

تحدد الخسائر المتوقعة EL بحاصل ضرب (PE) (LGE) (EI) كما يلي:

$$EL_{ij} = LGE_{ij} \times EI_{ij} \times PE_{ij}$$

حيث: i : نوع النشاط.

j: الحدث المسبب للخطر.

يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل نشاط على حده، من خلال ضرب قيمة الخسائر المتوقعة في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, 2004, op,cit, p. 140.

² نسيمه جلولي: مرجع سابق، ص. 100.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

وأخيرا تتمثل متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل في إجمالي متطلبات رأس المال لنشاطات البنك. ويمكن توضيح طريقة حساب متطلبات رأس المال حسب هذا المدخل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): طريقة حساب متطلبات رأس المال حسب مدخل القياس المتقدم



المصدر: من اعداد الباحثة.

3.3. متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق

أقرت لجنة بازل الثانية مدخلين لقياس متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق نوجزهما في الآتي:

1.3.3. المدخل المعياري

يعتمد هذا المدخل على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-9): معاملات ترجيح الخطر الخاص

معامل الترجيح%	نوع القرض
0	قروض حكومية
0.25	قروض ذات تاريخ إستحقاق أقل من 6 أشهر
1	قروض ذات تاريخ إستحقاق بين 6 و 24 شهر
1.60	قروض ذات تاريخ إستحقاق أكبر من 24 شهر
8	قروض أخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عبد العزيز طيبة ، محمد مرايمي: بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، مارس 2008، ص. 16.

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس الخسارة التي تنتج عن تغير سعر الفائدة في السوق ولتحديده يمكن الإستعانة بطريقتين:

- الطريقة الأولى تعتمد على تاريخ الإستحقاق وفيها يتم إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة والطويلة الأجل للسندات فيما لا يقل عن ثلاثة عشر شريحة تاريخ إستحقاق ولكل شريحة معامل ترجيح، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما قصيرة أو طويلة، ومن بين مجموع الوضعيات المحصل عليها يؤخذ في الحساب الوضعية الأصغر لتضرب في 10%؛
- الطريقة الثانية المعتمدة في حساب الخطر العام للسوق تقوم على أساس قياس حساسية الأسعار لكل وضعية حيث تتغير المعدلات بين 1% و 0.6%، حسب تاريخ الإستحقاق ويتم الإعتماد على جدول تصنف

من خلاله خمسة عشر شريحة تاريخ إستحقاق للحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة تضرب كل منها في 5%، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على حجم الخطر العام¹.

2.3.3. مدخل النماذج الداخلية

يرتكز هذا المدخل على طريقة VAR (Valeur-a- risk) التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناءا على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الإحتمال، ويعتمد على طرق إحصائية معقدة، ولذلك ينحصر تطبيقه بصفة شبه كلية على البنوك دولية النشاط.

ويتطلب اتباع هذا المدخل موافقة السلطات الرقابية والتي تحرص على توفر الشروط التالية²:

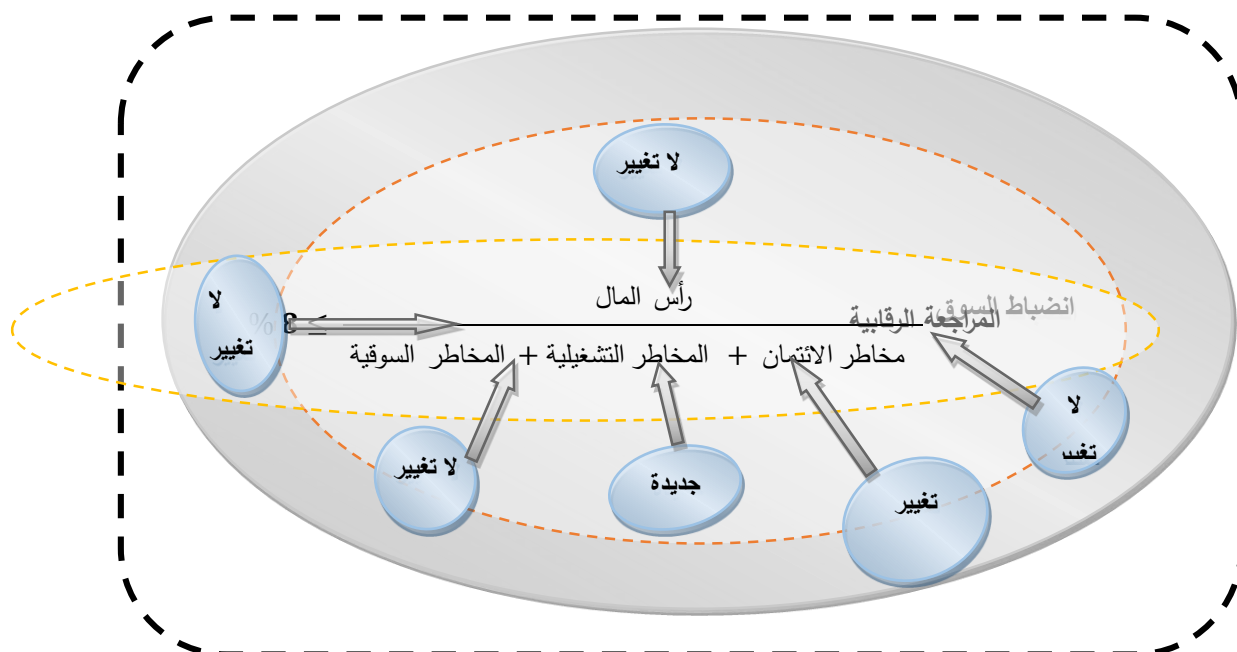
- كفاءة نظام قياس المخاطر المستخدم وشموليته للمخاطر؛
- حيافة البنك على موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة تمكنها من إستخدام هذا المدخل؛
- إن الإنتقال من تطبيق مقررات بازل الأولى إلى مقررات بازل الثانية ليس مجرد إستبدال مجموعة من القواعد بمجموعة أخرى، ولكنه تحول كامل في مفهوم إدارة المخاطر، مما يفترض تطوير العديد من العناصر في البنية الأساسية للقطاع المصرفي كالنظم المحاسبية ومؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية والكفاءات البشرية³.
- ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين مقررات لجنة بازل الأولى والثانية فيما يلي:
- تغيير طريقة ترجيح الأصول وإضافة مداخل جديدة لقياس مخاطر الائتمان؛
- إضافة المخاطر التشغيلية، ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها؛
- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، وأساليبه في إدارتها وقياسها ويمكن تلخيص هذه الفروقات في الشكل الموالي.

¹ عبد العزيز طيبة ، مرامي محمد: بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، مارس 2008، ص. 16.

² عبد الكريم قندوز وآخرون: مرجع سابق، ص. 296.

³ صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004، ص ص. 16 17.

الشكل رقم (2-6): أوجه الاختلاف بين بازل الأولى والثانية



المصدر: حسين سعيد: علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية، الجامعة الأردنية، أوت 2014، ص. 17.

مما سبق يمكن القول أن لجنة بازل الثانية أبقت على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بما نسبته 8%، ولم تقم بتغيير في بسط نسبة كفاية رأس المال، كما قامت بإضافة نوع جديد من المخاطر هي المخاطر التشغيلية ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها وتغيير جذري في ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان كما هو موضح في الشكل أعلاه.

4. تقييم مقررات لجنة بازل الثانية

إن تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية أظهر العديد من الإيجابيات والسلبيات نذكر منها:

1.4. الإيجابيات

- حققت نسبة كفاية رأس المال حسب لجنة بازل الثانية العديد من الإيجابيات التي يتمثل أهمها فيما يلي¹:
- إلغاء التمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على ما تحمله من مخاطر؛
- توسيع قاعدة المخاطر التي تعالجها لتشمل مخاطر التشغيل التي لم تكن في الحسبان في مقررات لجنة بازل الأولى؛

¹رقية بوحضر و ملود لعراية: مرجع سابق، ص 29.

- ضمان توحيد المعايير الرقابية والمصرفية.

2.4. السلبات

رغم أن لجنة بازل الثانية قد شكلت في مضمونها قاعدة صلبة لحساب رأس المال للبنوك، وتطوير ممارسات الوظيفة المصرفية. ورغم أهمية ما جاءت به هذه المقررات، إلا أن الأزمة العالمية 2008 أظهرت بعض الثغرات ويمكن حصر أهم السلبات فيما يلي¹:

- ضعف عملية تقييم المخاطر؛

- عدم القدرة على التوقع بالمخاطر النظامية ويقصد بالمخاطر النظامية مجموعة الأحداث الخارجية التي تهدد استقرار النظام المالي والمصرفي؛

- عدم القدرة على إدارة الابتكارات المالية؛

- نقص السيولة في البنوك؛

- عدم كفاية شفافية السوق؛

- نقص رؤوس الأموال المناسبة.

¹ أنظر: صادق أحمد عبدالله السبئي: إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة أمارياك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، 2016، ص. 182.

Mathias Dewatripont and others: **Balancing the banks: Global lessons from the financial crisis**, Princeton university press; UK, 2010, P.86.

III. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثالثة

دفعت الأزمة المالية العالمية 2008، إلى مراجعة شاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية، حيث أظهرت أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس المال الكافي لتغطية المخاطر، الأمر الذي جعل رؤساء البنوك المركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من الاقتصاديات الرائدة في العالم، إلى إصدار قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة البنوك في محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية سُميت بازل 3.

1. مقررات لجنة بازل الثالثة

مقررات لجنة بازل الثالثة هي عبارة مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

1.2. أهداف لجنة بازل الثالثة

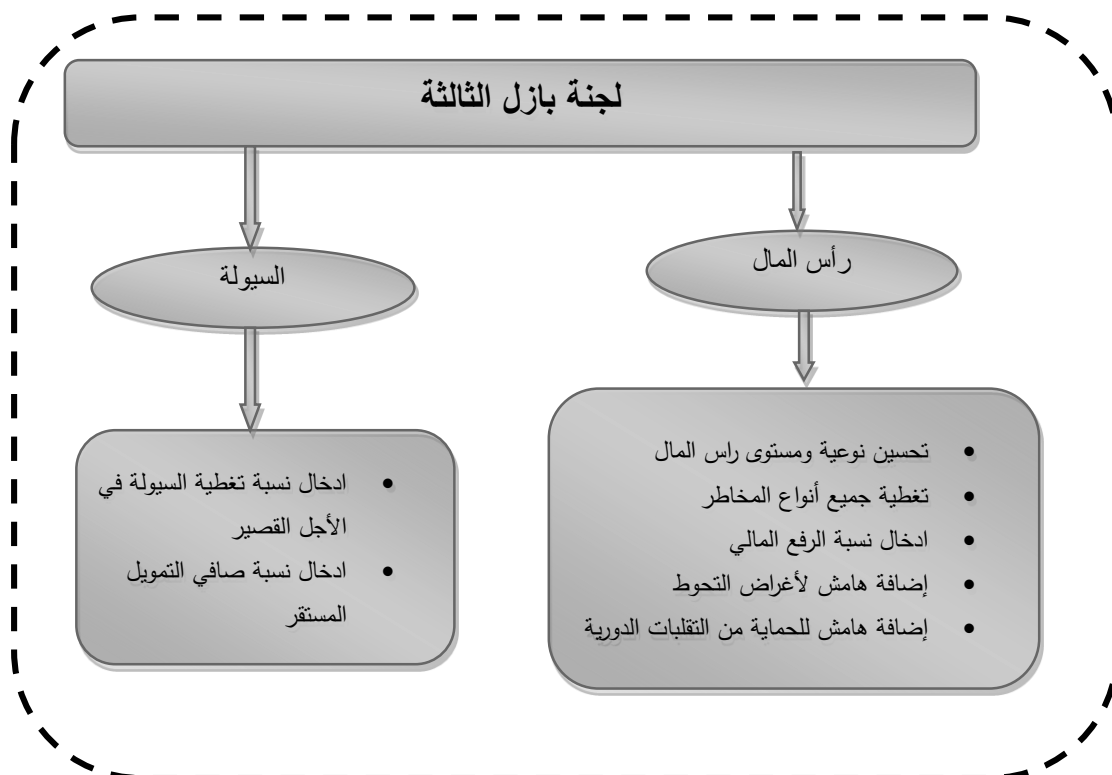
تهدف لجنة بازل الثالثة إلى تحقيق مايلي¹:

- تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية؛
- تحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الإستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

ويمكن توضيح بعض ماركزت عليه لجنة بازل الثالثة في الشكل الموالي:

¹ معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت: ديسمبر 2012 السلسلة الخامسة، العدد 5.

الشكل رقم (2-7): بعض محاور لجنة بازل الثالثة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

les impacts a anticiper, mars : bale 3:Les société anonyme d'expertise comptable et de commissariat aux comptes
2011, France, p.3.

2.محاور مقررات لجنة بازل الثالثة

تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

1.3. كفاية رأس المال

أصبح يتم قياس نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية¹:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر القروض} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق}} \leq 10.5\%$$

قامت لجنة بازل الثالثة بتحسين نوعية ومستوى رأس المال من خلال تعديل مكوناته ليقسم إلى ما يلي²:

¹ Abdelilah El Attar & Mohammed Amine Atmani: L'impact des accords de Bâle III sur les Banques, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Dossier Spécial, maroc, Juin 2013, p. 20.

² صادق أحمد عبدالله السبئي: مرجع سابق، ص. 182.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

1.1.2. الشريحة الأولى للأسهم العادية: وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزة.

2.1.2. الشريحة الأولى الإضافية: تتكون هذه الشريحة من قرض مساند مدفوع بالكامل، وأن لا يكون مضمونا برهن أصل من أصول البنك، على أن يكون بشكل دائم ودون تاريخ استحقاق بالإضافة إلى عدم وجود حوافز للتسديد المبكر.

3.1.2. الشريحة الثانية: قرض مساند لدعم رأس المال مدفوع بالكامل وأن لا يكون مضمون برهن أي أصل من أصول البنك، على أن لا يقل تاريخ استحقاقه خمس سنوات بالإضافة إلى عدم وجود حوافز للتسديد المبكر؛ وقامت اتفاقية بازل الثالثة بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال¹. ويجب أن تتوفر الشروط التالية:

- يجب أن لا تقل الأسهم العادية للشريحة الأولى عن 4.5 % من أصول البنك المرجحة بالمخاطر، مع العلم أن هذه النسبة كانت 2% في بازل الثانية؛
- يجب أن لا تقل الشريحة الأولى من رأس المال عن 6% من أصول البنك المرجحة بالمخاطر، مع العلم أن هذه النسبة كانت 4% في بازل الثانية؛
- يجب أن لا يقل رأس المال عن 8% من أصول البنك المرجحة بالمخاطر، مع العلم أن هذه النسبة كانت 6% في بازل الثانية.

4.1.2. رأس المال الإضافي لأغراض التحوط" (Capital Conservation Buffer)

أضافت لجنة بازل الثالثة نوع آخر من رؤوس الأموال وهو رأس المال التحوطي والذي تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5 % من حقوق المساهمين، والغرض من هذه الأموال التحوطية هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال الحماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية، والتي سيتم إضافتها بشكل تدريجي اعتباراً من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 مما سيرفع الحد الأدنى من رأس المال الأساسي إلى 7% بحلول سنة 2019².

1. فلاح كوكش: أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جوان، 2012، ص 1

الويظة أو صغير: دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 107.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

5.1.2. رأس مال إضافي للحماية من تقلبات الدورات الاقتصادية(Counterccyclical Buffer)

من العناصر الأساسية التي تطرقت إليها لجنة بازل الثالثة الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك عن طريق تكوين هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية، والتي سوف تكون بين 0 و 2.5 % من حقوق المساهمين، وسيتم تشكيل هذا الهامش أثناء فترات التوسع السريع للائتمان من وجهة نظر السلطات الرقابية الوطنية¹. إن الغرض من تخصيص رأس مال إضافي للحماية هو مقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية من أجل تحقيق الهدف الأكثر أهمية المتمثل في حماية القطاع المصرفي في فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي. وسوف يبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان الذي ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وسوف تكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان².

ويمكن توضيح الفرق بين متطلبات رأس المال في بازل الثانية والثالثة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-10): الفرق بين متطلبات رأس المال في بازل الثانية والثالثة

متطلبات رأس المال كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر							
رأس المال الإضافي		رأس المال الأساسي		الأسهم العادية			
النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الإضافية	النسبة الدنيا	
	8%		4%			2%	بازل 2
10.5%	8%	6%	6%	7%	2.5	4.5%	بازل 3

Source : Jaime Caruana ; **Bâle III : vers un système financier plus sûr** ; 3e Conférence bancaire internationale

www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf . a partir du site d'internet :02 Santander Madrid, le 15 septembre 2010, p.

بالنسبة لتغطية المخاطر فقد حافظت اللجنة على تصنيف المخاطر الثلاثة الأساسية الموجودة في لجنة بازل الثانية، بالإضافة إلى مخاطر السيولة وأثر الرفع المالي، وذلك بتخصيص نسبة لكل واحدة منهما، أما بالنسبة لأساليب قياس المخاطر الائتمانية، التشغيلية ومخاطر السوق فهي لم تتغير كلياً، وهذا بإدراج بعض التعديلات التي مست أساساً مخاطر الائتمان (إطار التوريق) ومخاطر السوق.

¹Jaime Caruana ; **Bâle III : vers un système financier plus sûr** ; 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010, P.3. a partir du site d'internet : www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf.

² الراجحي المالية: بازل 3 نهج عملي، بحوث اقتصادية المملكة العربية السعودية أكتوبر، 2010، ص. 2.

2.2. ادخال نسبة الرفع المالي

جاء تطبيق نسبة الرفع المالي من قبل لجنة بازل نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الأخيرة على البنوك، والتي كان من أسبابها الرئيسية ارتفاع الرفع المالي للعديد من البنوك الكبرى، على الرغم من احتفاظها بمستوى مناسب من رأس المال، حيث اضطرت هذه البنوك لمواجهة السحب المفاجئ وغير الطبيعي على ودائع العملاء إلى تسيل جانب كبير من أصولها المالية، مما أدى إلى انخفاض أسعار هذه الأصول في الأسواق، وبالتالي تعرضت البنوك لخسائر كبيرة وانخفاض كبير في رؤوس أموالها وتعرضها لمخاطر الإفلاس¹. ويتم احتساب نسبة الرفع المالي كما يلي²:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{اجمالي الأصول والالتزامات خارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}} \leq 3\%$$

نلاحظ أن بسط النسبة هو عبارة عن الشريحة الأولى لرأس المال الوارد في نسبة كفاية رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر التي يتم خصمها عند احتساب نسبة كفاية رأس المال. في حيث يتمثل المقام في كل عناصر الأصول والالتزامات خارج الميزانية لدى البنوك وذلك وفقاً للقيمة المحاسبية التي يتم إظهارها عند إعداد القوائم المالية لها (دون ترجيحها بأوزان مخاطر). كما يتم إجراء معالجات خاصة لكل من المشتقات المالية، عمليات تمويل الأوراق المالية، الالتزامات خارج الميزانية.

3.2. السيولة

أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 الأهمية الكبيرة للسيولة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي، الأمر الذي جعل لجنة بازل تحاول الوصول إلى معيار عالمي للسيولة بحيث اقترحت مجموعتين من المتطلبات الكمية المعيارية لتحسين أوضاع السيولة في النظم المصرفية كما يلي:

– الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة تحسب بالعلاقة الموالية³:

–

¹ البنك المركزي المصري: إدارة المخاطر في المستجدات العالمية مفاهيم وتحديات، منتدى اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، أبريل 2014، ص. 12.

² Basel Committee On Banking Supervision: **Revision To The Leverage Ratio Framework**, Bank Of International Settlement, 2016, P. 5.

³ Basel Committee on Banking Supervision: **The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013, p. 7.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

بمعنى يتم مقابلة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه.

وتهدف هذه النسبة إلى ضمان أن البنك يملك حجم كاف من الأصول ذات السيولة المرتفعة (النقدية، الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسارة في القيمة) لتلبية احتياجات السيولة لثلاثين يوم على الأقل. وقد قامت اللجنة بتقسيم الأصول السائلة الى مستويين¹:

المستوى الأول: يضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي؛ الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ؛

المستوى الثاني: اعتبرت اللجنة بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 40% من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ. أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة؛

إن مراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة. وستطبق هذه النسبة تدريجيا ابتداء من جانفي 2015 بنسبة 60 % لتصل إلى 100 % في جانفي 2019 وهذا لضمان إدخال نسبة تغطية السيولة في البنوك بدون إحداث أي خلل في الأنظمة المصرفية.

كما يبينه الجدول الموالي:

¹ حياة نجار: اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13، سطيف، 2013، ص. 283.

الجدول رقم(2-11): رزمة تطبيق نسبة تغطية السيولة

التاريخ	2015/01/01	2016/01/01	2017 /01/01	2018 /01/01	2019/01/01
نسبة تغطية السيولة	%60	%70	%80	%90	%100

liquidity risk source: Basel Committee On Banking Supervision, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and

• monitoring tools, Bank Of International Settlement, 2013, P. 8

- **الثانية** فهي لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل والهدف منها أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته وتسمى نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) ويتم حسابها بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

بفضل احتفاظ البنوك بالأصول السائلة عالية الجودة، يمكنها أن تواجه صدمات السيولة الناتجة عن حالات الضغوط المالية، وتستطيع الاستمرار في أداء وظائفها كوسيط مالي والوفاء بالتزاماتها، مما يقلل من آثار الصدمات المالية على القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي ككل².

3. مراحل تنفيذ مقررات لجنة بازل الثالثة

حتى تستطيع البنوك مواكبة الزيادة في نسبة كفاية رأس المال، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اللجنة للبنوك حتى سنة 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية سنة 2013. وبحلول سنة 2015 يجب على البنوك أن تكون قد

¹ سمير أيت عكاش: **التنظيم والرقابة البنكية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، الجزائر، 2014، ص. 70.

² أحلام بو عبدلي، حمزة عمي السعيد: **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، غرداية، الجزائر، 2014، ص. 112.

الفصل الثاني:.....تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل

رفعت الاحتياطات إلى نسبة 4.5%، وهو ما يعرف باسم «core tier - one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% بحلول سنة 2019، وهو ما يعرف باسم «counter - cyclical». كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5%، ليصل الإجمالي إلى 9.5%، والجدول الموالي يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل الثالثة¹.

الجدول رقم (2-12): مراحل التحول الى النظام الجديد

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	19 جاني 20
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين %	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
رأس مال التحوط %				0.625	1.25	1.875	2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائداً رأس مال التحوط %	3.5	4	4.5	5.125	5.75	6.375	7
الحد الأدنى لرأس مال الشريحة 1 %	4.5	5.5	6	6	6	6	6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال %	8	8	8	8	8	8	8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال زائداً رأس مال التحوط %	8	8	8	8.625	9.25	9.875	10.5

Source: Basel committee on banking supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, bank of international settlements, 2010, p. 69.

4. تقييم مقررات لجنة بازل الثالثة

يمكن ذكر بعض إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل الثالثة فيما يلي²:

1.4.1. الإيجابيات

- تقليص معدلات وقوع وحدة الأزمات المالية المستقبلية؛
- الزيادة من احتياطات البنوك والرفع من رأسمالها؛
- إقرار شفافية أكبر في النظام المالي، عبر منح البنوك حوافز لتداول مشتقات دخيلة في أسواق مفتوحة، بدلاً من تداولها سراً بين المؤسسات.

¹ فاطمة رحال، نادية بلورغي: واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لبازل الثالثة، مصرف الراجحي الإسلامي نموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة كاي بالتعاون مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2015/6/24، ص. 4.

² محمد بن بوزيان وآخرون: البنوك الإسلامية والنظم المعايير الاحترازية الجديدة: واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، ديسمبر، 2011، ص. 29.

2.4. السلبات

- التقليل من الأرباح؛
 - فرض ضغوطات على المؤسسات الضعيفة؛
 - زيادة تكلفة الاقتراض.
- مما سبق يمكن القول أن لجنة بازل الثالثة أدخلت مفاهيم جديدة على لجنة بازل الثانية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعديل مكونات رأس المال مع إضافة رأس مال لغاية التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 10.5%؛
- إضافة رأس مال للحماية من تقلبات الدورات الاقتصادية؛
- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك حيث أدخلت نسبتي السيولة للتأكد من أن البنوك تملك أصول يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها؛
- إضافة نسبة الرفع المالي.

خلاصة الفصل

إن تطور معيار كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل عرف ثلاثة مراحل رئيسية بهدف التحسين من درجة قياس الملاءة المالية للبنوك على مستوى العالم، حيث قامت لجنة بازل الدولية في سنة 1988 بوضع معيار لقياس ملاءة كل بنك وسلامته المصرفية، معتمدة في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، بحيث لا تقل هذه النسبة عن 8 %. وفي سنة 1999، طورت لجنة بازل هذا المعيار إلى ما يعرف بمعيار لجنة بازل الثانية آخذة بعين الاعتبار تنوع المخاطر التي يشهدها العالم، حيث أقرت على استخدام أساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للبنك.

وبسبب الأزمة المالية العالمية 2008، اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة والتي سميت بلجنة بازل الثالثة التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال، لتمكين البنوك من مواجهة الخسائر المحتملة، وتم تحديد موعد زمني نهائي يتمثل في 2013 للتطبيق التدريجي للقواعد، بحيث يتم الالتزام الكامل بالتطبيق في سنة 2019، والبنك المركزي الجزائري كغيره من البنوك العالمية فقد ألزم البنوك العمومية والخاصة بتطبيق معيار كفاية رأس المال وسنحاول في الفصل الموالي التعرف على المنهجية التي إتبعها.

الفصل الثالث

حفاية رأس المال في البنوك
الجزائرية

تمهيد

رأينا في الفصل السابق أن كفاية رأس المال المعمول بها دوليا، نالت الكثير من الاهتمام نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار المصرفي، والجزائر كغيرها من الدول عملت على مواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية سعيا منها لتطبيق كفاية رأس المال، حيث تبنت السلطات النقدية الجزائرية من خلال إصدارها لقانون النقد والقرض والتعديلات التي توالى عليه، المقررات الصادرة عن لجنة بازل ، وذلك من أجل التحكم في القواعد الرقابية التي تضمن للبنوك تقديم الخدمات وتحسين نوعيتها، وقدرتها على إدارة المخاطر والتحكم فيها، وتعزيز مراكزها المالية؛

إلا أن القطاع المصرفي الجزائري تأخر في تطبيق هذه المعايير مقارنة بالبرنامج الموضوع من طرف لجنة بازل الأولى، الأمر الذي أدى إلى تأخره أيضا في تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية والثالثة؛ ومن أجل توضيح إستراتيجية السلطات النقدية والمالية الجزائرية في تطبيق المقررات الثلاث للجنة بازل سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

I . إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري؛

II. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الأولى؛

III. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الثانية والثالثة.

I. إصلاح القطاع المصرفي الجزائري

عملت الجزائر منذ استقلالها على بناء قطاع مصرفي يتماشى مع التنمية الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات والتغييرات خاصة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحسب مساهمتها لمعايير الرقابة المصرفية العالمية يمكن تقسيم هذه الإصلاحات إلى مرحلتين، الأولى قبل تبنيه مقررات لجنة بازل والثانية بعد تبنيه لهذه المقررات.

1. القطاع المصرفي الجزائري قبل تبنيه مقررات لجنة بازل

1.1. القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررر بالقانون الصادر في 19 جويلية 1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا وقد بدأ هذا الفرع فعلا في إصدار النقود مع بداية سنة 1848، ولكن سرعان ما توقف والغي المشروع، وثاني مؤسسة هي le comptoir national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان، أي لم تتمتع بحق إصدار النقود ولم تنجح مؤسسة الخصم هذه بسبب قلة الودائع، وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر سنة 1851، واهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوع وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة 1880 إلى سنة 1900 نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين، مما دفع بالسلطة الفرنسية إلى نقل مقره إلى باريس وتغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس وقد تأمم البنك سنة 1946، وفي 19 سبتمبر 1958 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها وعاد اسمه مجددا بنك الجزائر¹.

لقد تركز نشاط القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة في الجهة الشمالية من الوطن بالدرجة الأولى، بحيث أنشئت بنوك تجارية والتي كانت معظمها فروعا لبنوك فرنسية وأوربية، ومن بين هذه البنوك نجد على سبيل المثال: القرض الصناعي والتجاري (CIC)، القرض الليوني LE CREDIT LYONNAIS، البنك الوطني للتجارة والصناعة (BNCIA)، بنك باريس والأراضي المنخفضة (BPPB).... الخ. بالإضافة إلى المؤسسات المصرفية المذكورة، كانت هناك مؤسسات تمويلية أخرى تعرف بالمؤسسات التعااضدية وهي فروع تابعة لبنوك فرنسية تعرف بالبنوك الشعبية، كالمجلس الجزائري للبنوك الشعبية (CABP) الذي يقوم بتمويل التجارة الصغيرة،

¹ شاكور القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص. 49.

والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي (CACAM) الذي يقوم بتمويل الجمعيات الفلاحية، ولقد تميزت مرحلة الاستعمار بتبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي الذي كان يعتبر نظاما اقتصاديا رأسماليا يجعل من المنافسة والحرية قواعد أساسية له، لذا كانت معظم المؤسسات المالية والمصرفية كفروع لبنوك أو لمؤسسات مالية فرنسية أو أوروبية، حيث يمكن أن نميز بين قطاعين بارزين : قطاع مالي ومصرفي متطور وهو الذي كان في خدمة الاقتصاد الفرنسي والأوروبي، وقطاع مصرفي ومالي تقليدي يقوم بتمويل الاقتصاد المحلي¹.

2.1. القطاع المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا تابع لبنوك أجنبية وقائم على أساس الاقتصاد الحر، وقد نتج عن خروج فرنسا من الجزائر جملة من التغيرات في القطاع المصرفي أهمها²:

- تغيرات قضائية تمثلت في تغيير مقرات البنوك وتوقفها عن العمل؛
 - تغيرات مالية تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين؛
 - تغيرات إجرائية وإدارية تمثلت في هجرة الإطارات المؤهلة في تسيير البنوك؛
 - تغيرات سياسية اقتصادية تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة (التطلع لبناء الاشتراكية والانفتاح على العالم الخارجي بعد استعادة السيادة الوطنية).
- وتجسيدا لهذه التغيرات قامت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية يمكن ذكرها فيما يلي³:
- إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) بتاريخ 1 جانفي 1963؛
 - تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 7 ماي 1963، ومع تغير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير اسمه فأصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD) ووضع تحت وصاية وزارة المالية؛
 - إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964؛
 - إنشاء البنك الوطني الجزائري (BNA) في تاريخ 13 جوان 1966 ليسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي؛

¹سمير أيت عكاش: تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص. 174.

²شاكر القزويني: مرجع سابق، ص. 54.

³عبد الرزاق سلام: القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص. 105.

- إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) بتاريخ 29 ديسمبر 1966؛
- إنشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) بتاريخ 1 نوفمبر 1967. وعرفت هذه الفترة عدة نقائص نذكرها فيما يلي¹:

- **غياب قانون مصرفي واضح:** لم تعرف الفترة السابقة لسنة 1970-1986 أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة وعدم انسجام في القانون التشريعي، وهو ما انعكس على الجانب التطبيقي.

- **وجود نزاعات:** لقد حدثت عدة تناقضات ونزاعات وكانت على مستويين:
- الأول:** على مستوى السلطات النقدية وتعود إلى أن القانون لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي وحالات تدخل وزارة المالية، وكانت وزارة المالية تضم هيئتين هما: مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية الوطنية، حيث كان هناك تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من طرفهما.

الثاني: على مستوى البنوك الأولية: تحدث النزاعات بين البنوك الأولية فيما بينها بسبب جمع الودائع، ومنح القروض، ولم يحترم مبدأ التخصصات لكل بنك، وبالتالي سادت الفوضى في تحديد مهام البنك التجاري بشكل دقيق، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبايك المصرفية عبر القطر، فالبنك الوطني الجزائري كان يحوز على أكبر قدر من الشبايك المصرفية، وهذا ما يسمح له أن يجذب أكبر حجم ممكن من الودائع، ويغطي أكبر حجم من القروض، ويشمل قطاعات ليست من تخصصه المالي.

- **التدخل المباشر للخزينة العمومية:** كانت الخزينة العمومية تتدخل مباشرة في التمويل الاقتصادي، حيث كانت تمنح القروض لتمويل الاستثمار، أما البنوك فكانت عملياتها الإقراضية خاصة بقروض الاستغلال رغم أهمية الموارد المالية التي كانت تتمتع بها ولكنها توظف في مجالات محصورة.
- في الحقيقة، إن السلطات الحكومية عشية الاستقلال، أرادت خلق مؤسسة مالية تسمح لها من خلال بعض العمليات تحقيق الأهداف التالية²:

- استرجاع أحد خصائص السيادة الوطنية، والمتمثلة في حق امتلاك عملة وطنية؛

¹ صالح مفتاح: أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 8 و 9 مارس 2005، ص. 108.

² حبيب قنوني: الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص. 132.

- وضع وسيلة تنظيم ومراقبة للنظام النقدي والبنكي، من خلال معهد الإصدار وبنك البنوك.

1.2.1. الإصلاح المالي لسنة 1970

كان الإصلاح المالي الذي شرع فيه في بداية السبعينيات يخص الجانب التنظيمي للوساطة المالية، وإعادة النظر في قنوات التمويل، ولم يهتم بالجانب الهيكلي، وظلت بنية القطاع المصرفي على حالها، ويتمثل هذا الإصلاح المالي في اتخاذ عدة إجراءات وقوانين أطلق عليها التخطيط المالي وأرتكز هذا التخطيط على عدة أسس ومبادئ هي¹:

أ. مبدأ مركزية الموارد المالية: اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزانة الدولة والبنوك التجارية للاستعمال الأمثل لها. وكانت الخزانة تقوم بجمع الموارد المالية من خلال السياسة الجبائية (بتروولية وغير بتروولية). بالإضافة إلى ذلك كانت الخزانة تجبر المؤسسات العمومية على أن تساهم بنسبة معينة في ميزانية الدولة، كما أن المؤسسات العمومية تضع فائضها المالي باسمها الخاص في الخزانة العمومية، حيث يمنع التمويل الذاتي في المؤسسات العمومية، وبما أن البنوك التجارية هي بنوك عمومية فإن الدولة هي التي تقوم بتوزيع الموارد المالية التي قامت بجمعها على البنوك.

ب. التوزيع المخطط للائتمان: يحدد نظام التخطيط الأهداف الحقيقية ويقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المبينة في الخطة. فحاولت السلطات تنظيم الوساطة المالية عن طريق تخطيط وتوزيع الائتمان، فحددت مهام البنوك، ومهام الخزانة، وعملية الوساطة المالية أسندت إلى البنوك.

ج. مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: يتعلق هذا المبدأ بمراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العمومية في شكل اعتمادات وقروض، حيث حاولت السلطة مراقبة استعمال هذه الموارد وتوجيهها حسب الأهداف المحددة، وأسندت وظيفة المراقبة للبنوك لأنها تمثل همزة وصل بين الخزانة العمومية والبنك المركزي من جهة وبين المؤسسات العمومية من جهة أخرى، فالبنوك تتمتع بموقع استراتيجي لمراقبة استعمال الموارد المالية لأنها تعتبر القناة التي تمر عبرها الأموال الممنوحة للمؤسسات لإنجاز المشاريع، وألزمت البنوك بتقديم محاضر

¹ صالح مفتاح: أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، مرجع سابق، ص. 108.

تتضمن استعمالات المؤسسات العمومية للأموال سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، والاعتمادات تستعمل على أقساط مبنية في وثائق تقدم للبنك المركزي ووزارة المالية.

إن هذه الإصلاحات أظهرت محدوديتها وعدم جدواها، ونتيجة الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهار سعر صرف الدولار، أصبح إصلاح النظام المصرفي أمراً حتمياً، سواء من حيث تسييره أو من حيث مهامه وذلك بإدخال تعديلات وتغييرات جذرية بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والقيام بإصلاحات 1986.

1.2.2.1 الإصلاح المالي والنقدي لعام 1986

تم إصداره في 19 أوت 1986، ويعتبر أول قانون بعد الاستقلال الذي وضع حداً للنصوص التنظيمية المبعثرة والغامضة التي كانت تدير النشاط المصرفي في السابق، ويمكن ذكر أهم ما جاء به في النقاط التالية¹:

- استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك؛
- تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاط البنوك التجارية؛
- استعادت مؤسسات التمويل دورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛
- وقد أنشئ بموجب هذا القانون هيئة للرقابة والإشراف يتم استشارتها في تحديد السياسة العامة للقرض مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، كما تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القرض².
- بالتالي يمكن القول أن فترة بداية الثمانيات تبنت الحكومة الجزائرية برنامج التخطيط كأسلوب لتسيير الاقتصاد، الأمر الذي انعكس على أداء القطاع المصرفي، فأصبحت القرارات المركزية في يد الخزينة العمومية،

¹ خديجة عتيق: واقع التسويق المصرفي في البنوك وأثرها على رضا العملاء، دراسة ميدانية للبنوك التجارية الجزائرية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص. 211.

² مبروك رايس: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر، ص. 268.

إضافة إلى تحكمها في تحويل وتوزيع الادخار الوطني¹. ونظرا للنقائص التي ظهرت نتيجة تطبيق هذا القانون فقد تم تعديله بالقانون 06-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988.

3.2.1 قانون سنة 1988

جاء بما يلي²:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
 - أعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية؛
 - يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية، أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
 - يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
- مما سبق يمكن القول أن قانون 1986 حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربطه بالخزينة العمومية، أما قانون 1988 فقد أعطى للبنوك استقلاليته.

2. إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري بعد تبنيه مقررات لجنة بازل

رغم كل القوانين السابقة الذكر إلا أن النظام المصرفي الجزائري لم يعرف إصلاحا جذريا إلا سنة، وذلك بإصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض والذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المعمول بها دوليا. لذلك تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، حيث حاولت السلطات الجزائرية من خلاله تقادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، كما تزامن هذا القانون مع إصدار النظام رقم 90-01 المؤرخ في 4 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والتي تعتبر أول قاعدة احترازية في النظام المصرفي الجزائري.

¹ حبيب قنوني: مرجع سابق، ص. 137.

² كمال عايشي: أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10 جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006، ص. 9.

1.2. قانون النقد والقرض لسنة 1990

تزامن إصدار قانون النقد والقرض 90-10 مع صدور لجنة بازل الأولى سنة 1988، لذلك فإن صدوره كان مدشنا لمرحلة جديدة من مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري، حيث تخلت فيه السلطة عن أسلوب التسيير الإداري للقرض¹، وتركزت أهم التعديلات التي تضمنها قانون 1990 في الجوانب التالية²:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية مستقلة تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد وتفعيل دوره من خلال إعادة تنظيمه وهيكلته؛
 - إلغاء التخصص في نشاط البنوك العمومية وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات حديثة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن تحرير السوق المصرفية؛
 - تفعيل دور البنوك في التنمية وتمويل الاقتصاد، بالإضافة إلى تحرير الصناعة المصرفية وفتح المجال أمام البنوك الخاصة الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق الأوراق المالية.
- وبهذا يعتبر قانون النقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بصورة صحيحة أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري، فهو يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات المصرفية، فبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و 1988، فإنه أتى بأفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تترجم إلى حد بعيد الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي الجزائري في المستقبل³.

وبعد إصداره أصبح القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة التسعينات يتميز بخاصيتين هما: استقلالية البنك المركزي وانفراده بالسياسة النقدية، واعتماد البنوك الخاصة، هذه الأخيرة التي احتوى قانون النقد والقرض عدة نقائص حول اعتمادها وطريقة نشاطها والرقابة عليها، مما هدد بشكل مباشر استقرار القطاع المصرفي في موجة إفلاسات متتالية للقطاع الخاص (البنوك ذات الرأس المال الوطني) انتهت بزواله وتبددت جراء ذلك

¹ عبد الرزاق حبار: تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة مسيلة، الجزائر، العدد 10، ديسمبر 2011، ص. 39.

² محمد رضا بوسنة: تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص. 196.

³ فايزة لعراف: زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015، ص. 117.

أموال المودعين وتأثرت مصداقية النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، كل هذه العوامل دفعت بالسلطة إلى إصدار حزمة من الإصلاحات لمراجعة ما سبق¹.

2.2. تعديلات قانون النقد والقرض (10-90)

2.2.1. تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001

أول تعديل لقانون النقد والقرض 10-90 كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض².

2.2.2. قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2003

لا يعتبر تعديلا لقانون 10-90 بل يلغيه تماما ويحل محله، حيث قامت السلطات العمومية الجزائرية بالمصادقة على مشروع الأمر الرئاسي القاضي بإعادة صياغة القانون 10-90 وتعويضه بالأمر 11-03 المؤرخ في 24 أوت 2003 وخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة، والبنك التجاري الصناعي، ويهدف هذا الأمر إلى ما يلي³:

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:
 - ✓ إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية؛
 - ✓ تمويل إعادة الإعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل البلاد؛
 - ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
 - ✓ تأمين مالي أحسن للبلاد؛
 - ✓ اعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سهولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:
 - ✓ الفصل بين مجلس النقد والقرض ومجلس الإدارة داخل بنك الجزائر؛

¹ عبد الرزاق حبار: مرجع سابق، ص. 40.

² سليمان ناصر، ادم حديدي: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، جوان 2015، ص. 15.

³ عبد الرزاق سلام: مرجع سابق، ص. 122.

- ✓ تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة؛
 - ✓ تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولادخار الموظفين؛
 - ✓ إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولا سيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛
 - ✓ ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة تبييض الأموال؛
 - ✓ يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك وللأساحة المالية والادخار العمومي ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبي المخالفات؛
 - ✓ يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك؛
 - ✓ يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة؛
 - ✓ كما أنه نص على تأسيس اللجنة المصرفية.
- مما سبق نستطيع القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك المركزي الاستقلالية، التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعد لما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية¹.

تواصلت جهود الحكومة الجزائرية في الإصلاح المصرفي، وصدر على إثرها قوانين أخرى نذكر منها:

- الأمر 04 - 01 الصادر في 04 مارس 2004: والمتعلق برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، حيث ساهم هذا القانون في رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات إلى 2.5 مليار دج، وهذا من أجل تدعيم رأسمالها، غير أن الملاحظ هو خروج كل البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري نتيجة عدم قدرتها على توفير ذلك الحد من رأس المال، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصناعة المصرفية الجزائرية خالية من البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري².

¹ علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص. 55.

² محمد رضا بوسنة: مرجع سابق، ص. 198.

- الأمر 10 - 04 المؤرخ في 26 أوت 2010: حيث يهدف إلى تعديل وتنظيم الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تناول بشكل مفصل أهم وظائف بنك الجزائر نذكر منها¹:
- اعتبار بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية، ورقابة مجلس المحاسبة ولا يخضع لالتزامات التسجيل في السجل التجاري، ويعفى من الضرائب ويهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار؛
- يقوم بنك الجزائر بإعداد ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية للجزائر، يحرص على السير الحسن لنظم الدفع وسلامتها وفعاليتها؛
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية على وضع نظام رقابة داخلي.

3.2.2. قانون النقد والقرض لسنة 2017

ركز بشكل رئيسي على قيام بنك الجزائر بشراء السندات المالية من الخزينة العمومية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة في² :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
 - تمويل الدين العمومي الداخلي؛
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- وبعد كل هذه الإصلاحات تغير هيكل القطاع المصرفي الجزائري والذي سيتم توضيحه في العنصر الموالي.

3. هيكل القطاع المصرفي الجزائري

يتشكل القطاع المصرفي في الجزائر حتى بداية سنة 2019 من 29 بنكا ومؤسسة مالية، تشمل 6 بنوك عمومية، 14 بنكا خاصا، 9 مؤسسات مالية و 6 مكاتب تمثيل.

¹ الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

² القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.

1.3. البنوك

يبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا تشمل 6 بنوك عمومية و 14 بنكا خاصا، ويمكن تقسيمها إلى 17 بنكا تجاريا، و 3 بنوك إسلامية، وتسيطر البنوك العمومية على الحصة الكبرى من النشاط المصرفي في الجزائر.

1.1.3. البنوك العمومية: تتمثل في تلك البنوك التي تعود ملكيتها بالكامل إلى الدولة، والتي يبلغ عددها 6 بنوك، وهي أقدم المؤسسات المصرفية في الجزائر. تتميز هذه البنوك بخبرتها الكبيرة في السوق المصرفية الجزائرية مقارنة بغيرها من المؤسسات، وهذا ما مكنها من الاستحواذ على مراكز جيدة داخل السوق المصرفية الجزائرية¹.

أ. البنك الوطني الجزائري BNA: تأسس بموجب المرسوم الصادر في 13 جوان 1966 وكان المطلوب منه إضافة إلى وظيفته كبنك تجاري، دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي) ويمكن تلخيص أهم وظائفه في ذلك الوقت فيما يلي²:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان القصير والمتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر وضمان القروض؛
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية سنة 1982 (سنة تأسيس البنك الفلاحي للتنمية الريفية الذي انتقل إليه الواجب)؛
- يقوم بمنح القروض للمؤسسات العمومية والخاصة في الميدان الصناعي، أما في التجارة الخارجية فله علاقات واسعة، وباختصار فهو بنك الودائع والاستثمار وبنك المؤسسات الوطنية وبنك التسيير الذاتي للزراعة إلى غاية سنة 1982.

ب. القرض الشعبي الجزائري CPA: تأسس بالمرسوم الصادر في 14 ماي 1967 وقد ورث البنك مجموع البنوك الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر وهران، قسنطينة، عنابة وكذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي وقد اندمجت به ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها. وهو بنك الودائع، أما فيما يتعلق بوظائفه ذلك الوقت فكانت تتمثل فيما يلي³:

¹ محمد رضا بوسنة: مرجع سابق، ص. 200.

² شاكر القرويني: مرجع سابق، ص. 59.

³ شاكر القرويني: مرجع سابق، ص. 60.

- إقراض الحرفيين والفنادق وقطاعات السياحة والصيد والتعاونيات غير الزراعية وكذا الإقراض للاستهلاك المنزلي الذي ألغي سنة 1976؛

- دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض مقابل سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

ج. **البنك الخارجي الجزائري BEA**: تأسس في أول أكتوبر 1964 وهو بنك مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، وظيفته الأساسية في ذلك الوقت، تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى فهو يمنح الاعتمادات عن الاستيراد، ويعطي ضمانا للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم، ويضع اتفاقات اعتمادات مع البنوك الأجنبية وفي هذا البنك قسمان واحد للاتئمان والثاني للعمليات الأجنبية¹.

وبتاريخ 5 فيفري 1989 قام البنك بتغيير هيكله ليصبح مؤسسة تجارية ذات أسهم وذلك بموجب القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، وبهذا التغيير الجذري انتعش رأس مال البنك الخارجي وذلك من خلال مساهمة عدة قطاعات عمومية حساسة مثل قطاع الإنشاء والإلكترونيك، الاتصالات والإعلام الآلي، النقل، الكيمياء، البترو كيمياء والصيدلة².

د. **بنك التنمية المحلية BDL**: انبثق من القرض الشعبي الجزائري وتأسس في 30 أبريل 1985 وهو بنك مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، ويتولى كل العمليات المألوفة لبنوك الودائع لكنه يخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية³.

هـ. **البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR**: تأسس بتاريخ 13 مارس 1982 وأسندت إليه مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والحرف التقليدية في الأرياف، وبهذا فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بقصد تطويره وتطوير الإنتاج الغذائي وهو بنك ودائع وبنك تنمية⁴.

و. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP**: تأسس في 10 أوت 1964، يتكون الصندوق من فروع متصلة بالمقر الرئيسي في العاصمة ومكاتب بريد تقوم بجمع المدخرات لحساب الصندوق، وقد ألحقت مراكز الادخار

¹ المرجع نفسه، ص. 61.

² موقع البنك الخارجي الجزائري <http://www.bea.dz>

³ شاكر القزويني: مرجع سابق، ص. 62.

⁴ المرجع نفسه، ص. 62.

الموجودة في مكاتب البريد سنة 1964 بالصندوق، وهو عضو الاتحاد الدولي لصناديق التوفير وهو يدير ثلاثة أنواع من الموارد وهي أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، أموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات¹.

2.1.3. البنوك الخاصة: ظهرت هذه البنوك نتيجة الإصلاحات التي شهدتها الصناعة المصرفية في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بقانون النقد والقرض وقانون الخوصصة، وبعد أزمة كل من بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، شهدت الصناعة المصرفية الجزائرية خروج البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري، ولم يتبقى إلا البنوك ذات رأس المال الأجنبي (في الغالب هي فروع لبنوك أجنبية)، ذات خبرة عالمية إلى جانب كونها ذات حجم صغير مقارنة بالبنوك العمومية²، حيث فتح قانون النقد والقرض المجال للعديد من هذه البنوك للعمل في الجزائر تكريسا لمرحلة اقتصادية ركيزتها الأساسية المنافسة الحرة، والعمل وفق آليات اقتصاد السوق³، وتتمثل البنوك الخاصة العاملة في الجزائر فيما يلي:

- بنك العرب الجزائر؛
- فرنس بنك؛
- المؤسسة المصرفية العربية؛
- البنك الوطني الباريسي؛
- نتكسيس بنك؛
- ترست بنك؛
- بنك كاليون الجزائر؛
- سيتي بنك؛
- هاوسين بنك للتجارة والتمويل؛
- بنك الخليج الجزائر؛
- سوسيتي جينيرال؛
- بنك البركة؛
- بنك السلام؛

¹ المرجع نفسه، ص. 66.

² محمد رضا بوسنة: مرجع سابق، ص. 200.

.ALGERIEH.S.B.C "SUCCURSALE DE BANQUE -

2.3. المؤسسات المالية

هي مؤسسات مالية غير مصرفية خول لها قانون النقد والقرض القيام بمختلف العمليات المصرفية، ماعدا تلقي أموال العموم وإدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنهما، وتضم الصناعة المصرفية 8 مؤسسات مالية ذات طابع عام ومؤسسة مالية واحدة ذات طابع خاص¹؛ وتتمثل المؤسسات المالية العاملة في الجزائر فيما يلي:

- الصندوق الوطني للتعاضية الزراعية (CNMA)؛
- الشركة الوطنية للإيجار (SNL)؛
- المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة وتوظيف الأموال (SOFINANCE - SPA)؛
- شركة إعادة التمويل الرهني (SRH)؛
- المغربية للإيجار - الجزائر (MLA)؛
- شركة التأجير العربية (ALC)؛
- الجزائر إيجار (EDI)؛
- الجزائرية للتأجير - إيجار (ILA)؛
- الصندوق الوطني للاستثمار.

3.1. مكاتب التمثيل

هي مكاتب تابعة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى خارج الوطن، ويبلغ عددها ستة مكاتب وتتمثل فيما يلي:

- البنك التجاري العربي البريطاني (BACB)؛
- القرض الصناعي والتجاري (CIC) ؛
- اتحاد البنوك العربية والفرنسية (UBAF) ؛
- القرض الفلاحي بنكو سابادال (BANCO SABADELL)؛
- بنك تونس الدولي؛
- Monte dei paschi di siena؛

¹ موقع بنك الجزائر www.Bankofalgeria.dz تاريخ الزيارة 2 جانفي 2019.

II. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الأولى

قام بنك الجزائر بمنح فترة انتقالية للبنوك الجزائرية تمكنها من التكيف مع هذه المقررات تماشياً مع الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري للتحويل لاقتصاد السوق، فأول مساهمة لمقررات لجنة بازل الأولى كانت بإصدار بنك الجزائر للتنظيم رقم 30-01 بتاريخ 4 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بعد ذلك قام بإصدار مجموعة من القواعد سعى من خلالها إلى وضع البنوك والمؤسسات المالية ضمن التوجه الجديد للرقابة المصرفية، والتي تمثلت في مجموعة من قواعد الحذر في تسيير البنوك أو ما يسمى بالقواعد الاحترازية لذلك سيتم التعرف على أهم ما جاءت به هذه القواعد ومن المسؤول عن متابعتها في هذا العنصر.

1. القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية

القواعد الاحترازية هي: مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف البنوك وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية، بهدف حماية أموال المودعين والمحافظة على استقرار النظام المالي والمصرفي¹، وقد تبنت السلطات النقدية الجزائرية مجموعة من القواعد الاحترازية في ظل تبنيها لمقررات لجنة بازل الأولى، يمكن ذكر أهم هذه القواعد فيما يلي:

1.1. كفاية رأس المال

تسمى نسبة كفاية رأس المال بنسبة تغطية المخاطر وتهدف هذه النسبة إلى دعم استقرار النظام المصرفي، تتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية (رأس المال) والمخاطر التي يتعرض لها البنك جرّاء القروض التي يقدمها لزمائمه، ويعبر عنها بالصيغة التالية²:

$$\text{نسبة تغطية المخاطر} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{المخاطر المرجحة}} \leq 8\%$$

¹ممي جديني: دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11 و 12 مارس 2008، ص. 3.

²نعيم بن العامر: المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2004، ص. 471.

يتم الاعتماد في احتساب نسبة تغطية المخاطر (نسبة كفاية رأس المال) على نفس المعادلة التي نصت عليها لجنة بازل الأولى، واعتمد بنك الجزائر على تسمية رأس المال بالأموال الخاصة الصافية والتي تمثل رأس المال الأساسي مضافا إليه رأس المال التكميلي مع استبعاد العناصر التي أقرتها لجنة بازل.

وقد تم تحديد الأموال الخاصة الصافية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): الأموال الخاصة الصافية حسب لجنة بازل الأولى في البنوك الجزائرية

الأموال الخاصة الصافية	
الأموال الخاصة التكميلية (رأس المال التكميلي)	الأموال الخاصة الأساسية (رأس المالي الأساسي)
- احتياطات وفروق إعادة التقييم؛ - ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة؛ - السندات والديون ذات فترة استرداد أكثر من 5 سنوات.	- رأس المال الاجتماعي؛ - احتياطات أخرى من غير احتياطات إعادة التقييم؛ - النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة؛ - مؤهلات المخاطر البنكية العامة؛ - الأرباح المحددة عند تواريخ وسيطية.
العناصر المحذوفة	
- الحصة الغير محررة من الرأس المال الاجتماعي؛ - الأسهم الخاصة المملوكة مباشرة أو بصفة غير مباشرة. - النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة؛ - الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس؛ - مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التعليمات رقم 94-74.

يتم حساب الأموال الخاصة الصافية دوريا كل ثلاثة أشهر، وحددت التعليمات 94-74 نموذج التصريح بها كما هو موضح في الملحق 1. أما المخاطر المرجحة بالنسبة لعناصر الميزانية يتم حسابها من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد طرح كل من الضمانات والمؤهلات اللازمة، ثم يتم ضرب الحاصل في معامل ترجيح معين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2): معاملات ترجيح مخاطر الأصول في البنوك الجزائرية

الأصول	معامل الترجيح %
قروض للزبائن	100
سندات التوظيف	100
سندات المساهمة	100
حسابات التسوية	100
استثمارات صافية	100
قروض المؤسسات المالية والبنكية المقيمة بالجزائر	5
قروض المؤسسات المالية والبنكية المقيمة بالخارج	20
سندات الدولة	0
ديون أخرى على الدولة	0

المصدر: حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013-2014، ص. 267.

من الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر قام بتصنيف الأصول وإدراجها حسب معامل الترجيح إلى أربع فئات هي: 0%، 5%، 20%، 100%، على خلاف لجنة بازل التي صنفتها إلى خمسة فئات هي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، وقد خصص للتصريح بالأصول المرجحة بالمخاطر النموذج الموضح في الملحق 2.

أما بالنسبة للعناصر خارج الميزانية، فإن حساب المخاطر المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة أصناف، لكل صنف نسبة خطر مقابلة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية

صنف الخطر	طبيعة المدين	نسبة الخطر المقابل %
خطر ضعيف	دولة، مركز الحساب البريدي الجاري، بنك مركزي	0
خطر متواضع	بنوك مقيمة بالجزائر	20
خطر متوسط	بنوك مقيمة بالخارج	50
خطر مرتفع	زبائن آخرين	100

المصدر: فائزة لعرف: مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة

الجديدة، مصر، 2013، ص.184.

من الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر صنف الالتزامات خارج الميزانية حسب نوع الخطر الذي يمكن أن تتعرض له، إلى خطر مرتفع، خطر متوسط، خطر متواضع، خطر ضعيف، ولحساب القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار في نسبة كفاية رأس المال يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل الترجيح المبين في الجدول رقم (3-7) ثم يتم ضرب الناتج في معامل ترجيح الالتزام الأصلي كما مبين في الجدول رقم (3-6) وقد حدد بنك الجزائر نموذج التصريح بها كما هو موضح في الملحق رقم 3.

أما فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال فقد حدد النموذج الموالي للتصريح بها:

الشكل رقم (3-1): نموذج التصريح بكفاية رأس المال

عناصر حساب نسبة تغطية المخاطر (بآلاف الدينار)				نموذج 1003
اسم المؤسسة				البنك أو المؤسسة المالية:
				اليوم
				الشهر
				السنة
المبلغ	الرمز			
	P	143		الأموال الخاصة الصافية $P=H+C-K$
	C	117		- رأس المال الأساسي
	H	125		- رأس المال التكميلي
	K	142		- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية
	R	144		(L+M) الأصول المرجحة بالمخاطر
	L	213		- عناصر الميزانية
	M	320		- عناصر خارج الميزانية
	S	145		(P/R) نسبة الملاءة

المصدر: ملحق رقم 4 من التعليمات رقم 94-74.

وقد حدد بنك الجزائر في التعليمات رقم 91-34 الصادرة في 14 نوفمبر 1991 رزنامة التطبيق التدريجي لكفاية رأس مال البنوك كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): رزنامة التطبيق التدريجي لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1991

النسبة %	التاريخ
4	نهاية شهر ديسمبر 1992
5	نهاية شهر ديسمبر 1993
8	بداية شهر جويلية 1995

المصدر: التعليمات رقم 91-34 الصادرة في: 14 نوفمبر 1991.

من الجدول نلاحظ أن، بنك الجزائر تأخر في تطبيق كفاية رأس المال، ومنح البنوك فترة انتقالية قدرها ثلاث سنوات للالتزام بهذه المقررات، لكن البنوك الجزائرية لم تتمكن من مواكبة هذه الرزنامة، لذلك قام بنك الجزائر

بالغاء هذه التعليمات وقام بإصدار التعليمات رقم 74-94 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994، حيث فرضت أيضا هذه التعليمات على البنوك الالتزام بنسبة كفاية رأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): رزنامة التطبيق التدريجي لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1994

النسبة %	التاريخ
4	نهاية شهر جوان 1995
5	نهاية شهر ديسمبر 1996
6	نهاية شهر ديسمبر 1997
7	نهاية شهر ديسمبر 1998
8	نهاية شهر ديسمبر 1999

المصدر: التعليمات رقم 74-94 الصادرة في: 29 نوفمبر 1994.

نلاحظ أن بنك الجزائر قرر أن يكون آخر أجل لتطبيق مقررات لجنة بازل الأولى نهاية 1999، بينما حددته لجنة بازل مع نهاية سنة 1992، كما أنها منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمقرراتها، أما بنك الجزائر فقد حددها بخمس سنوات.

2.1. رأس المال الأدنى

تعتبر قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، حيث تلزم السلطات النقدية الجزائرية، البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس النشاط المصرفي بتحديد حد أدنى لرأس المال وهو¹:

- مبلغ 500 مليون دينار جزائري للبنوك، دون أن يقل هذا المبلغ عن 33 % من حجم الأموال الخاصة (أي ما يعادل 7 ملايين دولار أمريكي وفقا لسعر الصرف السائد عند صدور هذا النظام)؛

¹ التنظيم رقم 90-01-المؤرخ 7-04-1990-المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، المادة

- مبلغ 100 مليون دج للمؤسسات المالية، التي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الودائع من الجمهور، دون أن يقل هذا المبلغ عن 50 % من حجم الأموال الخاصة (أي ما يعادل حوالي 1.4 مليون دولار أمريكي).

وقد تم تعديل قاعدة الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون دج للمؤسسات المالية¹.

أما في سنة 2008 فقد تم تحديده ب 10 مليار دج بالنسبة للبنوك، و 3.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية². وفي أواخر سنة 2018 تم إصدار النظام رقم 03-18 الذي ألغى في مادته الخامسة النظام 04-08 وأوجب على البنوك امتلاك رأس مال قدره 20 مليار دينار، و 6.5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، وألزمها على الامتثال لأحكامه في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020، كما ألزمها في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2019 أن تمتلك 15 مليار دينار بالنسبة للبنوك و 5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية³.

3.1. الاحتياطي الإلزامي

يتم تكوين الاحتياطي الإلزامي من مجموع الاستحقاقات المجمعة بالدينار والاستحقاقات المرتبطة بالعمليات خارج الميزانية باستثناء الاستحقاقات إزاء بنك الجزائر بحيث لا يمكن أن يتجاوز 15%⁴.

4.1. نسبة الأموال الخاصة والموارد الدائمة

الهدف من هذه النسبة الإبقاء على نوع من الموازنة بين استخدامات البنوك والمؤسسات المالية والموارد طويلة الأجل بالعملة الوطنية، حيث يتضمن بسط النسبة الأموال الخاصة* والموارد الطويلة**، ويطرح من

¹ النظام 01-04 المؤرخ في 12 محرم 1425 الموافق 4 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، المادة 2.

² Règlement n° 08-04 du 23 décembre 2008, relatif au capital minimum des banques et établissement financiers exerçant en Algérie, ART(02).

³ النظام رقم 03-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

⁴ الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بتكوين الاحتياطي الإلزامي.

* الأموال الخاصة: تشمل رأس المال، الاحتياطات، فارق إعادة التقييم، ترحيل من جديد، المؤنات، القروض التي تم تسديدها ماعدا في حالة التصفية بناء على طلب استثنائي يصدر عن المقرض.

** الموارد الدائمة تتضمن الجزء الذي يبقى مستحقا لمدة تفوق الخمس سنوات من القروض، سندات الخزينة، وودائع الزبائن.

الأموال الخاصة الحصة غير المحررة من رأس المال، الخسائر، الأصول المعنوية، ونفقات التأسيس. ويتكون مقام النسبة من الأصول الثابتة، سندات المساهمة، الاستحقاقات المشكوك في تحصيلها، والقيم المنقولة غير المدرجة في قائمة الأوراق المالية، يتم حساب هذه النسبة في 31 ديسمبر من كل سنة وعند انقضاء الفترة الانتقالية 2004-2006 يجب أن تساوي هذه النسبة 60% في 31 ديسمبر من كل سنة¹.

5.1. نسب تقسيم وتوزيع المخاطر

تسمح هذه النسب بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مع مجموعة من المستفيدين والتي تتجاوز حدًا أقصى، وهذا لتجنب أي تركيز للمخاطر مع نفس الزبون أو مع نفس المجموعة من الزبائن².

وتحدد قواعد الحذر المطبقة في الجزائر نوعين من التوزيع للمخاطر كما يلي³:

- النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع نفس المستفيد وبين مبلغ صافي الأموال الخاصة، وحددتها التعليم رقم 94-74 في مادتها الثانية بنسبة 40 % ابتداء من 1 جانفي 1992، 30% ابتداء من 1 جانفي 1993، و 25% ابتداء من 1 جانفي 1995، حيث أن المخاطر الناتجة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25% من الأموال الخاصة الصافية للبنك أو المؤسسة المالية كما يلي⁴:

$$\frac{\text{المخاطر الناتجة عن عمليات المستفيد}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}} \geq 25\%$$

- النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب عملياته مع المستفيدين الذين تحصل كل واحد منهم على قروض تتجاوز نسبة معينة من صافي الأموال الخاصة من جهة، وبين مبلغ صافي هذه الأموال الخاصة من جهة أخرى، وحددتها التعليم رقم 94-74 بنسبة 15%.

¹ النظام رقم 04-04 المؤرخ في 19 جويلية 2004 المحدد للنسبة المسماة معامل الأموال الخاصة والموارد.

² بن العامر نعيمة: **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات- جامعة الشلف الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص. 471.

³ النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 المحدد لقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

⁴ المرجع نفسه.

6.1. مراقبة وضعيات الصرف

تهدف مراقبة وضعيات الصرف إلى تخفيف آثار المخاطر الناتجة عن العمليات بالعملة الصعبة، وفي هذا الإطار وضع بنك الجزائر نسبتين هما¹:

- نسبة قيمة كل عملة على المدى الطويل أو القصير إلى الأموال الخاصة الصافية حيث:

$$\frac{\text{مجموع القيم الخاصة بكل عملة أجنبية على المدى الطويل أو القصير}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \geq 10\%$$

هذا يعني أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام وبصفة دائمة نسبة لا تزيد عن 10 %، بين القيمة الخاصة لكل عملة أجنبية على المدى الطويل أو القصير، والأموال الخاصة الصافية.

- نسبة قيمة كل العملات على المدى الطويل أو القصير إلى الأموال الخاصة الصافية حيث:

$$\frac{\text{مجموع القيم الخاصة بكل العملات الأجنبية على المدى الطويل أو القصير}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \geq 30\%$$

وهذا يعني أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام نسبة لا تتعدى 30 % بين مجموع القيم الخاصة لجميع العملات على المدى القصير أو الطويل ومبلغ صافي الأموال الخاصة.

كما تلزم المادة 02 من التعليم رقم 95-78 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، البنوك والمؤسسات المالية المتدخلة في السوق أن تتوفر على ما يلي²:

- نظام دائم للقياس يسمح بتسجيل فوري للعمليات بالعملات الصعبة وبحساب النتائج، بالإضافة إلى وضعيات الصرف لجميع العملات؛
- نظام الرقابة وتسيير المخاطر مع احترام الحدود الموضوعية وفقا لنصوص هذه التعليم؛

¹ التعليم رقم 95-78 المؤرخ 26-12-1995 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، المادة 3.

² المرجع نفسه.

- نظام مراقبة دائم يسمح باحترام الإجراءات الداخلية الضرورية لضمان احترام النظامين السابقين. وتقوم البنوك يوميا بالتصريح بوضعيات الصرف الخاصة بها في كل عملة للمديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية في بنك الجزائر.

2. الجهات المعنية بوضع ومتابعة المعايير الاحترازية

أحدث قانون النقد والقرض 90-10 تغييرات جذرية في طريقة سير النشاط المصرفي، كما عزز جهاز الرقابة ودعم آلياته بإقرار إنشاء مصالح ذات أهمية بالغة في الرقابة المصرفية والمتمثلة في: مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع وبعده تلاحقت الإصلاحات فأنشأت مركزية الميزانيات.

1.2. اللجنة المصرفية

تتمثل مهمة اللجنة المصرفية في مراقبة عمل البنوك والمؤسسات المالية، وتتابع مدى تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاضعة لها وتعاقبها على كل مخالفة، وفي حالات الملاءة المالية المتعثرة تحت اللجنة المصرفية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوازن المالي، وإلا تقوم بتعيين مدير مؤقت بغية التصحيح، وتقوم بالرقابة عن طريق متابعة الوثائق والمستندات، أو التنقل إلى عين المكان¹، وتتكون من²:

- المحافظ رئيسا؛
- ثلاثة أشخاص يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛
- قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول، وينتدبان الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس مجلس النقد والقرض بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأوليين؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية، أما عن أعضاء اللجنة فيعينهم رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، وتزود اللجنة بأمانة عامة يحدد مجلس إدارة البنك صلاحياتها وكيفيات تنظيمها وعملها بناء على اقتراح اللجنة.

¹ فائزة لعراف: مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مرجع سابق، ص. 162.

² الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 106.

2.2. مركزية المخاطر

تم تأسيسها بموجب النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم هذه المركزية وعملها، وهي عبارة عن مصلحة لمركزية المخاطر، تكلف بالقيام بجمع هوية المستفيدين من القروض، وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ غير المسددة، والضمانات المأخوذة فيما يخص كل صنف من القروض لدى كل بنك أو مؤسسة مالية¹.

وتنقسم مركزية المخاطر إلى قسمين²:

1.2.4. مركزية مخاطر المؤسسات: تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر.

2.2.4. مركزية مخاطر الأسر: تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد ويجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تتضمن لمركزية المخاطر لبنك الجزائر وتحترم قواعد سيرها³، وتكون مسؤولة عن دقة ووضوح وتناسق المعلومات التي ترسلها إليها، وتكون مسؤولة عن الحماية والحفظ والإرسال الداخلي للمعطيات التي تتلقاها منها⁴.

3.2. مركزية للمبالغ غير المدفوعة

تم إنشاءها بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ بتاريخ 22 مارس 1992، يجب أن ينضم إليها جميع الوسطاء الماليين⁵، حيث تقوم بتنظيم فهرس مركزي لعوائق الدفع وما قد يترتب عليها من متابعات، ثم تسيير هذا الفهرس وتتابع قائمة العوائق بشكل دوري وتبلغها إلى الوسطاء الماليين ولأي سلطة أخرى⁶.

¹ النظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فيفري 2012 المتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، المادة 2.

² المرجع نفسه، المادة 1.

³ المرجع نفسه، المادة 3.

⁴ المرجع نفسه، المادة 11.

⁵ النظام رقم 92-02 المؤرخ بتاريخ 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها، المادة 1.

⁶ المرجع نفسه، المادة 3.

4.2. مركزية الميزانيات

تم إنشاؤها بموجب النظام رقم 96-07 المؤرخ في 3 جويلية 1996 المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، مهمتها مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية قصد تعميم استعمال طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي، حيث تقوم بجمع المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة التي تحصلت على قرض مالي من بنوك أو مؤسسات مالية أو شركات اعتماد إيجاري (الذي يخضع إلى تصريح لمركزية المخاطر لبنك الجزائر) ومعالجتها ونشرها¹.

5.2. نظام ضمان الودائع

تم إنشاؤه بموجب النظام رقم 97-04 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد²، ويلزم كل بنك أن يدفع لشركة ضمان الودائع المصرفية علاوة سنوية تحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة، ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا نسبة هذه العلاوة ب 1 % على الأكثر³، وتوالت عليه التعديلات وآخر تعديل لحد الآن جاء في النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أبريل 2018، حيث تم تحديد نسبة العلاوة المستحقة على البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالجزائر بموجب مساهمتها في نظام ضمان الودائع ب 0.25% من مجموع الودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر.

¹ النظام رقم 96-07 المؤرخ في 3 جويلية 1996 المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، المادة 2.

² النظام رقم 97-04 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتعلق بنظام ضمان الودائع، المادة 3.

³ المرجع نفسه، المادة 7.

III. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الثانية والثالثة

لقد رأينا سابقا أن البنوك الجزائرية تأخرت في تطبيق مقررات لجنة بازل، الأمر الذي أدى أيضا إلى تأخر في تطبيق مقرراتها الثانية وقد تم هذا التطبيق بشكل تدريجي، حيث بدأ بنظام الرقابة الداخلية وانتقل إلى كفاية رأس المال وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا العنصر.

1. القطاع المصرفي الجزائري في ظل لجنة بازل الثانية

حاول بنك الجزائر مواكبة مقررات لجنة بازل الثانية، من خلال إصدار النظام 02-03 بتاريخ 14 نوفمبر 2002، والذي يجبر من خلاله البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية لمواجهة مخاطرها، تماشيا مع ما ورد في لجنة بازل الثانية، ويهدف هذا النظام إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، خاصة الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، وفقا للمادة الثالثة من النظام 02-03 فإن أنظمة الرقابة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة الموالية (قد تم شرحها في نفس النظام من المادة 4 إلى غاية المادة 48)¹:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج؛
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر؛
- نظام التوثيق والإعلام .

في هذا الإطار طبقت السلطات النقدية والمالية الجزائرية برنامج * AMSFA لدعم عصنة القطاع المالي الجزائري، وهذا ما مكنها من تأسيس نظم للرقابة الداخلية لعدد من البنوك الخاصة والعمومية، بالإضافة

¹ النظام رقم 02-03 بتاريخ 14 نوفمبر 2002 المتضمن للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

* AMSFA: Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien.

إلى أن هذا النظام قد أشار إلى المخاطر التشغيلية، ولكنه لم يدرجها في مقام النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة خاصة بها¹.

كما قام بإصدار النظام رقم 03-11 المؤرخ في ماي 2011 يتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك، حيث ألزم البنوك والمؤسسات المالية بضرورة حيازتها على منظومة رقابة داخلية، كما طالب بإقامة نظام تسجيل ومعالجة المعلومات يسمح لها بمعرفة مبالغ القروض المقدمة والاقتراضات المبرمة، مع متابعة الحدود المحددة بالنسبة لكل طرف، وإعلام الهيئات التنفيذية حول احترام هذه الحدود²، وبهذا يمكن القول أن بنك الجزائر حاول تطبيق المحور الثاني من مقررات لجنة بازل الثانية.

1.1. كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية استجابة لمتطلبات لجنة بازل الثانية

قامت السلطات الجزائرية بإصدار النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، الذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال تساوي 9.5%. وحسب المادة رقم 5 من نفس النظام، فإن كفاية رأس المال تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر القروض} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق}} \leq 9.5\%$$

ويمكن شرح مكونات هذه النسبة فيما يلي:

1.1.1. الأموال الخاصة الصافية: تتكون الأموال الخاصة الصافية من الأموال الخاصة القاعدية (رأس المال الأساسي) والأموال الخاصة التكميلية (رأس المال التكميلي) كما يوضحه الجدول الموالي:

¹ سليمان ناصر: المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 1، 2014، ص. 53.

² النظام رقم 03-11 المؤرخ في ماي 2011 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك.

الجدول رقم (3-6): الأموال الخاصة الصافية حسب لجنة بازل الثانية في البنوك الجزائرية

الأموال الخاصة الصافية	
الأموال الخاصة التكميلية	الأموال الخاصة القاعدية
• 50% من فوارق إعادة التقييم • 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع (خارج سندات المساهمة التي بحوزة البنك والمؤسسات المالية • مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة مكونة على المستحقات الجارية للميزانية في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض • سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة • الأموال المتأتية من إصدار سندات أو اقتراضات • الأموال المتأتية من إصدار سندات أو قروض مشروطة يطرح منها ✓ 50% من المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة التي بحوزة بنوك ومؤسسات مالية أخرى.	• رأس المال الاجتماعي • العلاوات ذات الصلة برأس المال • الاحتياطات (خارج فوارق إعادة التقييم والتقييم) • الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد • المؤونات القانونية • ناتج السنة المقفلة صافي من الضرائب ومن الأرباح المرتقب توزيعها يطرح منها العناصر التالية: ✓ الأسهم الخاصة الذاتية المعاد شراؤها ✓ الأرصدة المدينة المرحلة من جديد ✓ النواتج العاجزة قيد التخصيص ✓ النواتج العاجزة المحددة سداسيا ✓ الأصول الثابتة غير المادية صافية من الاهتلاكات والمؤونات التي تشكل قيمة معدومة (فارق الاقتناء) ✓ 50% من المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة التي بحوزة بنوك ومؤسسات مالية أخرى ✓ المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات ✓ المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المادة 8 و 9 و 10 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

وتخضع الأموال الخاصة الصافية للشروط التالية¹:

¹ النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المواد 3، 4، 9، 11.

- لا يمكن أن تدرج الأموال الخاصة التكميلية ضمن الأموال الخاصة الصافية إلا في حدود الأموال الخاصة القاعدية؛
 - لا يمكن إدراج السندات أو الاقتراضات المشروطة ضمن الأموال الخاصة التكميلية إلا في حدود 50% من الأموال الخاصة القاعدية.
 - يمكن أن تحتوي الأموال الخاصة القاعدية على أرباح بتواريخ وسيطة بشرط أن تكون:
 - ✓ محددة بعد التسجيل المحاسبي لمجموع التكاليف المتعلقة بالفترة ومخصصات الاهتلاك والمؤونات؛
 - ✓ محسوبة صافية من الضريبة على الشركات ومن تسبيقات على الأرباح الموزعة؛
 - ✓ مصادقا عليها من طرف محافظي الحسابات وموافقا عليها من طرف اللجنة المصرفية.
 - ويجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية مخاطر القرض ومخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل؛
 - ويجب أيضا أن تشكل وسادة تدعى وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تساوي 2.5%، ويتم التصريح بها كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية ولبنك الجزائر بالكيفيات التي تحدد بتعليمات من هذا الأخير ويمكن للجنة المصرفية أن تطالب بتصريحات بتواريخ أقرب.
- 2.1.1. مخاطر القروض :** من أجل تحديد ترجيحات خطر القرض، تستعمل البنوك والمؤسسات المالية التتقيط الممنوح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض، والمحددة قائمتها من طرف اللجنة المصرفية، أو تستخدم الترجيحات الجزافية التي نص عليها هذا النظام في حالة عدم وجود هيئة خارجية لتقييم القرض، وفي حالة تعدد التتقيط الخارجي الممنوح لنفس الطرف المقابل ترجح المخاطر باستخدام أدنى تتقيط ممنوح¹.
- يمكن توضيح ترجيحات مخاطر القرض التي نسبت إليها حسب التتقيط الخارجي في الجدول الموالي:

¹النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014، مرجع سابق، المادة 13.

الجدول رقم (3-7): ترجيح مخاطر القروض

لا يوجد تنقيط	أقل من B-	B+ إلى B-	BB+ إلى BB-	BBB+ إلى BBB-	A إلى A-	AAA إلى AA-	التنقيط الخارجي
100	150	100	100	50	20	0	ترجيح المستحقات على الدول الأخرى وبنوكها المركزية%
50	150	100	100	50	50	20	المستحقات على الهيئات العمومية دون الإدارات المركزية%
50	150	100	100	50	50	20	ترجيح المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالخارج ذات أجل يفوق ثلاثة أشهر%
20	150	50	50	20	20	20	ترجيح المستحقات على البنوك والمؤسسات المقيمة بالخارج ذات أجل ابتدائي أقل أو يساوي ثلاثة أشهر%
100	150	150	100	100	50	20	المستحقات على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة%
20							المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر%
0							المستحقات على الدولة الجزائرية وبنك الجزائر%
75							مستحقات بنك التجزئة*1%
35							القروض العقارية للاستعمال السكني**2%
75%							القروض العقارية للاستعمال التجاري
75%							على القروض المضمونة برهن رسمية على الأملاك العقارية للاستعمال المهني والتجاري و50% على الاعتمادات الإيجارية المالية العمليات المتضمنة حق الشراء شريطة تقييم العقار المرهون رسميا بفترات منتظمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

*بما فيها المستحقات على المؤسسات المصغرة والخواص والتي تستجيب للشروط التالية¹: لا يتجاوز مستوى التعرض على المستفيد الواحد 10 000 000 دج؛ تكون المحفظة متنوعة بكفاية؛ يأخذ التعرض أحد الصيغ الآتية على وجه الخصوص: قروض أو خطوط قروض قابلة للتجديد، مساعدات لإنشاء مؤسسات، تسهيلات للمؤسسات الصغيرة، قروض تجهيز جارية لفائدة الخواص؛ ترجح المستحقات على بنك التجزئة التي لا تستجيب للشروط السابقة بنسبة 100%.

**التي تستجيب للشروط التالية: أن تكون القروض الممنوحة للأفراد بغرض تهيئة أو اقتناء أو بناء سكنات مضمونة برهن رسمي وتكون موجهة ليشغلها المقترض أو موجهة للإيجار؛ أن تكون الاعتمادات الإيجارية المتضمنة حق الشراء والمتعلقة بالأملاك العقارية للاستعمال سكني موجهة ليشغلها المستأجر؛ أن يكون الرهن الرسمي من المرتبة الأولى إلا في الحالات التي يكون قد تم فيها تقييد رهن رسمي من المرتبة الأولى لفائدة المؤسسة المقرضة؛ أن يعادل مبلغ القرض أو يقل عن 80 % من قيمة العقار المرهون رسميا؛ أن تحين قيمة العقار المرهن رسميا بفترات منتظمة؛ في حالة عدم احترام أحد المعايير السابقة يطبق ترجيح 75% ويمكن للجنة المصرفية أن ترخص للبنوك والمؤسسات المالية أن تطبق ترجيحاً نسبته 50%.

النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

من الجدول نلاحظ أن درجات التصنيف تتراوح بين 0% و 150%، حيث ترتفع كلما زادت المخاطر أو تدنى مستوى التصنيف الائتماني للعميل.

أما فيما يتعلق بالمستحقات المصنفة والأصول الأخرى والسندات المقرضة أو المعطاة على سبيل الأمانة، والالتزامات خارج الميزانية فيمكن توضيح الترجيحات التي نسبت لها فيما يلي:

- **المستحقات المصنفة:** الترجيحات المطبقة على أجزاء المستحقات المصنفة صافية من الضمانات المنصوص عليها في المادتين 17 و 18 من هذا النظام وبعد طرح المؤنات المكونة هي كما يلي¹:

الجدول رقم (3-8): ترجيحات المستحقات المصنفة

المستحقات المصنفة	المؤنات المكونة أقل أو تساوي 20%	المؤنات المكونة تفوق 20% وتقل أو تساوي 50%	المؤنات المكونة تفوق 50%
للقرض العقاري الموجهة للاستعمال السكني (قرض السكن غير المسددة) %	100	50	50
المستحقات المصنفة الأخرى %	150	100	50

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة

المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 14.

- **أصول أخرى:** نسبت لها الترجيحات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-9): ترجيحات الأصول أخرى

الأصول	معامل التريج %
القيم المتواجدة بالصندوق والقيم المماثلة لها وكذلك الودائع لدى المصالح المالية لبريد الجزائر	0
القيم قيد التحصيل	20
الأصول الثابتة وسندات الملكية	100
الأصول الأخرى التي ليس لها محل اجراء خاص	100

¹المرجع نفسه.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- السندات المقرضة أو المعطاة على سبيل الأمانة: ترجح السندات المقرضة أو المعطاة على سبيل الأمانة حسب نوعية المصدر¹.
- الالتزامات خارج الميزانية: إن معاملات الترحيح المطبقة على الالتزامات خارج الميزانية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10): معاملات الترحيح المطبقة على الالتزامات خارج الميزانية

معامل الترحيح %	الالتزامات خارج الميزانية
0	تسهيلات السحوبات على المكشوف والالتزامات بالإقراض غير المستعملة التي يمكن الغاؤها بدون شرط في أي وقت وبدون إخطار مسبق.
20	الاعتمادات المستندية الممنوحة أو المؤكدة عندما تشكل السلع محل الاعتمادات ضمانا.
50	الالتزامات بالدفع المترتبة على الاعتمادات المستندية عندما لا تشكل السلع محل الاعتمادات ضمانا، الكفالات الخاصة بالصفقات العمومية وضمانات حسن النية والالتزامات الجمركية والضريبية، التسهيلات غير قابلة للرجوع فيها. وغير المستعملة كالسحب على المكشوف والالتزامات بالإقراض التي تفوق مدتها الأصلية سنة واحدة.
100	القبول، فتح القروض غير قابلة للرجوع فيها والكفالات التي تشكل بدائل القروض، ضمانات القروض الممنوحة، الالتزامات بالتوقيع الأخرى غير القابلة للرجوع وغير المذكورة أعلاه.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

3.1.1. مخاطر التشغيل: تم اعتماد تسمية مخاطر العمليات في النظام 01-14، ويقصد بمخاطر التشغيل مخاطر الخسارة الناتجة عن نقائص أو اختلالات متعلقة بالإجراءات والمستخدمين والأنظمة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية أو المتعلقة بأحداث خارجية. ويستثنى هذا التعريف الخطر الاستراتيجي وخطر السمعة.

¹النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، مرجع سابق، المادة 14.

ومتطلب الأموال الخاصة اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل 15% من متوسط صافي النواتج البنكية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة، وعند حساب هذا المتوسط لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا النواتج البنكية الصافية الإيجابية¹. بمعنى أنه يتم استعمال مدخل المؤشر الأساسي الذي أقرته لجنة بازل الثانية.

4.1.1..مخاطر السوق: تغطي متطلبات الأموال الخاصة بموجب مخاطر السوق، خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف، وتشمل محفظة التداول السندات المصنفة في أصول التعامل غير تلك المقيمة اختياريًا بالقيمة الحقيقية².

أ. **خطر الوضعية على محفظة التداول:** يقدر خطر السوق على محفظة التداول من خلال العنصرين الآتيين³:

- الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للسوق؛

- الخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر.

ولحساب الخطر العام، ترتب سندات المستحقات حسب آجال استحقاقها، وتخصص لها الترتيبات الآتية:

الجدول رقم (3-11): معاملات ترجيح السندات لحساب الخطر العام

أجل الاستحقاق	معامل الترجيح%
أقل من سنة	0.5
محصورة بين سنة وخمس سنوات	1
أكثر من خمس سنوات	2

المصدر: النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 25.

ويخصص لسندات الملكية ترجيح جزافي بنسبة 2%، ولحساب الخطر الخاص مهما كانت طبيعة السند تطبق الترتيبات المبينة في الجدول الموالي:

¹ النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، مرجع سابق، المادة 20 و 21.

² المرجع نفسه، المادة 23.

³ المرجع نفسه، المادة 24.

الجدول رقم (3-12): معاملات ترجيح السندات لحساب الخطر الخاص

البنود	معامل الترجيح %
المخاطر على الدولة الجزائرية وتجزئتها	0
المصدرين المنقطين من AAA إلى A+	0.5
المصدرين المنقطين من A إلى BB-	1
المصدرين المنقطين الذين يقل تنقيطهم عن BB	2
المصدرين غير المنقطين	2

المصدر: النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 26.

إن البنوك والمؤسسات المالية التي بقيت فيها القيمة المتوسطة لمحفظه التداول أقل من 6% من إجمالي ميزانياتها، وخارج ميزانياتها خلال السداسيين الأخيرين لا تخضع لإلزامية تغطية خطر الوضعية لمحفظه التداول وفي هذه الحالة ترجح سندات محفظة التداول بموجب خطر القرض.

ب. **خطر الصرف:** يساوي المتطلب من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة، ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصيد 2% من إجمالي الميزانية، وعند حساب وضعيات الصرف لا تؤخذ بعين الاعتبار سندات المساهمة المحررة بالعملة الصعبة.

2.1. انضباط السوق

تأخر بنك الجزائر في تطبيق المحور الثالث لمقررات لجنة بازل الثانية إلى غاية سنة 2014، حيث قام ب¹:

- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال إدارة المخاطر، ومستوى تعرضها لها ومدى ملائمة أموالها الخاصة للمخاطر التي تتعرض لها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية التي تتعلق بأنشطتها وتسييرها؛

¹ اللويزة أوصغير: مرجع سابق، ص. 247.

- تحديد نماذج التصريح الخاصة بالأموال الخاصة الصافية، التعرضات بموجب مخاطر القروض، التعرضات بموجب مخاطر التشغيل، التعرضات بموجب مخاطر السوق، نسبة كفاية رأس المال، والعناصر التي تدخل في حسابها، وكيفية الحساب والتي يجب على البنوك والمؤسسات المالية التصريح بها لبنك الجزائر كل ثلاثي؛
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية منذ سنة 2010 بالإفصاح عن قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع المعايير الدولية.

2. القطاع المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل الثالثة

قام بنك الجزائر بالأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة، حيث اتخذ عدة إجراءات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيقها ومن بين هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

1.2. رفع الحد الأدنى لرأس المال

تمشيا مع تداعيات الأزمة المالية وبغية تعزيز صلابة النظام البنكي الجزائري، تم إصدار التنظيم رقم 04-08 الصادر في 23 ديسمبر 2008، حيث تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال بـ 10 مليار دينار بالنسبة للبنوك، و 3.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية¹. كما قام برفعه مرة أخرى في أواخر سنة 2018، حيث تم تحديده بـ 20 مليار دينار بالنسبة للبنوك، و 6.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية²، وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفع نسبة كفاية رأس المال.

2.2. تحديد نسبة المعامل الأدنى للسيولة

قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 11-4 بتاريخ 26 أوت 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، حيث ألزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام النسبة المئوية³:

$$\text{معامل الأدنى للسيولة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتوفرة و الممكن تحقيقها على المدى القصير و الالتزامات التمويل المستلمة من البنوك}}{\text{الاستحقاقات تحت الطلب و على المدى القصير و الالتزامات المقدمة}} \leq 100\%$$

¹règlement n° 08-04 du 23 décembre 2008 , relatif au capital minimum des banques et établissement financiers exerçant en Algérie ,ART(02).

²النظام رقم 18-04 مرجع سابق.

³النظام رقم 11-04 المؤرخ 26 أوت 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، المادة 1.

3.2. رفع نسبة كفاية رأس المال

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام نسبة كفاية رأس المال تساوي 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة الصافية من جهة ومجموع مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق من جهة أخرى¹، ويجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية مخاطر القروض ومخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل².

4.2. تشكيل وسادة الأمان

يجب أن تشكل وسادة تدعى وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تساوي 2.5%³، ويتم التصريح بها كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية ولبنك الجزائر بالكيفيات التي تحدد بتعليمات من هذا الأخير.

5.2. إقامة برنامج القدرة على تحمل الضغط

أبرزت الدروس المستخلصة من الأزمة المالية لسنة 2008 ضرورة تقييم البنوك لمدى الخسائر التي قد تنتج نتيجة الأزمات. ومن هذا المنطلق، بات لزاما على البنوك المؤسسات المالية العمل على تعزيز قدراتها على المقاومة في مواجهة هذه الأزمات.

تهدف اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى كسب تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك والسلطات المشرفة. وفي هذا الصدد، وبدعم فني من البنك الدولي، باشر بنك الجزائر أعمال تطوير نموذج متكامل وديناميكي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يتمثل هذا النموذج في تطبيق آلي يستند إلى نظام إسقاط مالي، مع سيناريوهات صدمات شديدة ولكن ممكنة⁴، ويعمل على تحديد وقياس نقاط ضعف البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة، وذلك على مستوى كل مؤسسة على حده، وعلى مستوى الجهاز المصرفي في مجمله؛

ويسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية البنوك والمؤسسات المالية لأية تغييرات في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي (احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع،...)، مع اعتبار حدوث كل

¹ النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014، مرجع سابق، المادة 2.

² المرجع نفسه، المادة 3.

³ المرجع نفسه، المادة 4.

⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، ص. 119.

عامل على حده أو تزامن حدوث أكثر من عامل وتسمح بتقييم سلامة القطاع المصرفي إذ تأخذ بعين الاعتبار خطر العدوى بين المؤسسات المالية وتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على القطاع المصرفي.

كما تبين مدى قدرة البنوك على مواجهة الصعوبات الاقتصادية، والتدني الممكن لمستوى رأس مالها، على المستوى الكلي، ومدى هشاشة أو صلابة القطاع المصرفي الوطني.

6.2. مشروع المعلومات (نظام التنقيط المصرفي synoba)

هو طريقة إشراف موحدة مستوحاة من طريقة camels، وهي من أحسن الممارسات الدولية في تقييم أداء البنوك، وتركز على مؤشرات تقييم أداء وملاءة البنوك.

وبفضل طابعه التنبؤي للمخاطر، يسمح هذا النظام ب¹:

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة تسمح بمواجهة صعوبات قد تعرفها مؤسسة مالية؛
- تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لمخاطر كل مؤسسة مالية وباستعمال أكثر عقلانية للموارد؛
- استهداف البنوك التي تعرف صعوبات.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، ص. 144.

خلاصة الفصل

مر القطاع المصرفي الجزائري بعدة إصلاحات بعد الاستقلال، كان هدفها بناء قطاع مصرفي يتماشى مع التغيرات المالية والاقتصادية العالمية، ومع التطورات العالمية التي مست هذا القطاع خاصة في مجال الرقابة كان لزاما عليه مواكبتها حيث ظهر أول اهتمام بمجال الرقابة مع قانون 1986، وبعدها اهتم بنك الجزائر بنسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية منذ بداية التسعينات، أي بعد مدة قصيرة من إصدار مقررات لجنة بازل الأولى، حيث قام بإصدار النظام رقم 90-01 المؤرخ في 4 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والتي تعتبر أول لقاعدة احترازية في النظام المصرفي الجزائري. ثم قام بإصدار النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 حدد فيه قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليم رقم 94 - 74 وذلك بتاريخ 29 نوفمبر، 1994 التي حددت كيفية تطبيق القواعد الاحترازية الخاصة بتسيير البنوك كما حددت النماذج المستعملة في عملية التصريح، وقد فرضت هذه التعليم على البنوك الالتزام بنسبة كفاية رأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999؛

وبعدها قام بإصدار التعليم رقم 99-04 بتاريخ 12 أوت 1999 حدد فيها نماذج التصريح بنسب تغطية وتقسيم المخاطر، ثم إصداره للتعليم رقم 07 - 09 بتاريخ 25 أكتوبر 2007، حيث عدلت وتممت هذه التعليم التعليم رقم 94-74، وفي الوقت الذي كان فيه الاتجاه على المستوى الدولي يسير نحو تطبيق اتفاقية بازل الثالثة، قامت السلطات الجزائرية بإصدار النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث فرض عليها الالتزام بنسبة كفاية رأس المال أكبر أو تساوي 9.5 %، ووسادة أمان 2.5% من أجل مسايرة اتفاقية بازل الثانية وتمهيدا لمسايرة لجنة بازل الثالثة، ونظرا لخصوصية القطاع المصرفي الجزائري فهناك عوامل يمكن أن تؤثر على نسبة كفاية رأس المال بدرجات متفاوتة، والتي قد تكون داخلية أو خارجية وهذا ما سنحاول توضيحه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

محددات كفاية رأس المال في البنوك
الجزائرية: دراسة قياسية باستخدام نماذج
البانل خلال الفترة (2007-2017)

بعد التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالبنوك التجارية، وأهم المخاطر التي تواجهها، وكيفية التحكم فيها من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو الربحية، وبعد تناول مختلف التطورات التي عرفت كفاية رأس المال خاصة في ظل مقررات لجنة بازل، وبعض التطورات التي مست القطاع المصرفي الجزائري خاصة فيما يتعلق بالرقابة المصرفية عموماً وكفاية رأس المال خصوصاً؛

ونظراً لأهمية هذه الأخيرة فهناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر عليها، لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية المتعلقة بمحددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، حيث سيتم التطرق إلى بعض مؤشرات الصلابة المالية في البنوك الجزائرية، والمنهجية التي تم إتباعها في دراستنا واختبار فرضيات الدراسة وتحليلها، بالإضافة إلى عرض ومناقشة النتائج، وبناء على ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

I. مؤشرات الصلابة المالية في البنوك الجزائرية؛

II. الخطوات الأولية للدراسة والمنهجية المتبعة؛

III. الإطار القياسي وتحليل النتائج.

I مؤشرات الصلابة المالية في البنوك الجزائرية.

يعتمد بنك الجزائر في تحديد الصلابة المالية للبنوك على 11 مؤشرا (نسبة الملاءة المالية الإجمالية، نسبة رأس المال الأساسي، القروض المتعثرة/ الأموال الخاصة النظامية، معدل القروض المتعثرة، معدل صافي القروض المتعثرة، المؤونات/ القروض المتعثرة، مردودية الأموال الخاصة، مردودية الأصول، هامش الربح / الدخل الإجمالي، التكاليف خارج الفوائد / الدخل الإجمالي، الأصول السائلة /اجمالي الأصول، الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل) لذلك سيتم دراسة الصلابة المالية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2013-2017) بالاعتماد على بعض هذه المؤشرات.

1. كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال أحد مؤشرات الصلابة المالية التي يعتمد عليها القطاع المصرفي الجزائري، معتمدا في حسابها على مقررات لجنة بازل ويمكن توضيح تطورها خلال الفترة (2013-2017) في الجدول الموالي:

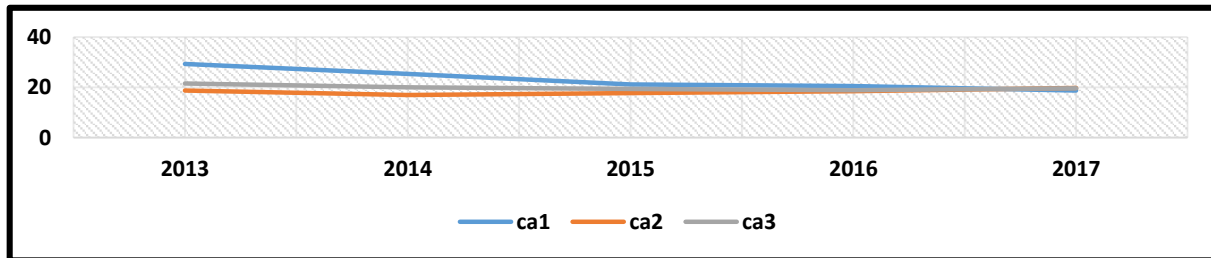
الجدول رقم(4-1):تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
18.68	20.44	21.09	25.34	29.62	نسبة الملاءة في البنوك الخاصة (CA1) %
19.76	18.47	17.71	16.86	18.72	نسبة الملاءة في البنوك العمومية (CA2) %
19.59	18.86	19.39	15.98	21.5	نسبة الملاءة في القطاع المصرفي (CA3) %

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(4-1) وبرنامج Excel.

من الجدول والرسم البياني نلاحظ أن: نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري عرفت تنديبا خلال الفترة (2013-2017)، حيث عرفت في البنوك العمومية انخفاضا بمقارنة سنة 2013 مع سنة 2014، وبعد ذلك تزايدت بشكل مستمر خلال الأربع سنوات الأخيرة، لأنه خلال سنتي 2015 و2016 قامت الدولة برفع رأس مال ثلاثة بنوك عمومية وفي سنة 2017 واصلت هذه الأخيرة في تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط من أجل الامتثال للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية.

كما عرفت انخفاضا في البنوك الخاصة بسبب توسع نشاطها في السنوات الأخيرة، وأيضا ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بسبب أخذ مخاطر التشغيل ومخاطر السوق بعين الاعتبار في حساب النسبة، كما نلاحظ أنها مرتفعة في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية ويعود تفوق البنوك الخاصة إلى أنها لا تتعرض لحجم مخاطر كبير مقارنة بالبنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح القروض للمؤسسات العمومية، كما سجلت البنوك الخاصة والبنوك العمومية نسبة كفاية رأس المال تفوق بكثير المعايير الدنيا الموصي بها في إطار لجنة بازل الثالثة.

2. جودة الأصول

يمكن التعرف على جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري من خلال المؤشرات المبينة في الجدول الموالي:

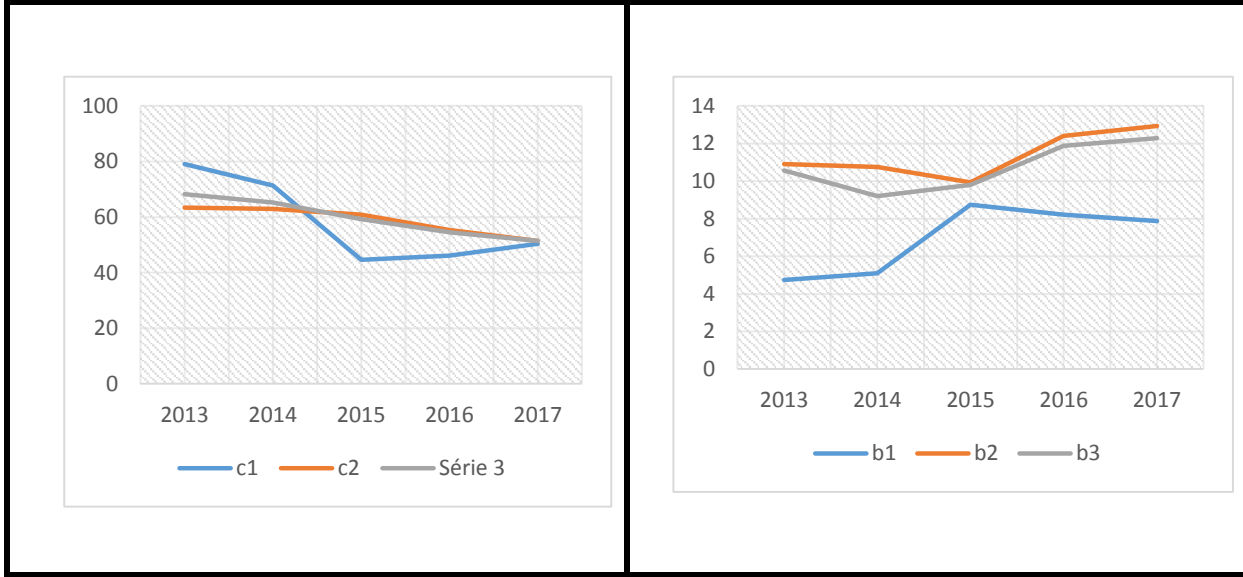
الجدول رقم (4-2): بعض مؤشرات قياس جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013		
7.87	8.21	8.75	5.1	4.75	البنوك الخاصة 1 b	معدل القروض المتعثرة %
12.93	12.41	9.93	10.76	10.91	البنوك العمومية 2 b	
12.29	11.88	9.80	9.21	10.56	القطاع المصرفي 3 b	
50.33	46.07	44.66	71.44	79.16	البنوك الخاصة 1 c	المؤونات / القروض المتعثرة %
51.46	55.31	60.87	62.95	63.36	البنوك العمومية 2 c	
51.37	54. 50	59.23	65.22	68.19	القطاع المصرفي 3 c	

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): بعض مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4) وبرنامج Excel.

من الجدول والرسم البياني نلاحظ، انخفاض معدل القروض المتعثرة بمقارنة سنة 2013 مع سنة 2014 في القطاع المصرفي، وهذا راجع لتحسن إدارة مخاطر القروض، أما خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقد عرف معدل القروض المتعثرة ارتفاعا، وهو ما يفسر انخفاض نسبة المؤونات إلى القروض المتعثرة، وهذا المعدل يعتبر مرتفع في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، وهذا راجع لتحويل حصة كبيرة من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل التي بلغت آجالها إلى مستحقات غير محصلة، حيث ساهمت هذه القروض في ارتفاع القروض المتعثرة بنسبة 78%، والتي استفادت من ضمانات ب 74% لدى مؤسسات ضمان القروض، وتم تخصيص مؤونات ضيعة لها؛

عموما يمكن تفسير التقلبات في معدل القروض المتعثرة بتأثيرها بوتيرة النشاط الاقتصادي، حيث تزداد هذه المعدلات مع تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي من جهة، وهو ما حدث مع نهاية سنة 2014 بانخفاض أسعار النفط الذي أثر على مؤسسات القطاع العام، ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات تركيز المخاطر في البنوك العمومية اتجاه مؤسسات تنتمي للقطاع العام، إضافة إلى تسجيل ضعف في تصنيف المستحقات وقياس ومتابعة مخاطر القروض وتكوين المؤونات لمواجهة القروض المتعثرة.

3. مؤشرات الربحية (المردودية)

باعتبار الربحية أحد المؤشرات المستخدمة في تقييم الصلابة المالية في القطاع المصرفي الجزائري، سوف يتم التطرق إلى أهم التغيرات التي حدثت في هذا المؤشر وذلك بالاعتماد على بعض النسب مثل العائد على الأموال الخاصة، العائد على الأصول، خلال الفترة (2013-2017).

1.3. العائد على الأموال الخاصة (ROE) Return on Equity

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة البنك التجاري على توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فإنها تدل على قدرة إدارة البنك في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية وتقاس بالعلاقة التالية¹:

$$\text{العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$$

ويمكن توضيح تطور العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017) في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-3): العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

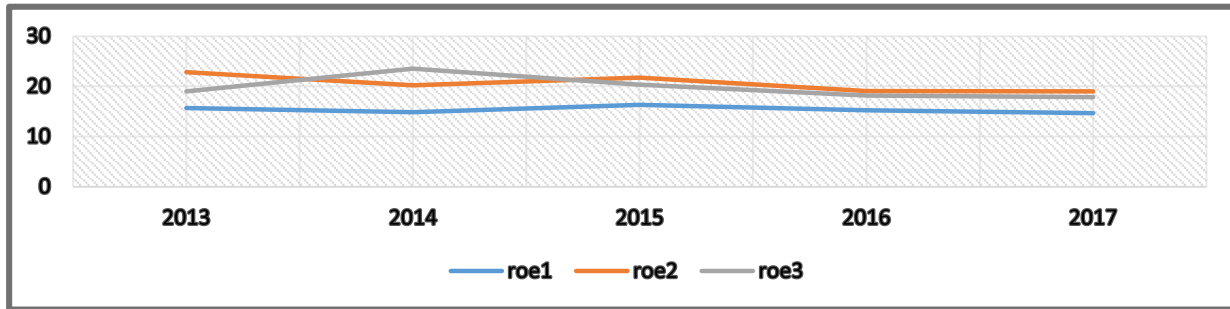
2017	2016	2015	2014	2013	
14.65	15.21	16.33	14.87	15.68	العائد على الأموال الخاصة في البنوك الخاصة (roe1) %
18.68	19.04	21.76	20.22	22.8	العائد على الأموال الخاصة في البنوك العمومية (roe2) %
17.84	18.14	20.34	23,55	19,00	العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي (roe3) %

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

¹ عبد الرزاق سلام: مرجع سابق، ص.161.

الشكل رقم (3-4): العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4) وبرنامج Excel.

من الجدول والرسم البياني نلاحظ خلال فترة الدراسة، أن العائد على الأموال الخاصة عرف تذبذبا في كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة، أما بالنسبة للقطاع المصرفي فقد عرف انخفاضا خلال الأربع سنوات الأخيرة، ومع ذلك بقيت نتائجه مرضية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أقوى للأموال الخاصة مقارنة بالنتائج في البنوك العمومية نتيجة ارتفاع رأس المال في ثلاثة بنوك عمومية، وذلك من أجل الامتثال للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القرض، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق). وانخفاض نتائج البنوك الخاصة، كما نلاحظ أنه مرتفع بالبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة ويرجع إلى استحواد البنوك العمومية على أكبر حصة في السوق.

2.3. العائد على الأصول (ROA) Return on Assets

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح البنك في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، إذ يتناسب إجمالي العائد طردا مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية¹، حيث يستخدم للحكم على كفاءة البنك في استخدام الأموال المقترضة، أي يقيس قدرة البنك على الحصول على استخدام أمثل للأصول المقترضة وتحقيق أكبر عائد وتقاس بالعلاقة التالية²:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ عبد الرزاق سلام: مرجع سابق، ص. 162.

² طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 77.

ويمكن توضيح تطور العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017) في الجدول أدناه:

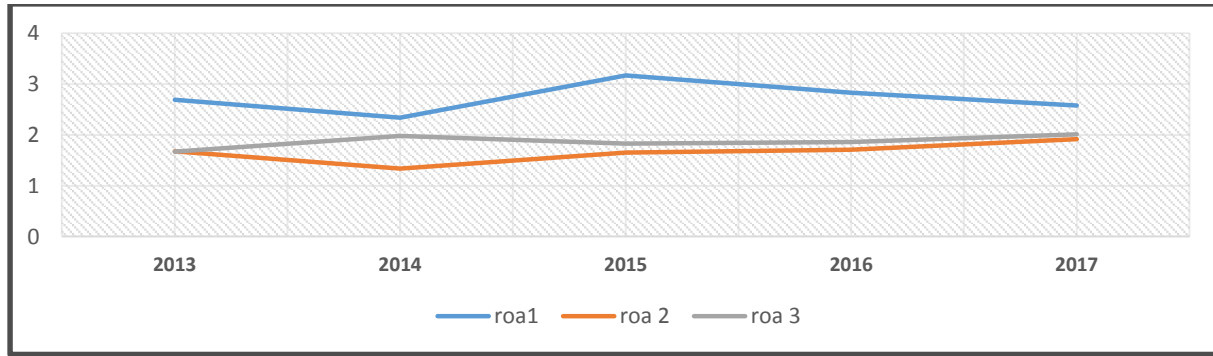
الجدول رقم (4-4): العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
2.58	2.83	3.17	2.34	2.69	العائد على الأصول في البنوك الخاصة (roa1) %
1.92	1.71	1.65	1.34	1.68	العائد على الأصول في البنوك العمومية (roa2) %
2.01	1.86	1.83	1.98	1.67	العائد على الأصول في القطاع المصرفي (roa3) %

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2017.

يمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-4): العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-4) وبرنامج Excel.

من الجدول والرسم البياني نلاحظ أن العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري انخفض بمقارنة سنة 2013 مع سنة 2014، ثم ارتفع خلال السنوات الثلاث الأخيرة لفترة الدراسة، ويرجع هذا التزايد إلى تزايد الأصول بالنسبة للبنوك العمومية وبالتالي تزايد نتائجها، وانخفاض الأصول في البنوك الخاصة وبالتالي انخفاض نتائجها، كما نلاحظ أنه مرتفع في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية ويرجع ذلك إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على توليد عائد من استخدام أصولها المقترضة مما يفسر المستوى الهام للقروض المتعثرة في أصولها.

عموما يمكن القول أن مردودية البنوك تأثرت سلبا بالتوجهات الجديدة نحو تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية وبعض مقررات لجنة بازل الثالثة، إلا أن نسب المردودية تبقى تتجاوز المعايير الدولية.

4. مؤشرات السيولة

يمكن توضيح تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017) في الجدول أدناه:

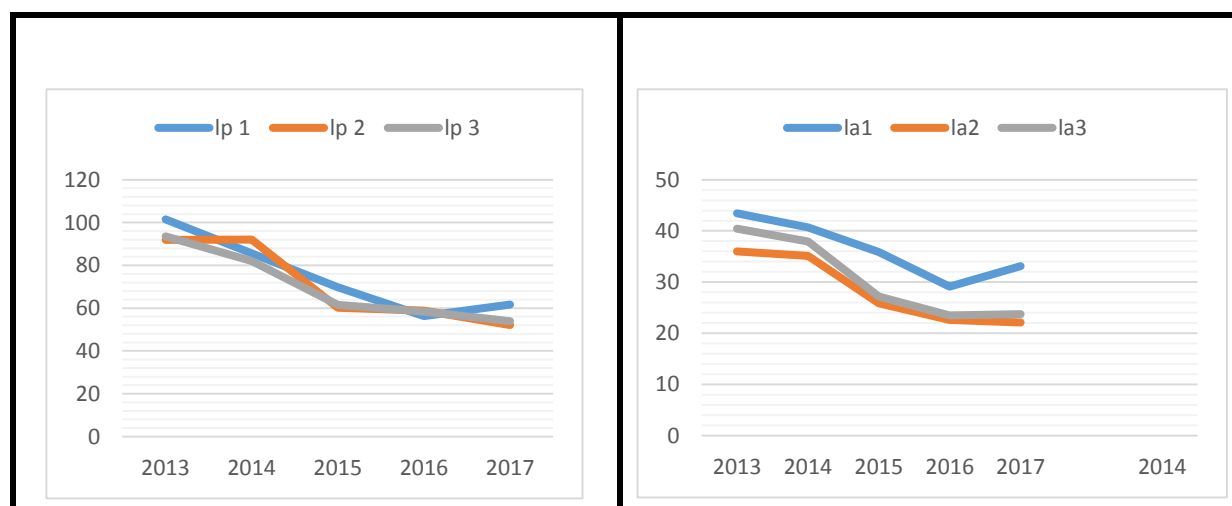
الجدول رقم (4-5): مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013		
33.11	29.11	35.88	40.72	43.44	la1	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %
22.13	22.64	25.89	35.1	36.02	la2	
23.74	23.50	27.17	37.96	40.46	la3	
61.62	56.25	69.79	85.57	101.5	lp1	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل %
52.18	58.84	60.20	92.41	91.85	lp2	
53.86	58.39	61.64	82.06	93.52	lp3	

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر .

يمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-5): مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-5) وبرنامج Excel.

من الجدول والرسم البياني نلاحظ أن، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول عرفت انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأولى للدراسة في كل القطاع المصرفي، ونلاحظ أن الفترة (2013-2014) تميزت بفائض في السيولة المصرفية، حيث غطت الودائع بشكر واسع القروض، لكن مع تراجع حجم الودائع في سنة 2015 نتيجة انخفاض ودائع المحروقات تقلص فائض السيولة، لذلك قام بنك الجزائر بتغيير في أدوات السياسة النقدية، حيث استعمل ابتداء من أوت 2016 أدوات ضخ السيولة، كما قام بخفض الاحتياطي الإجباري من 12% إلى 8%؛

وبعد ذلك ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ارتفاعا طفيفا في سنة 2017 نتيجة وضع آلية التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ، الأمر الذي أدى إلى تحسن السيولة لدى القطاع المصرفي، حيث أدى تحسن الأصول السائلة للنظام المصرفي إلى ارتفاع إجمالي الأصول الأمر الذي أدى إلى الارتفاع في النسبة، أما نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل فقد عرفت انخفاضا خلال فترة الدراسة ويعود هذا الانخفاض إلى التزايد الأكبر في حجم القروض قصيرة الأجل مقارنة بتزايد الأصول السائلة.

5.الرفع المالي

يستخدم الرفع المالي لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية، زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة، وتقاس درجة الرفع المالي مدى تعرض الشركة إلى المخاطر المالية، وهي كذلك تعكس درجة التغير في عائد السهم الواحد من أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب¹.

كما يمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية باعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض ويعكس ارتفاعه نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال². وقد اعتمد بنك الجزائر في تقاريره السنوية على حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الرفع المالي} = \frac{\text{متوسط الأصول}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$$

¹أشرف حسني صالح عوض الله، الجيلاني الطاهر الشريف: أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على العائد على حقوق المساهمين لدى شركة الحديد الأردن وشركاتها التابعة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 17، 2016، ص. 41.

²أحمد طلفاح: مؤشرات البيئة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005.

يمكن توضيح تطور مؤشرات الرفع المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017) في الجدول أدناه:

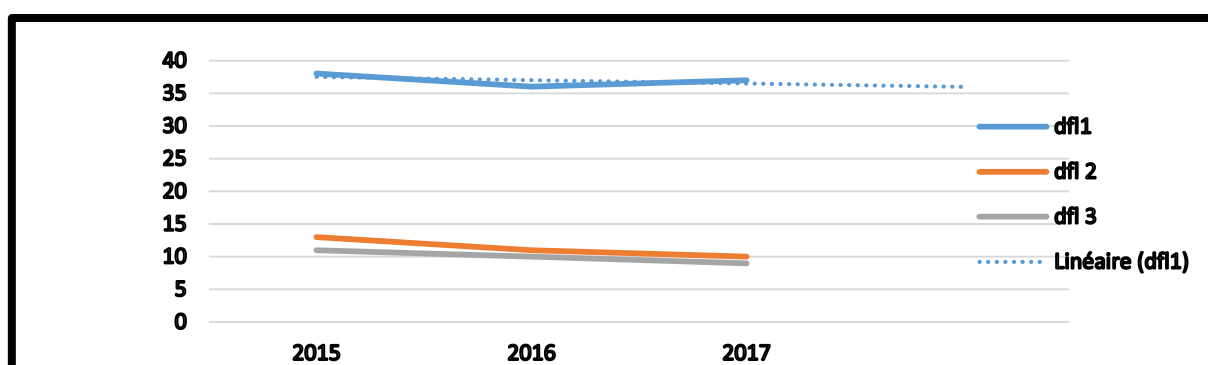
الجدول رقم (4-6): الرفع المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
37	36	38	–	–	البنوك الخاصة (df1)
10	11	13	–	–	البنوك العمومية (df2)
9	10	11	–	–	القطاع المصرفي (df3)

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-6): الرفع المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-6) وبرنامج Excel.

من الجدول والرسم البياني نلاحظ أن، الرفع المالي في البنوك العمومية في تناقص خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى أن نمو الأصول في البنوك العمومية أقل من نمو رأس المال، كما نلاحظ أنه أقل من البنوك الخاصة بكثير والذي عرف هذا الأخير تذبذبا خلال الفترة.

II. الخطوات الأولية للدراسة والمنهجية المتبعة

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى المنهجية المتبعة، حيث سيتم عرض مجتمع وعينة الدراسة، وأهم متغيراتها التابعة والمفسرة وبعض الأدوات المستعملة وأهم الخطوات التي تم المرور بها.

1. الخطوات الأولية للدراسة

1.1. مجتمع وعينة الدراسة

انطلاقاً من موضوع الدراسة والمتمثل في تحديد محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنكاً، حيث تم اعتبار البنوك المسماة بالإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري على أنها تجارية، بحكم أن بنك الجزائر فرض عليها نفس القوانين على الأقل خلال فترة الدراسة لأنه مؤخراً في نهاية سنة 2018 قد أصدر بنك الجزائر بعض القوانين التي تخص عمل البنوك الإسلامية؛

نظراً لعدم توفر البيانات الكافية بسبب الطابع السري لبيانات البنوك الجزائرية فقد تم دراسة حالة 12 بنكاً فقط (المؤسسة العربية المصرفية، بنك الإسكان، ترست بنك، سوسيتي جنرال، بي ن بي باريباس، البركة، السلام، الخليج، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية) خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017.

2.1. متغيرات الدراسة

1.2.1. المتغير التابع (CA): كفاية رأس المال، وتم الحصول عليها من تقارير بنك الجزائر وتم حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال (CA)} = \frac{\text{رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي)}}{\text{مجموع الالتزامات و التعهدات مرجحة بالمخاطر}}$$

2.2.1. المتغيرات المفسرة

- **معدل العائد على الأموال الخاصة (R1):** مؤشر يقيس مدى ربحية البنك نسبة إلى أمواله الخاصة ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- **معدل العائد على الأصول (R2):** هو مؤشر يقيس مدى ربحية البنك نسبة إلى إجمالي أصوله، ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، وتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- **مخاطر السيولة (R3):** احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة وقت الحاجة¹ ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- **مخاطر الائتمان (القرض) (R4):** تتمثل في الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد مبلغ القرض الأصلي، وأعبائه والوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{أصول مرجحة بالمخاطر}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي: مرجع سابق، ص. 128.

- **مخاطر الرفع المالي (R5):** يعبر الرفع المالي عن درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول ويتم احتساب نسبة الرفع المالي بالاعتماد على العلاقة المئوية:

$$\text{الرفع المالي} = \frac{\text{متوسط الأصول}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$$

- **مخاطر سعر الفائدة (R6):** تنتج عن التقلبات في سعر الفائدة التي تؤثر على مردودية البنك ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

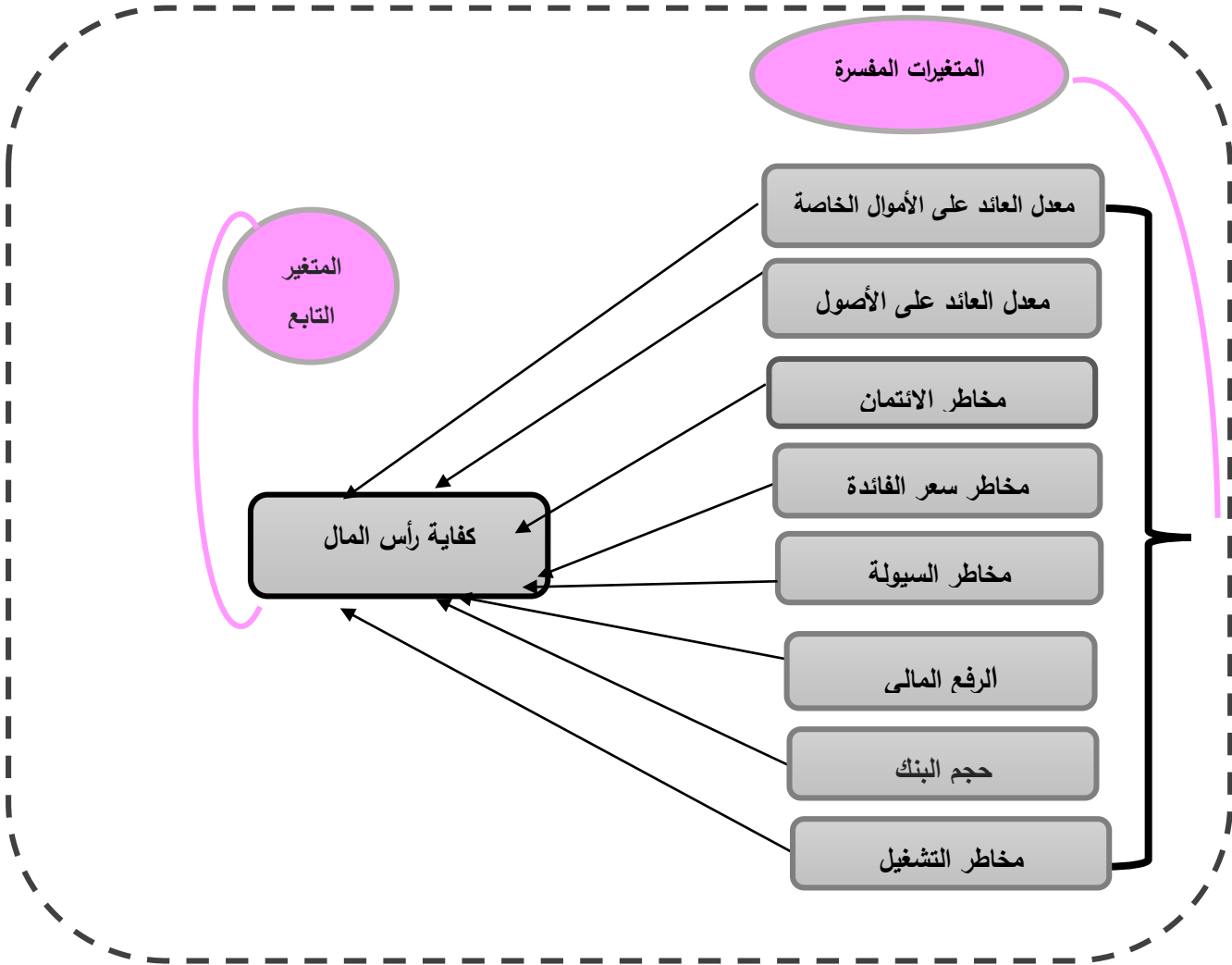
$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{أصول حساسة لسعر الفائدة}}{\text{خصوم حساسة لسعر الفائدة}}$$

- **حجم البنك (R7):** يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول¹.
- **مخاطر التشغيل (R8):** تم الاعتماد في حسابها على مدخل المؤشر الأساسي حسب مقررات بازل الثانية، وهو مدخل مبسط يستخدم مؤشر واحد كبديل لتعرض البنك لمخاطر التشغيل، وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث الأخيرة، ويتم ضرب الناتج في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل بـ 15%، ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر التشغيل} = \text{متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات} \times \text{ألفا}.$$

وفيما يلي شكل بياني يلخص المتغيرات التي تضمنتها الدراسة الحالية وهي كالتالي:

الشكل رقم (4-7): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المتغيرات المحددة في الدراسة.

وتم جمع البيانات المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبعض البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة 2007-2017. إضافة إلى الاعتماد على تقارير بنك الجزائر، وكما تم استخدام برنامج Eviews 9 لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام نموذج (Panel data analysis)، لذلك سيتم إعطاء لمحة موجزة عن هذا الأخير.

2.مدخل إلى نماذج السلاسل الزمنية المقطعية-البائل-

سيتم في هذه النقطة التعرف على منهجية البائل من الجانب النظري وشروط تطبيق هذه المنهجية، وكذا أنواع النماذج التي تحتويها.

1.2.تعريف نماذج البائل

تعرف نماذج البائل بأنها قاعدة البيانات التي تتيح للاقتصاديين تسجيل ملاحظات دورية عن بيانات اقتصادية متعلقة بالأفراد، الأسر، الشركات، المؤسسات، المناطق والبلدان، هذه الوحدات تسمى الأفراد وذلك خلال فترة زمنية معينة¹.

هو النموذج الذي يجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

والمقصود ببيانات البائل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع...الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية. وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بائل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة².

2.2.النماذج الأساسية لتحليل بيانات البائل

تأتي نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في ثلاثة أشكال رئيسية تتمثل في نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1.2.2.نموذج الانحدار التجميعي (المشترك) The pooled regression : يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البائل ويأخذ الصيغة الرياضية التالية³:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x_{it} + u_{it}$$

¹Alain Trognon:L'économétrie des panels en prespective, cairn.info,vol 113, ISSN 0373-2630, décembre 2003, pp. 727 728.

² محمد جبوري: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص. 326 .

³Mehmet Mercan, Ismet Gocer, and others: The Effect of Openness on Economic Growthfor BRIC-T Countries: Panel Data Analysis, Eurasian Journal of Business and Economics 2013, 6 (11), 2 013p.7.

y_{it} : يمثل المتغير التابع.

α_i : تمثل الأثر الفردي ويكون ثابتا عبر الزمن t .

x_{it} : يمثل مصفوفة المتغيرات المفسرة.

β : ميل خط الانحدار.

u_{it} : يمثل الخطأ العشوائي للحد عند لفترة t .

i : عدد الوحدات.

t : الزمن.

يفترض في هذا النموذج تجانس تباينات حدود الخطأ العشوائي بين الوحدات محل الدراسة مع وجود تغير قدره صفر بين هذه الوحدات. ويفترض في هذا النموذج أيضا ثبات معاملات الحد الثابت ومعاملات الميل لكل الوحدات عبر الزمن.

2.2.2. نموذج التأثيرات الثابتة

الهدف من هذا النموذج هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية¹:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$t=1,2,\dots,n \quad i=1,2,\dots,n$$

y_{it} : يمثل المتغير التابع.

β_0 : تمثل الأثر الفردي ويكون ثابتا عبر الزمن t .

x_{it} : يمثل مصفوفة المتغيرات المفسرة.

β_j : ميل خط الانحدار.

ε_{it} : يمثل الخطأ العشوائي للحد عند لفترة t .

¹محمد رتيعة: استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص. 155.

i: عدد الوحدات.

t: الزمن.

حيث $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية. ولغرض تقدير معلمات هذا النموذج تستخدم عادة متغيرات وهمية (N-1) لكي يتم تجنب التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية، يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variable.

3.2.2. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل

نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها¹، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية؛

يقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية. وبمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة فإن هذا الأخير يفترض أن كل بنك أوكّل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل بنك أوكّل سنة تختلف في حدها العشوائي. وفي حالة وجود كلا الآثرين الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحياناً كنموذج مكونات الخطأ أو مكونات التباين، نظراً لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي².

وفيما يخص صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ فيكون على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$t=1,2,\dots,n \quad i=1,2,\dots,n \quad \text{و} \quad \varepsilon_{it} = \alpha_{it} + u_t + u_{it}$$

¹ شهيناز بدرأوي: تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص. 213.

² عابد بن عابد العبدلي: محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك، الإسلامي للتنمية جدة، المجلد 16، العدد 1، ص. 21.

نلاحظ من النموذج بأن الخطأ ε_{it} يضم في آن واحد الآثار الخاصة الفردية α_i والآثار الخاصة الزمنية u_t ، فهذه الآثار لها خصوصية وميزة عشوائية بحيث أن الخطأ يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو العوامل التي يصعب قياسها، أما بالنسبة للآثار المتبقية u_{it} فهو يبين تأثير المتغيرات الأخرى المهمة الذي يتغير بين الأفراد وفي الزمن، كما أنه غير مرتبط لا بالبعد الفردي ولا بالبعد الزمني.

3.2. أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

إن وجود ثلاثة نماذج رئيسية من نماذج البيانات الطولية يجعلنا نطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟ لغرض الإجابة على هذا التساؤل سوف نقوم بعرض أسلوبين، الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، والثاني هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم إجراء اختبار (F-test) من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (أسلوب المربعات الصغرى) ونموذج التأثيرات الثابتة حيث¹:

$$F = \frac{(R_2^2 - R_1^2) / (N - 1)}{(1 - R_2^2) / (T - N - k)}$$

يعبر كل من N و T و k على عدد الوحدات وعدد المشاهدات وعدد المعلمات المقدرة على التوالي، ويعبر R_2^2 و R_1^2 على معاملا التحديد في نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي. نقارن الإحصائية F المحسوبة مع الجدولية F_{tab} بنفس درجة الحرية، إذا كانت $F < F_{tab}$ نقبل فرضية العدم وعليه نستخدم نموذج الانحدار التجميعي، أما إذا كانت $F > F_{tab}$ نقبل الفرض البديل. حيث:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_\infty$$

الفرض العدم: قيمة (ألفا) ثابتة عبر الزمن وعبر البنوك، أي أنها قيمة واحدة لدى كل البنوك عينة الدراسة وعبر الفترة الزمنية للدراسة.

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_\infty$$

¹محمد رتيعة: استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص. 158.

الفرض البديل: قيمة (ألفا) غير ثابتة عبر الزمن وعبر البنوك، أي أنها قيمة متغيرة تتغير من بنك لآخر من البنوك عينة الدراسة، كما أنها تتغير عبر سنوات الدراسة، وفي حالة قبول الفرض البديل نستخدم نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية، وللمفاضلة بينهما نستخدم اختبار Hausman وهو عبارة عن اختبار توصيف وتحديد يسمح بتحديد فيما إذا كان هناك اختلاف معنوي من الناحية الإحصائية بين معاملات النموذجين، تتمثل الفرضية الصفرية لهذا الاختبار في عدم وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للوحدة والمتغيرات المفسرة، ويعني ذلك عدم وجود آثار ثابتة لكل وحدة على حده بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار العشوائية. أما الفرضية البديلة فتتمثل في وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للوحدة الواحدة والمتغيرات المفسرة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة وعليه يمكن صياغة هذا الاختبار على الشكل التالي¹:

$$H=(\beta_{FEM}\beta_{REM})^t[\text{var}(\beta_{FEM}(\text{var})\beta_{REM})]^{-1}(\beta_{FEM}\beta_{REM})$$

حيث:

β_{FEM} : مقدرات معالم نموذج الآثار الثابتة.

β_{REM} : مقدرات معالم نموذج الآثار العشوائية.

$\text{var}(\beta_{FEM})$: شعاع تباين مقدرات معالم نموذج الآثار الثابتة.

$\text{var}(\beta_{REM})$: شعاع تباين مقدرات معالم نموذج الآثار العشوائية.

¹ حميد ستي: استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانيات التجارية لدول منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص. 205.

III الإطار القياسي وتحليل النتائج.

نتيجة صعوبة الحصول على البيانات خلال سنوات الدراسة ظهرت لدينا بعض القيم الناقصة، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على النموذج، وبالتالي الحصول على نتائج غير منطقية، كما يمكن أن تكون ضمن البيانات قيم شاذة أو متطرفة ظهرت نتيجة حسابات خاطئة أو نتيجة أحداث ووقائع خلال سنوات الدراسة لذلك ولتفادي هذا النوع من المشاكل، سنقوم باختبار القيم المفقودة والقيم الشاذة أو المتطرفة بواسطة أدوات إحصائية متخصصة، وكذلك اقتراح الحلول اللازمة للتخلص منها.

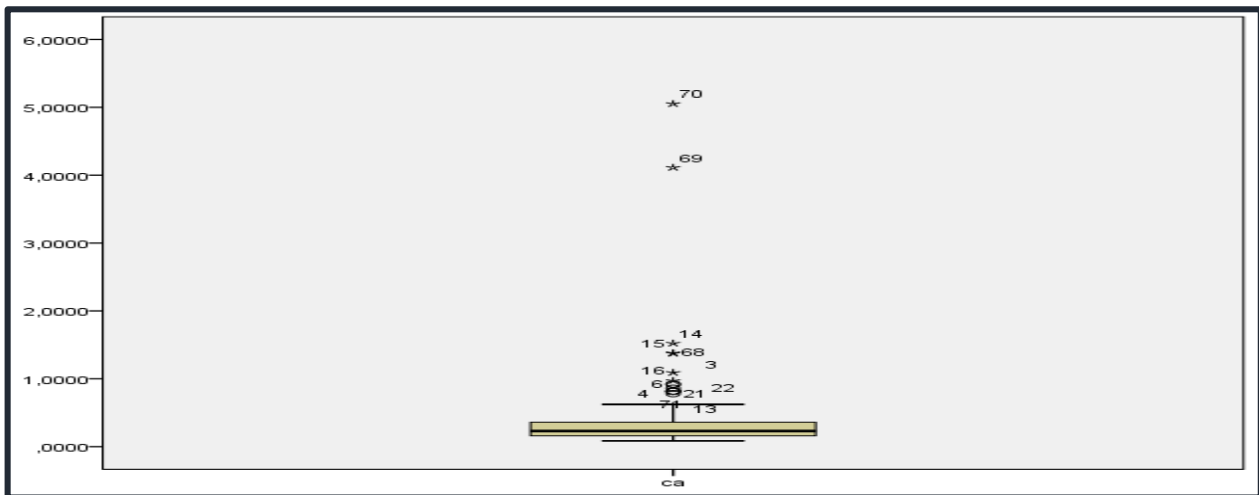
1. معالجة البيانات

1.1 معالجة البيانات المفقودة والمتطرفة

فيما يتعلق بالبيانات المفقودة فقد تم معالجتها بالاعتماد على المتوسط الحسابي، أما القيم المتطرفة أو القيم الشاذة قمنا بفحص البيانات بواسطة برمجية SPSS من خلال خاصية تمثيل الصندوق Boite à moustaches، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

1.1.1. تمثيل الصندوق لسلسلة كفاية رأس المال: يمكن تمثيل الصندوق لسلسلة كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة في الشكل أدناه.

الشكل رقم (4-8): تمثيل الصندوق لسلسلة كفاية رأس المال



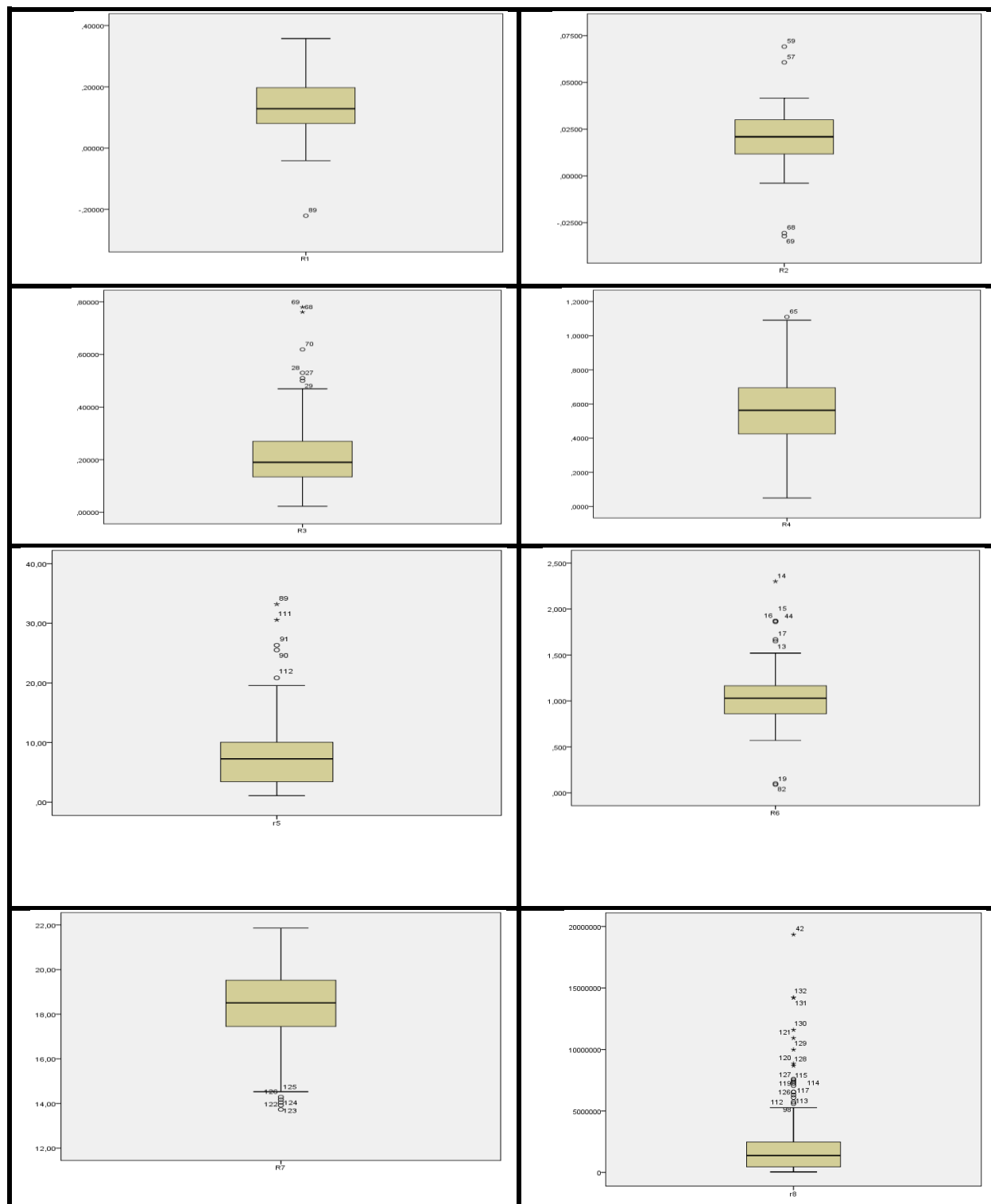
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss22.

من الشكل (الشكل تم تمثيله بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 4) أعلاه نلاحظ وجود 13 قيمة شاذة والتي كانت كلها متعلقة بالبنوك الخاصة، وهذا راجع لان فترة الدراسة تميزت ببداية نشاط بعض هذه البنوك. الأمر الذي جعلها تحقق نسبة كفاية رأس المال مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة المطلوب تحقيقها حسب بنك الجزائر ولجنة بازل، وكما هو معلوم تجد البنوك في بداية نشأتها صعوبة في الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال، لذلك ينحصر النشاط التمويلي للبنك وتقل معه الأصول المعرضة للمخاطر، مما ينعكس على كفاية رأس المال، ويجعلها تسجل نسب مرتفعة جداً، لذلك استعملنا المتوسط الحسابي لمعالجتها.

2.1.1. تمثيل الصندوق للمتغيرات المفسرة: يمكن تمثيله في الشكل أدناه (الشكل تم تمثيله بالاعتماد على

بيانات الملحق رقم 4)

الشكل رقم (4-9): تمثيل الصندوق للمتغيرات المفسرة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss22.

من الشكل أعلاه يتبين وجود قيم متطرفة في كل المتغيرات المفسرة، وسيتم معالجتها باستبدالها بالمتوسط الحسابي.

2.1. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

تعتبر الدراسة الإحصائية مرحلة مهمة في عملية النمذجة القياسية، فهي تعطينا فهما أوليا لكيفية توزيع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ومدى ارتباطها فيما بينها، وهو ما يسمح لنا بإجراء التعديلات اللازمة على البيانات قبل البدء بعملية النمذجة.

1.2.1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: سيتم في هذه الخطوة حساب مختلف الإحصائيات الوصفية لقيم متغيرات الدراسة لإعطاء فكرة أولية على تطورها خلال فترة الدراسة لعينة من 12 بنكاً، كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-7): التحليل الوصفي للمتغيرات

	CA	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8
Mean	0.25	0.14	0.02	0.18	0.54	7.73	1.03	18.71	1531050.
Median	0.22	0.13	0.02	0.18	0.560	7.26	1.035	18.59	1368623.
Maximum	0.62	0.35	0.04	0.36	0.89	19.55	1.52	21.86	5268993.
Minimum	0.08	-0.04	-0.004	0.023	0.20	1.10	0.57	15.77	41865.00
Std. Dev.	0.12	0.07	0.011	0.07	0.15	4.50	0.22	1.51	1191322.
Skewness	0.79	0.26	0.035	0.26	0.06	0.63	0.34	0.24	0.831111
Kurtosis	3.09	2.69	1.99	2.62	2.59	2.58	2.50	2.48	3.458198
Jarque-Bera	13.87	2.026	5.48	2.23	0.97	9.67	3.83	2.72	16.10336
Probability	0.0009	0.36	0.06	0.32	0.61	0.008	0.15	0.25	0.000319
Sum	33.57	18.26	2.71	24.59	70.61	1005.50	134.72	2432.45	1.99E+08
Sum Sq. Dev.	1.81	0.71	0.016	0.75	3.29	2618.05	6.33	295.33	1.83E+14
Observations	130	130	130	130	130	130	130	130	130

المصدر: نتائج برنامج Eviews9.

من الجدول السابق نلاحظ:

- من بين 130 مشاهدة لسلسلة كفاية رأس المال، بلغ متوسطها الحسابي 22% بانحراف معياري 12%، وبلغت اعلي قيمة لها 65% وأدنى قيمة 8%؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأموال الخاصة (R1) 13% بانحراف معياري 7%، بلغت أعلي وأدنى قيمة 35%، -4% على الترتيب؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (R2) 2% بانحراف معياري 1.1%، بلغت أعلي وأدنى قيمة 4%، -0.4% على الترتيب؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لمخاطر السيولة (R3) 18% بانحراف معياري 7%، بلغت أعلي وأدنى قيمة 36%، 2.3% على الترتيب؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لمخاطر الائتمان (R4) 56% بانحراف معياري 15%، بلغت أعلي وأدنى قيمة على التوالي 85%، 20%؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لمخاطر الرفع المالي (R5) 7.26% بانحراف معياري 4.5%، بلغت أعلي وأدنى قيمة على التوالي 19.55، 1.1؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لمخاطر أسعار الفائدة (R6) 1.035% بانحراف معياري 0.22%، بلغت أعلي وأدنى قيمة على التوالي 1.52، 0.57؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لحجم البنوك (R7) 18.59% بانحراف معياري 1.51%، بلغت أعلي وأدنى قيمة 21.86، 15.77 على الترتيب؛
 - بلغ المتوسط الحسابي لمخاطر التشغيل (R8) 1368623 بانحراف معياري 1191322، بلغت أعلي وأدنى قيمة على التوالي 5268993، 41865؛
- 2.2.1. اختبار التوزيع الطبيعي:** من أجل اختبار هل البيانات المستخدمة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، سنعتمد على اختبار جارك بيرا Jarque-Bera وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque Bera) للسلاسل الزمنية

المتغير	قيمة معامل Jarque-Bera	الاحتمال	النتيجة
CA	13.87	0.0009	لا يتبع التوزيع الطبيعي
R1	2.026	0.36	يتبع التوزيع الطبيعي
R2	5.48	0.06	يتبع التوزيع الطبيعي
R3	2.23	0.32	يتبع التوزيع الطبيعي
R4	0.97	0.61	يتبع التوزيع الطبيعي
R5	9.67	0.008	لا يتبع التوزيع الطبيعي
R6	3.83	0.15	يتبع التوزيع الطبيعي
R7	2.72	0.25	يتبع التوزيع الطبيعي
R8	16.10	0.00032	لا يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews9.

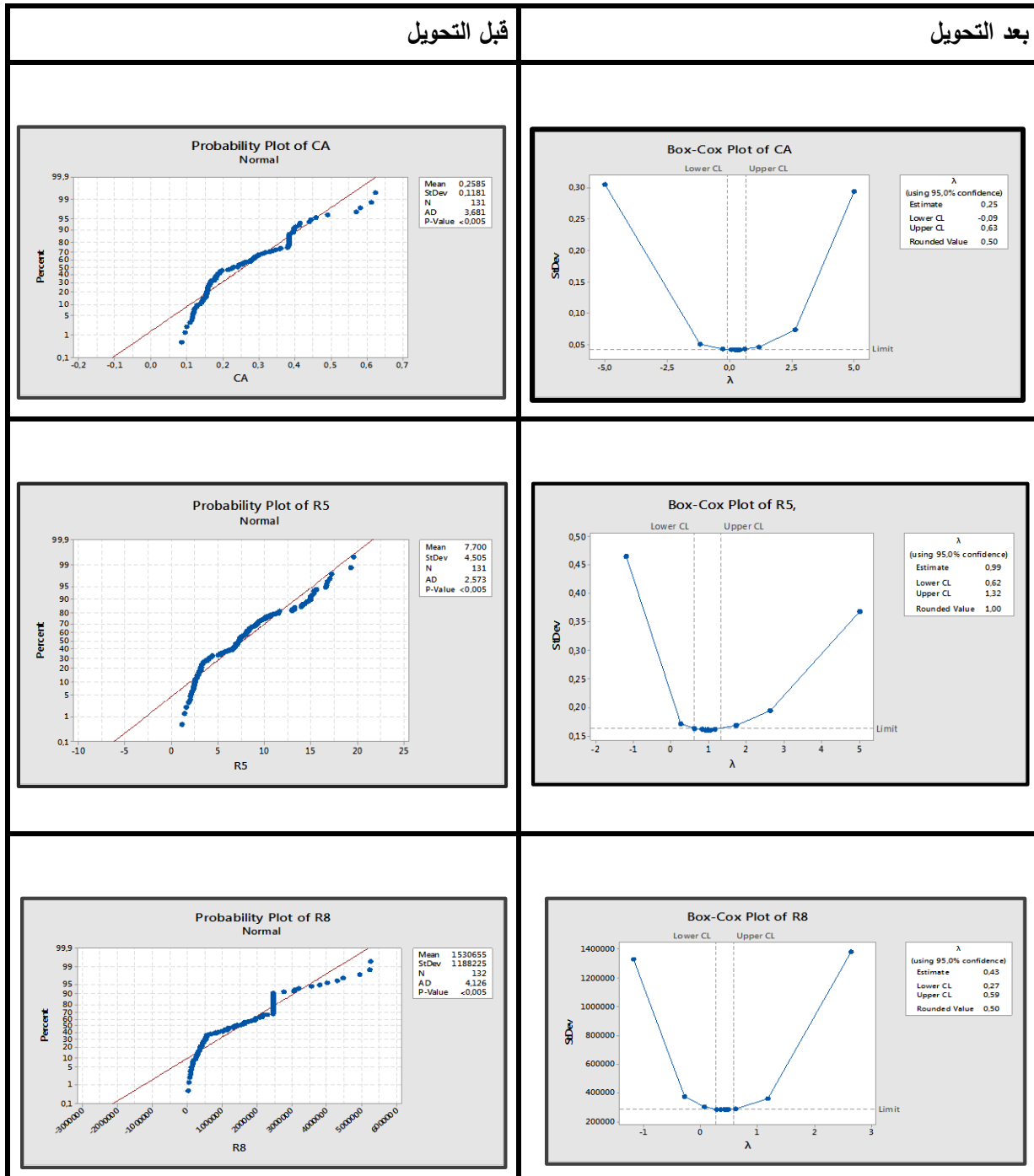
من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغيرات: معدل العائد على الأموال الخاصة (R1)، ومعدل العائد على الأصول (R2)، مخاطر السيولة (R3)، مخاطر القروض (R4)، مخاطر سعر الفائدة (R6) حجم البنك (R7)، تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بناءً على إحصائية (JB= 2.026)، (JB=0.97)، (JB= 2.23)، (JB= 5.48)، (JB=3.83)، (JB=2.72)، على التوالي وهي أقل من القيمة الجدولية (JB=5.99)، وكذلك قيمة الاحتمال المقابلة لكل متغير هي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، القائلة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛

بينما كانت نتائج إحصائية جارك بيررا المحسوبة بالنسبة لسلاسل المتغيرات كفاية رأس المال (CA)، مخاطر الرفع المالي (R5) ومخاطر التشغيل (R8)، (JB=13.87)، (JB=9.67)، (JB=16.10) على التوالي وهي أكبر من القيمة المحسوبة (JB=5.99)، وكذلك الاحتمال (Prob=0.0000) لكل السلاسل أقل من 5 %، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يمكن التخلص من مشكلة عدم إتباع التوزيع الطبيعي من خلال تحويل السلاسل الزمنية وذلك بإدخال اللوغاريتم العشري، حيث يعرف بأنه الدالة العكسية للدوال الأسية ويتم استخدام اللوغاريتم في مجال الاقتصاد القياسي من أجل التعبير عن متغيرات الدراسة بالنسب المئوية وتقليل الانحرافات بين قيم المتغيرات، لكن

وباعتبار البيانات المستخدمة في سلسلتي كفاية رأس المال ومخاطر الرفع المالي عبارة عن نسب مئوية لذلك سنعتمد على طريقة التحويل بوكس كوكس (BOX COX) والتي أظهرت النتائج أدناه.

الشكل رقم (4-10): نتائج طريقة التحويل بوكس كوكس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج MINITAB 7.

من الشكل أعلاه يظهر أن عملية التحويل جعلت المتغيرات قيد المعالجة تتبع التوزيع الطبيعي.

2. تقدير النماذج القياسية والمفاضلة بينها

من أجل تقدير النموذج والتوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين كفاية رأس المال والمتغيرات المفسرة، فقد تم استخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) وذلك بالاعتماد على برنامج (EViews 9)، تحصلنا على النتائج التالية:

1.2. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي (المربعات الصغرى)

بالاعتماد على برنامج (EViews 9)، تحصلنا على النتائج التالية:

1.1.2. نموذج الانحدار التجميعي: النتائج الموضحة في الجدول (4-9) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي.

الجدول رقم (4-9): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي (المربعات الصغرى)

الاحتمال	الاحصائية t-Statistic	المعاملات	المتغيرات
0.0000	9.549006	0.745678	C
0.2828	-1.078831	-0.082941	R1
0.3374	0.963091	0.562759	R2
0.8296	-0.215659	-0.012254	R3
0.0000	-5.380847	-0.137033	R4
0.0000	-8.456876	-0.100414	R5
0.6199	0.497235	0.009945	R6
0.0028	3.054589	0.012540	R7
0.0190	-2.378301	-2.52E-05	R8
النتائج الإحصائية			
1.176219	Durbin-Watson stat	0.737612	R-squared
0.000000	Prob (F-statistic)	42.51872	F-statistic

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9، الملحق (6).

2.1.2. نموذج التأثيرات الثابتة: النتائج الموضحة في الجدول (4-10) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (4-10): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات	المعاملات	الاحصائية t-Statistic	الاحتمال
C	0.833536	7.814997	0.0000
R1	-0.075223	-0.950929	0.3437
R2	1.117439	2.146869	0.0340
R3	0.064631	1.140510	0.2566
R4	-0.108440	-4.109052	0.0001
R5	-0.045498	-2.900835	0.0045
R6	0.005678	0.264819	0.7916
R7	4.16E-05	0.007091	0.9944
R8	-2.00E-05	-1.699794	0.0920
النتائج الإحصائية			
R-squared	0.831041	Durbin-Watson stat	1.729507
F-statistic	28.47606	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9، الملحق (7).

3.1.2. نموذج التأثيرات العشوائية: النتائج الموضحة في الجدول (4-11) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (4-11): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

المتغيرات	المعاملات	الاحصائية t-Statistic	الاحتمال
C	0.785367	10.30302	0.0000
R1	-0.082009	-1.164326	0.2466
R2	0.801968	1.592765	0.1138
R3	0.027221	0.531570	0.5960
R4	-0.130111	-5.537170	0.0000
R5	-0.083282	-7.255569	0.0000
R6	0.011025	0.588632	0.5572
R7	0.007868	1.879141	0.0626
R8	-2.64E-05	-2.672862	0.0086
النتائج الإحصائية			
R-squared	0.610468	Durbin-Watson stat	1.100836
F-statistic	23.70360	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9، الملحق (8).

بغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم إجراء اختبار (F-test) من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة حيث:

$$F = \frac{(R_2^2 - R_1^2) / (M - 1)}{(1 - R_2^2) / (T - M - k)}$$

يعبر كل من M و T و k عدد الوحدات وعدد المشاهدات و عدد المعلمات المقدرة على التوالي، ويعبر R_1^2 و R_2^2 على معاملا التحديد في نموذج التأثير الثابت ونموذج المربعات الصغرى.

$$F = \frac{(0.831041 - 0.737612) / 11}{(1 - 0.831041) / 109} = 5.47$$

وبالرجوع إلى جدول F نجد أن القيمة الجدولة هي أقل من 5.44 وبالتالي يمكن القول أن أسلوب التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

2.2. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية نقوم بإجراء اختبار Hausman، حيث نرفض الفرضية H_0 (نقبل نموذج التأثيرات العشوائية) ونقبل الفرضية H_1 (نقبل نموذج التأثيرات الثابتة) إذا كان الاحتمال أقل من 0.05 كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-12): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	.Prob
Cross-section random	32.191025	8	0.0001

المصدر: نتائج برنامج Eviews 9 (الملحق 9)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال أقل من 0.05 أي أننا نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0 ، أي نقبل نموذج التأثيرات الثابتة الذي يعتبر أكثر معنوية في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى.

إن المتغير التابع في هذا النموذج هو كفاية رأس المال، أما المتغيرات المفسرة فتمثلت في: معدل العائد على الأموال الخاصة R_1 ، معدل العائد على الأصول R_2 ، مخاطر السيولة R_3 ، مخاطر الائتمان R_4 ، مخاطر الرفع المالي R_5 ، مخاطر سعر الفائدة R_6 ، وحجم البنك R_7 ومخاطر التشغيل R_8 واختبار العلاقة

بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، فقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ويمكن تمثيل نتائج تقدير النموذج في المعادلة التالية:

$$CA = 0.83 - 0.075 \cdot R1(-0.95) + 1.117 \cdot R2(2.15) + 0.06 \cdot R3(1.14) - 0.108 \cdot R4(-4.1) - 0.045 \cdot R5(-2.9) + 0.006 \cdot R6(0.26) + 4.16 \cdot R7(0.007) - 1.99 \cdot R8(-1.7) + C(7.81)$$

القيم بين قوسين تمثل قيمة T statistic

من خلال النموذج اعلاه يتبين ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال والمتغيرات المفسرة: معدل العائد على الأصول، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، وحجم البنك أي أن كل زيادة في هذه المتغيرات بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال بنسبة 11.1%، 0.6%، 0.06%، 41.6% على التوالي.
 - وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال والمتغيرات المفسرة: معدل العائد على الأموال الخاصة، مخاطر الائتمان، مخاطر الرفع المالي، أي أن كل زيادة في هذه المتغيرات بنسبة 10% تؤدي إلى انخفاض كفاية رأس المال بنسبة 0.75%، 1.08%، 0.45% على التوالي
- والجدول أدناه يبين القاطع الخاص بكل بنك، باعتبار أن نموذج الآثار الثابتة يفترض أنه لكل وحدة قاطعا مختلفا.
- الجدول رقم (4-13): القاطع الخاص بكل بنك

البنك	القاطع
المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية	0.014354
بنك الاسكان	0.032574
بنك البركة	-0.037800
بنك بي ن بي	-0.039417
سوسيتي جنرال الجزائر	-0.053994
ترست بنك	0.058822
بنك السلام	0.051168
بنك الخليج	-0.010200
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	-0.026927
بنك التنمية المحلية	-0.014986
البنك الخارجي الجزائري	0.050957
البنك الوطني الجزائري	-0.014552

المصدر: نتائج برنامج Eviews 9

من الجدول أعلاه يمكن القول أن البنك الخارجي الجزائري يملك أكبر نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك العمومية، وترست بنك بالنسبة للبنوك الخاصة.

3. تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي والتحليل من خلاله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات التي تساعدنا في هذه الدراسة وهي كالآتي:

- اختبار جودة التوثيق؛
- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة، إضافة إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر؛
- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

1.3. اختبار جودة التوثيق والمعنوية الكلية للنموذج

يعتمد اختبار جودة التوثيق على معامل التحديد المتعدد والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة مرة واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح-squared R والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي.

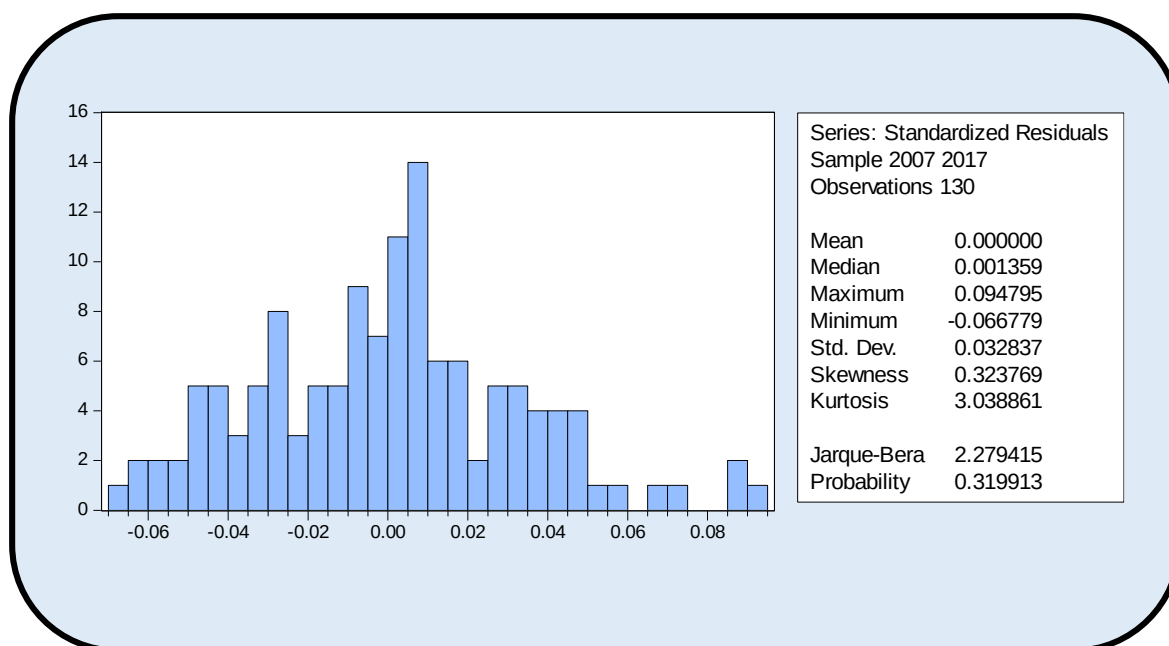
نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تبلغ 0.83 أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبته 83 % من تغيرات المتغير التابع. وأن النسبة المتبقية تعبر عن الأخطاء الناتجة عن عدم تضمين النموذج متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع أو متغيرات أخرى غير معروفة أو أخطاء في المعاينة.

ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على إحصائية فيشر، حيث تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (4-10) على أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أقل من 5%، وهذا يعني أن للنموذج معنوية إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 95%، مما يعني أنه هناك على الأقل عامل من العوامل المفسرة السابق ذكرها يمكنه تفسير المتغير التابع.

2.3. اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير

فيما يلي يتم اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير في نموذج التأثيرات الثابتة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-11): اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير



المصدر: نتائج برنامج Eviews 9.

من خلال نتائج الشكل رقم (4-11) نلاحظ أن القيمة المحسوبة ($JB=2.279$) وهي أقل من القيمة الجدولية (5.99)، كما أن الاحتمال ($Prob= 0.319$) وهو أكبر من 5 % فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

3.3 اختبار الارتباط الذاتي لبواقي السلاسل المقطعية

ينشأ الارتباط الذاتي نتيجة عدة أسباب نذكر منها¹:

- إهمال بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج المراد تقديره؛
- الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج؛
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

لذلك تستعمل عدة اختبارات للكشف عن هذا الاختلال من بينها اختبار Durbin-Watson.

ولاختبار الارتباط الذاتي نقوم بوضع فرضيتين:

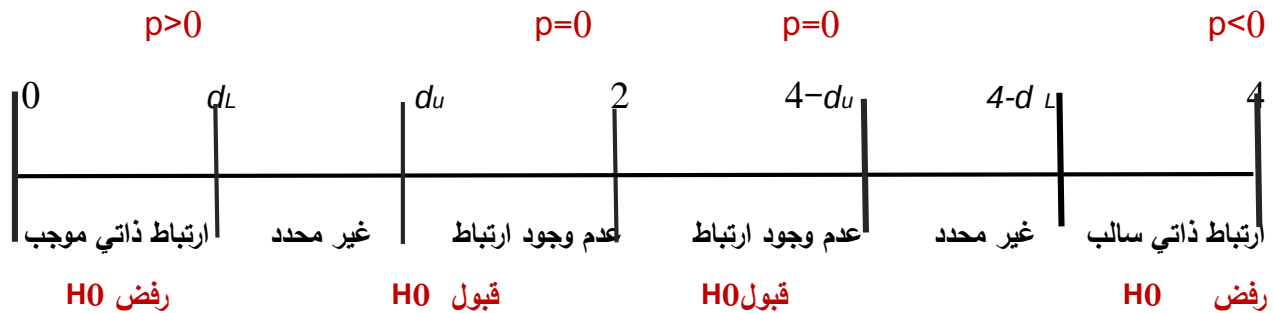
H0 : لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1 : يوجد ارتباط ذاتي.

¹محمد شيخي: طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص. 97.

ويوضح الشكل التالي قيم d (القيم المجدولة للاختبار)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى موجب أو سالب، أو تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

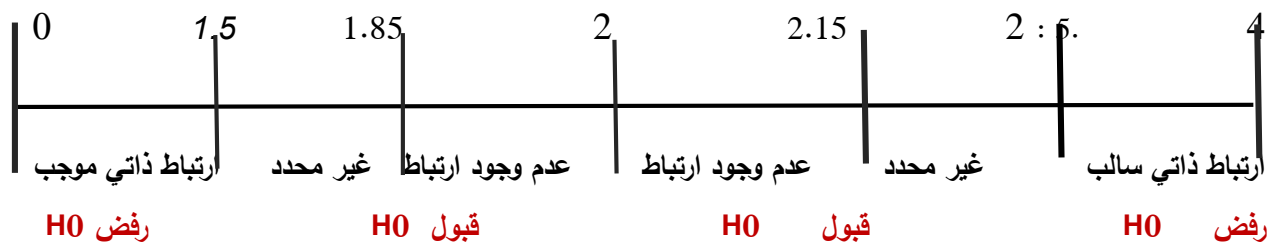
الشكل رقم (4-12): مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Watson



المصدر: محمد شيخي: طرق الاقتصاد القياسي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.99.

يتم الحصول على قيمة dL و du من جدول Durbin-Watson، حسب عدد المتغيرات المفسرة وعدد المشاهدات، وبالرجوع إلى μ نموذجنا المقدّر نجد أن قيمة Durbin-Watson هي 1.73 حسب برنامج الافيزر اما $du=1.85$ ، $dL=1.5$.

الشكل رقم (4-13): مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Watson في نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثة.

من الشكل يتضح ان قيمة Durbin-Watson محصورة بين 2 و du هذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي. وللتأكد من نتيجة اختبار Durbin-Watson سنقوم باختبار الارتباط الذاتي لبواقي السلاسل المقطعية باستخدام اختبار Breusch-Pagan LM Test وقد كانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-14): اختبار Breusch-Pagan

الاختبار	القيمة المحسوبة	درجة الحرية	الاحتمال
Breusch-Pagan LM Test	57.17204	66	0.7724

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (الملحق 9).

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال (Prob= 0.7724) أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي السلاسل المقطعية.

4.3. اختبار معنوية المعالم في المدى القريب (اختبار Wald)

وذلك لاختبار إمكانية انعدام أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع في المدى القريب.

الجدول رقم (4-15): اختبار Wald

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	8.438913	(3, 110)	0.0000
Chi-square	25.31674	3	0.0000
Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(5)	-0.108440	0.026390	
C(6)	-0.045498	0.015684	
C(7)	0.005678	0.021441	

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

نلاحظ من الجدول أن قيمة $Prob < 0.05$ يعني أنه لا يمكن أن تنعدم المعالم الثلاثة لمحددات كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية في المدى القريب.

مما سبق نستنتج أن النموذج خالي من مشاكل الاقتصاد القياسي وبالتالي فهو صالح للاستعمال.

4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات، فيما يلي جدول يلخص أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع في بعض الدراسات السابقة.

الجدول رقم (4-16): أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع حسب الدراسات السابقة

الدراسات	معدل العائد على الأموال الخاصة	معدل العائد على الأصول	مخاطر السيولة	مخاطر الائتمان	مخاطر الرفع المالي	مخاطر سعر الفائدة	حجم البنك	مخاطر التشغيل
سامر فخري	علاقة عكسية	علاقة طردية	علاقة طردية	علاقة عكسية *	-	علاقة عكسية	-	-
عماد سليمان	-	عدم وجود علاقة	-	علاقة عكسية	علاقة طردية	علاقة عكسية	عدم وجود علاقة	-
Ijaz Hussain Bokhari	عدم وجود علاقة	-	-	-	-	-	-	-
Gabriel O Abba	-	علاقة طردية	-	-	-	-	-	-
Pham Thi Xuan Thoa	-	-	علاقة طردية	-	عدم وجود علاقة	-	عدم وجود علاقة	-
Aly M Hewaidy	عدم وجود علاقة	-	علاقة عكسية	-	-	علاقة عكسية	-	-
Keynes Irawan	علاقة عكسية	علاقة طردية	عدم وجود علاقة	-	-	-	-	-
Ali Shingjergji,	عدم وجود علاقة	عدم وجود علاقة	-	-	-	-	علاقة طردية	-
Nada Dreca	علاقة طردية	علاقة عكسية	-	علاقة طردية	-	-	علاقة عكسية	-

المصدر: من إعداد الباحثة.

مما سبق تبين أن أحسن نموذج للتقدير هو نموذج التأثيرات الثابتة، لذلك سنعتمد عليه في شرح العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وأن قيمة معامل الارتباط R بلغ 0.831 مما يعني أن المتغيرات المفسرة

المدرسة تفسر ما نسبته 83.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (كفاية رأس المال)، وهي نسبة تعد جيدة في تفسير المتغير التابع، كما يعني وجود متغيرات أخرى تؤثر على كفاية رأس المال.

اختبار الفرضية الأولى: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال.

من الجدول رقم (4-10)، نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ -0.0752 عند مستوى معنوية 0.3437 وهو أكبر من 0.05، بمعنى أنه هناك علاقة عكسية لكن غير دالة إحصائياً وعليه يمكن رفض الفرضية الأولى القائلة بوجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال، وتتفق نتيجة دراستنا مع نتائج دراسة كل من Ijaz Hussain Bokhari و Ali Shingjergji و Aly M Hewaidy وتختلف مع نتائج دراسة كل من Nada Dreca و Keynes Irawan وسامر فخري.

وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث إذا كانت البنوك ترغب في الرفع من نسبة كفاية رأس المال أما عليها أن ترفع من رأس مالها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد على الأموال الخاصة أو تستثمر في أصول قليلة المخاطر، الأمر الذي يؤدي كذلك إلى انخفاض العائد على كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة. وما يميز البنوك الجزائرية هو تحقيقها لمعدل عائد على الأموال الخاصة منخفض نوعاً ما وهذا يرجع إلى انعدام المنافسة بين بنوك القطاع، بسبب سيطرة البنوك العمومية من جهة ومن جهة أخرى يعود انخفاضها إلى ارتفاع رأس المال، الذي عرفته بعض البنوك خلال فترة الدراسة من أجل الامتثال للقواعد الاحترازية والمتعلقة بتغطية المخاطر، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية.

اختبار الفرضية الثانية: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال.

من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 1.117 عند مستوى معنوية 0.034 وهو أقل من 0.05 وعليه يمكن قبول الفرضية الثانية، أي أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة كل من سامر فخري و Gabriel O Abba و Keynes Irawan وتختلف مع نتيجة كل من Ali Shingjergji و Nada Dreca .

وننتجنا تتوافق مع النظرية الاقتصادية والتي مفادها أن زيادة الربحية تؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال، وبالنسبة للبنوك محل الدراسة فكل زيادة في معدل العائد على الأصول ب 10% تؤدي إلى زيادة كفاية رأس

المال ب 11.17%. وما تم ملاحظته بعد تقييم القطاع المصرفي الجزائري هو تزايد معدل العائد على الأصول وهو أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع كفاية رأس المال.

اختبار الفرضية الثالثة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة على كفاية رأس المال.

من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 0.0646 عند مستوى معنوية 0.2566 وهو أكبر من 0.05، بمعنى وجود علاقة طردية غير دالة إحصائياً وعليه يمكن رفض الفرضية الثالثة، أي أنه لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة على كفاية رأس المال، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Keynes Irawan وتختلف مع نتيجة دراسة كل من سامر فخري ، Aly M Hewaidy و pham Thi Xuan Thoa.

تتفق نتيجتنا مع مقررات لجنة بازل التي لم تأخذ بعين الاعتبار مخاطر السيولة في حساب كفاية رأس المال، لكن مخاطر السيولة تعتبر من أهم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار في البنوك.

اختبار الفرضية الرابعة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على كفاية رأس المال.

من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ -0.1084 عند مستوى معنوية 0.001، وهو أقل من 0.05، وعليه يمكن رفض الفرضية الرابعة، وبما أن قيمة المعامل سالبة فهذا يعني وجود علاقة عكسية أي كلما ارتفعت مخاطر الائتمان انخفضت كفاية رأس المال، أي أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على كفاية رأس المال، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سامر فخري وعماد سليمان وتختلف مع دراسة Nada Dreca بمعنى أنه كلما ارتفعت مخاطر الائتمان قلت نسبة كفاية رأس المال في البنوك، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع المصرفي، وذلك لما ينتج عن مخاطر الائتمان من مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال. وكلما ارتفعت كفاية رأس المال ساهمت أكثر في حماية الودائع وبالتالي التخفيف من آثار مخاطر الائتمان.

وتتفق النتيجة التي تم التوصل إليها مع ما جاءت به مقررات لجنة بازل، وما يميز البنوك الجزائرية هو عدم تنوع المحفظة الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر القروض إضافة إلى ذلك سيطرة البنوك العمومية والتي معظم قروضها موجهة لتمويل الاقتصاد الوطني.

اختبار الفرضية الخامسة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر الرفع المالي على كفاية رأس المال

من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ -0.0454 عند مستوى معنوية 0.0045، وهو أقل من 0.05،

وعليه يمكن رفض الفرضية الخامسة، أي أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة معنوية لمخاطر الرفع المالي على كفاية رأس المال، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة Pham Thi Xuan Thoa ودراسة عماد سليمان.

وماميز القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة انخفاض معامل الرفع المالي وذلك راجع إلى أن نمو الأصول في القطاع كان أقل من نمو رأس المال، لذلك انخفاضه ساهم في ارتفاع كفاية رأس المال، الأمر الذي يثبت العلاقة العكسية بين هذه الأخيرة والرفع المالي.

فارتفاع الرفع المالي دلالة على ارتفاع المخاطر، وكلما ارتفعت نسبة الديون بمعدلات كبيرة مقارنة بالأموال الخاصة كان دليلاً أن أصول واستثمارات البنك يتم تمويلها بنسبة كبيرة من ودائع الجمهور والقروض الخارجية، ويصبح حينها رأس المال عاجزاً عن امتصاص أي خسائر غير متوقعة (عدم كفاية رأس المال)، ما ينجر عنه عجز عن سداد التزامات البنك اتجاه المودعين وهي الحالة التي تقود إلى انهيار البنك وإعلان إفلاسه. الأمر الذي دفع لجنة بازل الثالثة بتحديد معيار الرفع المالي كآلية للتحكم في المخاطر المصرفية.

اختبار الفرضية السادسة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر أسعار الفائدة على كفاية رأس المال
من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 0.0056 عند مستوى معنوية 0.7916، وهو أكبر من 0.05، وعليه يمكن رفض الفرضية السادسة، أي أنه لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر أسعار الفائدة على كفاية رأس المال، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من سامر فخري وعماد سليمان، وتختلف أيضاً عن النظرية الاقتصادية، ما ميز القطاع المصرفي الجزائري أن الأصول الحساسة لمخاطر سعر الفائدة أكبر من الخصوم الحساسة لنفس السعر أي أن الفجوة تفوق الواحد، أي أنها غير متوازنة ربما يكون أحد الأسباب التي منعت ظهور أثر مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال.

اختبار الفرضية السابعة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم البنك على كفاية رأس المال
من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 4.16 عند مستوى معنوية 0.9944، وهو أكبر من 0.05، وعليه يمكن رفض الفرضية السابعة، أي أنه لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم البنك على كفاية رأس المال، تتفق نتيجة دراستنا مع نتيجة دراسة Pham Thi Xuan Thoa وعماد سليمان وتختلف مع نتيجة دراسة كل من Aly M Hewaidy و Ali Shingjergji و Nada Dreca.

اختبار الفرضية الثامنة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمخاطر التشغيل على كفاية رأس المال

من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 2- عند مستوى معنوية 0.0920 وهو أكبر من 0.05، وعليه يمكن رفض الفرضية الثامنة، وهو ما يتنافى مع الواقع المصرفي، ومع ما نصت عليه مقررات لجنة بازل وما ميز القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة هو تزايد هذا النوع من المخاطر بسبب التطور في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم مؤشرات الصلابة المالية في القطاع المصرفي الجزائري، وأهمها كفاية رأس المال والتي تبين أنها تفوق الحد الأدنى المطلوب حسب المعايير الدولية، ومن أجل تحديد أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر عليها قمنا باختيار عينة من البنوك الخاصة والعمومية، على حسب توفر المعلومات؛

وتم اختبار تأثير بعض العوامل، عن طريق استخدام أحد أساليب الاقتصاد القياسي وهو نموذج البانل، وتم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر الائتمان، مخاطر الرفع المالي ومخاطر التشغيل وكفاية رأس المال، ووجود علاقة طردية بين هذه الأخيرة ومعدل العائد على الأصول، وعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأموال الخاصة وحجم البنك ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة.

الخلاصة

إن هدف الرقابة المصرفية هو حماية حقوق المودعين وتحقيق الاستقرار المالي وذلك عن طريق الرقابة على المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتعتبر كفاية رأس المال شرط ضروري لتحقيق السلامة المصرفية ومبدأ من مبادئ الرقابة الاحترازية وآلية لإدارة المخاطر، التي تهدف إليها لجنة بازل الدولية، وهامش الأمان لحماية المودعين.

وتقوم البنوك المركزية بجميع دول العالم بمراقبة هذا المؤشر للبنوك العاملة في اقتصادياتها بهدف الحفاظ على قدرتها على الاستمرار في العمل، والحفاظ على وجود رأس مال كافي لمقابلة أية التزامات طارئة، والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تبني هذا المبدأ في الرقابة المصرفية، لذلك حاولنا في بحثنا هذا تتبع أهم المراحل التي مرت بها البنوك الجزائرية في سبيل تطبيق المعايير العالمية لكفاية رأس المال، وبعد ذلك حاولنا تحديد أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر عليها واخترنا مجموعة من البنوك الخاصة والعمومية ولذلك توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بالجانب النظري والجانب التطبيقي نذكر منها مايلي:

1. النتائج

- يعد معيار كفاية رأس المال من الأساليب التي يتبعها البنك المركزي في مراقبة أنشطة البنوك، وأن الالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال يحقق الاستقرار في النظام المصرفي، ويعمل أيضا على تدعيم المركز المالي، ويساهم في التقليل من آثار المخاطر لهذا يمكن اعتباره آلية لإدارة المخاطر وأسلوبا احترازيا للرقابة المصرفية؛
- لم تكن لجنة بازل أول من اهتم بكفاية رأس المال بل كان يتم استخدامها قديما لكن بطريقة حساب مختلفة؛
- جاءت لجنة بازل الأولى لتوحيد المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتقوية الاستقرار المصرفي؛
- جاءت لجنة بازل الثانية لمعالجة نقاط الضعف التي أظهرها تطبيق بازل الأولى، حيث قدمت صورة أشمل للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، وذلك بإضافة مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان كأحد أهم العناصر التي يستند إليها حساب كفاية رأس المال؛
- تعتبر إدارة المخاطر محورا أساسيا لتحديد الملاءة المصرفية واستقرار النظام المالي، وذلك عن طريق تحديد المخاطر وقياسها وبالتالي الحد منها ومراقبتها والآليات التي يجب إتباعها لتجنبها، والتأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية؛
- جاءت لجنة بازل الثالثة لتكملة نقائص لجنة بازل الثانية التي كشفت عنها الأزمة المالية، حيث نصت بازل الثالثة على التحوط ضد المخاطر النظامية، وذلك بإضافة هامش يتعلق بحركة الدورة الاقتصادية،

كما قامت بإدراج معيار للسيولة ومعيار الرفع المالي من أجل تغطية المخاطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار سابقا؛

- يحاول بنك الجزائر مسايرة المعايير العالمية الحديثة خاصة في مجال الرقابة المصرفية لكن بنوع من التأخير، وتبنى مجموعة من القواعد الاحترازية أهمها الحد الأدنى لرأس المال، الاحتياطي الإلزامي، نسب توزيع وتقسيم المخاطر، مراقبة وضعيات الصرف ونظام ضمان الودائع ومن أجل مراقبة ومتابعة تطبيق هذه القواعد قام بإنشاء مصالح ذات أهمية بالغة في الرقابة المصرفية والمتمثلة في: مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع ومركزية الميزانيات؛
- اهتم معيار كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية بتغطية مخاطر الائتمان إلى غاية سنة 2014، حيث تم إدراج مخاطر التشغيل ومخاطر السوق وحدد أهم الشروط للتحوط لهذه المخاطر؛
- تم الاعتماد على طريقة التصنيف الخارجي لمخاطر القرض وذلك لانعدام أنظمة تصنيف داخلية؛
- ومن أجل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق مقررات لجنة بازل الثالثة قام بنك الجزائر ببعض الإجراءات من بينها، رفع الحد الأدنى من رأس المال، فرض نسبة المعامل الأدنى للسيولة، رفع المعامل الأدنى لكفاية رأس المال، تشكيل وسادة الأمان، تطبيق الرقابة استنادا لمعيار camels، حيث أصبحت الرقابة الميدانية تتم بطرق كمية ونوعية واستنادا لمؤشرات موحدة، وتطوير آليات الرقابة المكتبية من خلال الاعتماد على نظام معلومات سنة 2012 يسمى synoba يسمح بنقل المعلومات والتقارير المالية بصفة دورية تسمح بسرعة معالجتها؛
- بعد تحليل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية محل الدراسة اتضح ارتفاعها بمعدلات تجاوزت الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل وبنك الجزائر. كما لاحظنا أنها مرتفعة في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، وقد يعود تفوق البنوك الخاصة إلى كفاءتها وقدرتها على التحكم في نشاطها المصرفي خصوصا إذا علمنا أنها تعود لرأسمال أجنبي، من جهة أخرى فإن البنوك الخاصة لا تتعرض لحجم مخاطر كبير مقارنة بالبنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح القروض للمؤسسات العمومية، كما يعود أيضا إلى بداية نشاط بعض البنوك الخاصة في الفترة محل الدراسة الأمر الذي يؤدي إلى محدودية نشاطها التمويلي وبالتالي انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات 2015، 2014، 2016 و 2017 عرف انخفاضا مستمرا، ومع ذلك بقيت نتائج مرضية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أقوى للأموال الخاصة مقارنة بالنتائج في البنوك العمومية نتيجة ارتفاع رأس المال من أجل الامتثال للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية

المخاطر المصرفية وانخفاض نتائج البنوك الخاصة كما نلاحظ أنه مرتفع في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة ويرجع إلى استحواد البنوك العمومية على أكبر حصة في السوق؛

- العائد على الأصول متزايد خلال السنوات 2015، 2016 و 2017، ويرجع هذا التزايد إلى تزايد الأصول بالنسبة للبنوك العمومية وبالتالي تزايد نتائجها، وانخفاض الأصول في البنوك الخاصة وبالتالي انخفاض نتائجها، كما نلاحظ أنه مرتفع في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية ويرجع ذلك إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على توليد عائد من استخدام أصولها المقترضة مما يفسر المستوى الهام للقروض المتعثرة في أصولها؛

- الرفع المالي في البنوك العمومية في تناقص خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 ويرجع ذلك إلى أن نمو الأصول في البنوك العمومية أقل من نمو رأس المال، كما نلاحظ أنه أقل من البنوك الخاصة بكثير والذي عرف هذا الأخير تذبذبا خلال الفترة؛

- أما فيما يتعلق بالسيولة فقد عرفت انخفاضا مستمرا في السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، نتيجة انخفاض ودائع المحروقات، ثم ارتفعت ارتفاع طفيف في سنة 2017 في كل القطاع المصرفي نتيجة وضع آلية التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ الذي أدى إلى تحسن السيولة في القطاع المصرفي؛

- وجود علاقة عكسية لمعدل العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال لكن غير دالة إحصائيا وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وما يميز البنوك الجزائرية هو تحقيقها لمعدل عائد على الأموال الخاصة منخفض نوعا ما، وهذا يرجع إلى انعدام المنافسة بين بنوك القطاع بسبب سيطرة البنوك العمومية من جهة ومن جهة أخرى يعود انخفاضها إلى ارتفاع رأس المال الذي عرفته بعض البنوك خلال فترة الدراسة من أجل الامتثال للقواعد الاحترازية والمتعلقة بتغطية المخاطر، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية؛

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال ونتيجتنا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، والتي مفادها أن زيادة الربحية تؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال وبالنسبة للبنوك محل الدراسة، فكل زيادة في معدل العائد على الأصول ب 10% تؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال ب 11.17%. وما تم ملاحظته بعد تقييم القطاع المصرفي الجزائري هو تزايد معدل العائد على الأصول وهو أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع كفاية رأس المال؛

- وجود علاقة طردية غير دالة إحصائيا لمخاطر السيولة على كفاية رأس المال، تتفق نتيجتنا مع مقررات لجنة بازل، التي لم تأخذ بعين الاعتبار مخاطر السيولة في حساب كفاية رأس المال، لكن مخاطر السيولة تعتبر من أهم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار في البنوك؛
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على كفاية رأس المال، بمعنى أنه كلما ارتفعت مخاطر الائتمان قلت نسبة كفاية رأس المال في البنوك، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع المصرفي، وذلك لما ينتج عن مخاطر الائتمان من مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال. وكلما ارتفعت كفاية رأس المال ساهمت أكثر في حماية الودائع وبالتالي التخفيف من آثار مخاطر الائتمان، وتتفق النتيجة التي تم التوصل إليها مع ما جاءت به مقررات لجنة بازل، وما يميز البنوك الجزائرية هو عدم تنوع المحفظة الاستثمارية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر القروض إضافة إلى ذلك سيطرة البنوك العمومية والتي معظم قروضها موجهة لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية لمخاطر الرفع المالي على كفاية رأس المال، وما ميز القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة، انخفاض معامل الرفع المالي وذلك راجع إلى أن نمو الأصول في القطاع كان أقل من نمو رأس المال، لذلك انخفاضه ساهم في ارتفاع كفاية رأس المال، الأمر الذي يثبت العلاقة العكسية بين هذه الأخيرة والرفع المالي؛
- عدم وجود علاقة بين مخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال، وما ميز القطاع المصرفي الجزائري أن الأصول الحساسة لمخاطر سعر الفائدة أكبر من الخصوم الحساسة لنفس السعر، أي أن الفجوة تفوق الواحد أي أنها غير متوازنة ربما يكون أحد الأسباب التي منعت ظهور أثر مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال؛
- عدم وجود علاقة بين حجم البنك وكفاية رأس المال؛
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين مخاطر التشغيل وكفاية رأس المال، وهو ما يتماشى مع الواقع المصرفي، ومع ما نصت عليه مقررات لجنة بازل، وما ميز القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة هو تزايد هذا النوع من المخاطر بسبب التطور في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية.

2. التوصيات

- زيادة الاهتمام بإدارات مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر الرفع المالي بسبب العلاقة العكسية بين هذه المخاطر وكفاية رأس المال، وذلك لتمكين البنوك من متابعة تطبيق نسبة كفاية رأس المال؛
- تطوير نظم المعلومات المصرفية والتي تساعد في وجود إشارات الإنذار المبكر والتي من شأنها التنبؤ بالمخاطر المصرفية؛
- محاولة الإسراع في تطبيق مقررات لجنة بازل الثالثة والتي ستساهم في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في البنوك؛
- إنشاء مؤسسات التصنيف الائتماني المتخصصة في الجانب المصرفي والمالي تقوم بتقييم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجهاز المصرفي الوطني، لأن الحصول على التصنيف الائتماني يدعم مصداقية البنوك بين المستثمرين ويوفر قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثماري. كما أن تطبيق معيار كفاية رأس المال يعتمد بصفة أساسية على التصنيفات الائتمانية التي تصدرها هذه المؤسسات ويجب أن تتمتع هذه الأخيرة بالاستقلالية التامة، وأن يشرف عليها متخصصون مؤهلون للقيام بهذا النشاط ليتم الاستعانة بها في تحديد مستوى المخاطر وحساب كفاية رأس المال؛
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك الجزائرية من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام، خاصة بيانات نظام camels، الذي تم تبنيه سنة 2012 مع الحرص على الدقة والمصداقية في نشر وإعلان المعلومات؛ وبذلك فهي تحقق أحد دعائم مقررات لجنة بازل الثانية؛
- تكوين الموارد البشرية في بنك الجزائر في مجال تقييم البنوك والقيام باختبارات الأوضاع الضاغطة؛
- حث البنوك التجارية على المحافظة على نسب كفاية رأس المال تفوق الحد الأدنى المطلوب مع عدم المبالغة في ذلك من أجل تحقيق التوازن بين أهداف البنك، وضرورة قيامها بصياغة إستراتيجية واضحة لذلك مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر عليها بمعنى يجب متابعة مخاطر الائتمان والتشغيل ومخاطر الرفع المالي والتحوط لها؛
- تشجيع الصيرفة الإسلامية وإعادة النظر في القوانين التي تحكمها وذلك بالقيام بإصدار قانون نقد وقرض خاص بها وبإنشاء إدارة في بنك الجزائر متخصصة بالرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية، وذلك من أجل مراعاة طبيعة نشاطها، وطبيعة مخاطرها والاستفادة من المعايير الشرعية والرقابية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي كان دائما وراء تعديل

مقررات لجنة بازل بما يتناسب مع خصائص البنوك الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال؛

- إبعاد القطاع المصرفي عن السياسة، فقد كشفت السنوات الأخيرة على أن القطاع المصرفي الجزائري يخضع لتوجهات سياسية، الأمر الذي يؤثر على تطبيق القواعد الاحترازية، وهو ما يجعلها تبتعد عن القيام بدورها الحقيقي.

3. آفاق البحث

وبعد دراستنا للموضوع تبين لنا بأن هناك عدة جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث، وتصلح لأن تكون إشكاليات لدراسات وأبحاث يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية؛
- تطوير نموذج لكفاية رأس المال خاص بالبنوك الإسلامية؛
- أثر تطبيق كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثالثة على الأداء في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

.....الكتب.....

1. القرآن الكريم .
2. أحمد رضا: معجم متن اللغة، المجلد الخامس، مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، بيروت، 1960.
3. أحمد زهير شامية وآخرون: النقود والمصارف، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
4. أحمد عمر مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2008.
5. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
6. أكرم حداد، مشهور هذلول: النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
7. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي: حوكمة البنوك وأثرها في العائد والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
8. حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي: حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، دون سنة نشر.
9. خديجة عتيق: واقع التسويق المصرفي في البنوك وأثرها على رضا العملاء، دراسة ميدانية للبنوك التجارية الجزائرية، ط 1، دار خالد الحياياني للنشر والتوزيع، الأردن، 2016..
10. دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، 2013.
11. رضا صاحب أبو حامد: إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
12. سامر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
13. سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005.
14. شاكركم القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
15. صادق راشد الشمري: إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. طارق حماد عبد العال: إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007.
17. طارق حماد عبد العال: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003.
18. طارق حماد عبد العال: حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005.
19. طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة-، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.
20. الطاهر لطروش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

21. عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المصارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002.
22. عبد الرحمان قتيبة العاني: التمويل ووظائفه في البنوك التجارية والإسلامية دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
23. عبد الكريم طيار: الرقابة المصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.
24. عبد الكريم قندوز وآخرون: إدارة المخاطر، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
25. عبد الله حسن مسلم: إدارة التأمين والمخاطر، دار المعترف للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
26. عبد الله خبابة: الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
27. عبد المطلب عبد الحميد: الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
28. عصام عمر أحمد مندور: البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
29. مبروك رايس: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر.
30. محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008.
31. محمد الطاهر الهاشمي: المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، محمد شيخي: طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
32. محمد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية ومآزق بازل، دار الفكر والقانون للنشر، مصر، 2013.
33. مصطفى رشدي شبيحة: الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 1998.
34. منير هندي: الفكر الحديث في إدارة المخاطر، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.
35. موسى شقيري نوري وآخرون: إدارة المخاطر، إدارة المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
36. هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
37. هيل عجمي الجنابي: إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، دار المسار للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
38. وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دون سنة نشر.

.....الأطروحات والمذكرات.....

1. تهناني محمود محمد الزعابي: تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجيستر، فلسطين، 2008.
2. حبيب قنوني: الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

3. حمزة شودار : علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية، دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2016-2017.
4. حميد ستي: استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانيات التجارية لدول منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017.
5. حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
6. سمير ايت عكاش: تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
7. سهام شاوش اخوان: تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة 2007-2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
8. شهيناز بدرابي: تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل ، أطروحة دكتوراه ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
9. شوقي بورقبة: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.
10. شيماء يونس كاظم: أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997-2011، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنتس البريطانية فرع العراق، بغداد، 2014.
11. عبد الرزاق سلام: القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
12. عثمان الشريف عبد العزيز برعي: تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة 2005 - 2014، أطروحة دكتوراه في التأمين، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2016.
13. علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
14. فائزة لعرف: زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015.
15. محمد جبوري: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

16. محمد داود عثمان: أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
17. محمد يحيوي: تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017-2018.
18. محمد رضا بوسنة: تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
19. موسى عمر مبارك أبو محميد: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008.
20. ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل 2"، مذكرة ماجيستر، فلسطين، 2007.
21. نسيم جلولي: مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاق بازل 2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك، مذكرة ماجيستر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.
22. نور الدين بوكريد: أحكام الربح بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2006.
23. الويزة أوصغير: دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018.

.....الملتقيات.....

1. بلعوز بن علي، اليفي محمد: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006.
2. حسين بلعوز: إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 6 و 7 جوان 2005.
3. حسين بن العاربة: الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11 و 12 مارس 2008.
4. حسين سعيد: علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق"، المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية الجامعة الأردنية، الأردن، 6-7 أوت 2014.
5. حسين سعيد: إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني "المنعقد في طرابلس ليبيا بتنظيم: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، أفريل 2010.

6. سليمان ناصر: إتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، أيام 5 و 6 ماي 2009.
7. سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - ، جامعة الشلف، ديسمبر 2004.
8. سليمان ناصر: كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، ديسمبر 2013.
9. صالح رجب حماد: أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص: 8.
10. صالح مفتاح: أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 8 و 9 مارس 2005.
11. الطيب لحيلح: كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، 2005.
12. عبد الباسط محمد مصطفى جلال: اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان، مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، مركز برين باور، السودان، 2013.
13. عبد العزيز طيبة، مرامي محمد: بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، مارس 2008.
14. عبد القادر شاشي: معايير بازل للرقابة المصرفية، بازل 2، ملتقى الخدمات المالي والمصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل، 2010.
15. عبد الكريم نصر: مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-5/07/2007.
16. عمر شريقي: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف، 2009.
17. محمد الساسي الشايب، منصور بن زاهي: قراءة في مفهوم الكفايات التدريسية، ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
18. محمد بن بوزيان وآخرون: البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة : واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، ديسمبر، 2011.

19. محمد بن بوزيان، سوار يوسف: محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، أبريل، 2007.
20. محمد زيدان، حبار عبد الرزاق: متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، 11-12 مارس 2008.
21. منال منصور: إدارة المخاطر الائتمانية ووظائف المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009.
22. ميمي جديني: دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11 و 12 مارس 2008.
23. نعيمة بن العامر: المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر، 2004.
24. نوال بن عمارة: إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.

.....المجلات والنشرات.....

1. الراجحي المالية: بازل 3 نهج عملي، بحوث اقتصادية المملكة العربية السعودية أكتوبر، 2010.
2. إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
3. أحلام بو عبدلي، حمزة عمي السعيد: دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، غرداية، الجزائر، 2014.
4. أحمد طلفاح: مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005.
5. أحمد مداني: دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 10، جوان 2013.
6. أشرف حسني صالح عوض الله ، الجيلاني الطاهر الشريف: أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على العائد على حقوق المساهمين لدى شركة الحديد الأردن وشركاتها التابعة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 17، 2016.
7. البنك المركزي المصري: إدارة المخاطر في المستجدات العالمية مفاهيم وتحديات، منتدى اتحاد المصارف العربية بيروت لبنان، أبريل 2014.
8. تقرير صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004.

9. حمزة بلغالم، بلعزوز بن علي: العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري. دراسة قياسية (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2019.
10. حياة نجار: اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13، سطيف، 2013.
11. رقية بوحبضر، مولود لعراية: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23. العدد 2، 2010.
12. زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي: أثر التغيير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العراق، العدد 17، 2011.
13. الزين عمر الزين الأمين: تسعير الخدمات المصرفية وأثره على ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان بالتطبيق على البنك الإسلامي السوداني للفترة من (2007م - 2012م)، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15، 2015.
14. سليمان ناصر: المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 2014، 1.
15. سليمان ناصر، ادم حديدي: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، جوان 2015.
16. سمير أيت عكاش: التنظيم والرقابة البنكية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، الجزائر، 2014.
17. صادق أحمد عبد الله السبئي: إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، 2016.
18. صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004.
19. عابد بن عابد العبدلي: محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك، الإسلامي للتنمية جدة، المجلد 16، العدد 1.
20. عبد الرزاق حبار: تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة مسيلة، الجزائر، العدد 10، ديسمبر 2011.
21. عقبة الرضا، ريم غنام: دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد (2) 2005.
22. فاطمة رحال، نادية بلورغي: واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لبازل الثالثة، مصرف الراجحي الإسلامي نموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة كاي بالتعاون مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2015/6/24.
23. فلاح كوكش: أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جوان، 2012.

24. كمال عايشي: أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10 جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006.
25. اللجنة العربية للرقابة المصرفية: قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2015.
26. اللجنة العربية للرقابة المصرفية: متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، صندوق النقد العربي، ابوظبي، جوان 2003.
27. مالك الرشيد أحمد: مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35-2005.
28. محمد رتيعة: استخدام نماذج بيانات البائل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 2، سبتمبر 2014.
29. مصطفى عبد اللطيف: الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6، 2008.
30. معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت: ديسمبر 2012 السلسلة الخامسة، العدد 5.
31. منذر مرهج، عبد الواحد حمودة: تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السّوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2)، 2014.
32. وحدة تطبيق مقررات بازل 2: متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان، ورقة للمناقشة، البنك المركزي المصري.

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017.
4. التنظيم رقم 90-01-المؤرخ 7-04-1990-المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.
5. النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.
6. النظام رقم 92-02 المؤرخ بتاريخ 22 مارس 1992.
7. التعليم رقم 95-78 المؤرخ 26-12-1995 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.
8. التعليم رقم 74-94 الصادرة في: 29 نوفمبر 1994.
9. التعليم رقم 91-34 الصادرة في: 14 نوفمبر 1991.
10. النظام رقم 96-07 المؤرخ في 3 جويلية 1996 المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها.
11. النظام 97-04 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 يتعلق بنظام ضمان الودائع.
12. النظام النظام رقم 97-04 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997.

13. النظام 01-04 المؤرخ في 12 محرم 1425 الموافق 4 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.
14. النظام رقم 03-04 المؤرخ بتاريخ 4 مارس 2004 يتعلق بنظام ضمان الودائع.
15. النظام رقم 03-11 المؤرخ في ماي 2011 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك.
16. القانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.
17. النظام رقم 03-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018 يتعلق بالحد الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
18. النظام رقم 01-12 المؤرخ في 20 فيفري 2012 المتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها.
19. النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق ل 16 فبراير 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
20. التعليم رقم 01-16 المتضمنة تحديد نسبة العلاوة بموجب المساهمة في صندوق نظام ضمان الودائع المصرفية 21 فيفري 2016.
21. النظام رقم 04-04 المؤرخ في 19 جويلية 2004 يحدد النسبة المسماة معامل الأموال الخاصة والموارد.
22. الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010.
23. الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض.
24. النظام رقم 04-11 المؤرخ في 26 أوت 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، المادة 1.
25. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بتكوين الاحتياطي اللازم.

.....المواقع الالكترونية.....

1. أماني بورسلي: التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل 2، متاح على الموقع: <https://www.capstandards.com>.
2. حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر: القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل 2، متاح في الموقع <http://www.docudesk.com> تاريخ التحميل: 3-8-2015.
3. حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر: القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل 2، متاح في الموقع: <http://www.docudesk.com> تاريخ التحميل: 3-8-2015.
4. سيرين سميح أبو رحمة: اتفاق بازل الثانية، ماي 2008، متاح في الموقع: [WWW. Kantakji.com / Faih/Files / nanage/a-](http://WWW.Kantakji.com/Faih/Files/nanage/a-)
5. شاهين علي عبد الله، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة 2005. متاح في الموقع: [WWW. Kantakji. Com](http://WWW.Kantakji.Com) Consulté le:
6. موسوعة ويكيبيديا: (مفهوم كفاية رأس المال) على الموقع: www.ar.wikipedia.org
7. موقع البنك الخارجي الجزائري <http://www.bea.dz> -
8. موقع بنك التسويات الدولي <http://www.bis.org/bcbs/organigram>

2.المراجع باللغة الأجنبية

.....1.2.الكتب.....

1. Alain gauvin: **la nouvelle gestion des risques financiers**, dunod, paris, 2000.
2. Eric Lamarque: **gestion bancaire**, 2edition, dareios & Pearson education, France, 2008.
3. Michel Durbernet : **Gestion Actif-Passif et titrisation des service bancaire**, Economica, paris, 2000.
4. Michel-Henry Bouchet et Alice Guilhom:**intelligence économique des risques**, person èducation, France, 2007.
5. Pierre Vernimmen :**Gestion et politique de la banque**, Dalloz, Paris, 1981.
6. De Coussergues: **Gestion de la Banque: du Diagnostic à la Stratégie**, 3eme édition, Dunod, Paris, 2002.
7. Demaz, M : **value-at –risk et controle prudentiel des banques**, èducation Academia-Louvain, 2001.
8. Philippe Garsuault et Stéphane Primi:**la banque fonctionnement et stratégies**, Economica, Paris, 1995.
9. Sylviede coussergues:**Gestion de la banque du Diagnostic à la stratégie**, Dunod, Paris, 2002.

.....2.2.الملتقيات والمجلات.....

1. Abdelilah El Attar & Mohammed Amine Atmani: **L’impact des accords de Bâle III sur lesBanques**, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Dossier Spécial, maroc, Juin 2013.
2. Alain Trognon:**L’économétrie des panels en prespective**, cairn.info,vol 113, ISSN 0373–2630, décembre 2003.

3. Ali Shingjergji, Marsida Hyseni, **The Determinants of Capital Adequacy Ratio in the Albanian Banking System During 2007 – 2014**, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. III, Issue 1, Jan 2015.
4. Aly M Hewaidy, Husain Y Alyousef: **Bank-Specific and Macroeconomic Determinants of Capital Adequacy Ratio: Evidence from Kuwaiti Banks**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences , ISSN 1450-2275 Issue 99 August-November, 2018
5. Anne-claude creusot ; **présentation de l’outil d’évaluation des performances CAMEL**, BIM, N138, Novembre 2001.
6. Arab Banking Corporation(B.S.C): **Basel2-pillar3, disclosures**, 30 June 2009.
7. Article 448/80 du Plan Comptable Général Français.
8. Basel committee on banking supervision: **The New Basel Capital Accord**, bank of international settlements, 2001.
9. Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, June 2004.
10. Basel Committee on Banking Supervision: **Amendment to the capital accord to incorporate market risks**, bank for international settlements, 2005.
11. Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, June 2006.
12. Basel committee on banking supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, bank of international settlements, 2010
13. Basel Committee on Banking Supervision: **The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013.
14. Basel Committee On Banking Supervision, **A Brief History Of The Basel Committee**, Bank For International Settlement, October 2015, P5.
15. Basel Committee On Banking Supervision, **Revision To The Leverage Ration Framework**, Bank OfInternational Settlement, 2016.
16. Basle Capital Accord: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, July 1988•Updated to April 1998.
17. Board of governors of the federal reserve system:**the federal reserve system : purposes and function**, washington (d.c) , 2005.
18. BRI : **Convergence Internationale de la mesure et des normes de fonds propres**, Juin 2006.

19. Christl & Pribil: Guidelines on Bank Wide Risk Management: Internal Capital Adequacy Assessment Process, Oesterreichische Nationalbank, working paper, Vienna, February 2006.
20. David Murphy: **Under standing the Risk (The Theory and Practice of Financial Risk Management)**, Taylor and Francis Group, London, 2008
21. Financial Services Roundtable: Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks, 1999.
22. Gabriel O Abba, Ene Okwa: **Determinants of Capital Adequacy Ratio of Deposit Money Banks in Nigeria**, Journal of Accounting & Marketing, Volume 7 • Issue 2 • 1000271
23. Ijaz Hussain Bokhari, Syed Muhamad Ali: **Determinants of capital adequacy ratio in banking sector: an empirical analysis from Pakistan**, Academy of Contemporary Research journal, Volume 2, Issue 1, 2013 , Research Centre of Resource Mentors (RCRM), Pakistan.
24. Jaime Caruana : **Bâle III : vers un système financier plus sûr** ; 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010.
25. Keynes Irawan, Achmad Herlanto, **A study of Capital Adequacy Ratio and its Determinants in Indonesian Banks: A PANEL DATA Analysis**, International Journal of Management and Applied Science, ISSN: 2394-7926.
26. Malgorzata bialas, adrian solek : **evolution of capital adeccacy ratio**, economics and sociolgy, vol 3, n 2, 2010.
27. Mathias Dewatripont and others: **Balancing the banks: Global lessons from the financial crisis**, Princeton university press; UK, 2010.
28. Mehmet Mercan, Ismet Gocer, and others: **The Effect of Openness on Economic Growthfor BRIC-T Countries: Panel Data Analysis**, Eurasian Journal of Business and Economics 2013, 6 (11), 2 013.
29. Nađa Dreca, **Determinants of Capital Adequacy Ratio in Selected Bosnian Banks**, Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi EYİ 2013 Özel Sayısı.
30. Office of Statewide Project Management Improvement (OSPMI): **Project Risk Management**, Handbook, Second Edition, Sacramento, california, May 2007 .
31. Osama A. El-Ansary, Hassan M. Hafez, **Determinants of Capital Adequacy Ratio: an empirical study on Egyptian banks Corporate Ownership**, Control / Volume 13, Issue 1, 2015.

32. Pham Thi Xuan Thoa, Nguyen Ngoc Anh: **The Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of the Vietnamese Banking System in the Period 2011-2015** , VNU Journal of Science: Economics and Business, Vol. 33, No. 2 (2017)

.....المواقع الالكترونية.....

- 1- Abdul Awwal Sarker: **CAMELS Rating System in the context of Islamic Banking**, A proposed "S" for Shariah framework, p10, a partir le site d'internet; [www.ibtra.com/pdf/camel%20rating-ibtra 20 journal](http://www.ibtra.com/pdf/camel%20rating-ibtra%20journal)
- 2- El khamlichi bouchra, Contrôle Interne et Risques Bancaires : **Une Application au cas Marocain**, Revue de Gestion et d'Économie, jan. 2016, a partir le site d'internet: <http://revues.imist.ma/index.php?journal=jbe&page=article&op=view&path%5B%5D=4416>>.
- 3- Banque- crédit, **la comité de Bale** a partir le site d'internet: <http://www.banque-credit.org/pages/comite-de-Bale.html>, consulté le ..27.07.2016
- 4- Basel committee on banking supervision: **instruments eligible for inclusion in tier 1 capital**, a partir le site d'internet: [http:// www.bis.org/press/p981027.htm](http://www.bis.org/press/p981027.htm) 23/08/2018.
- 5- Commission fédérale des banques des petites et moyennes banques ainsi que des négociants en valeur mobilière, a partir le site d'internet : www.fimmas.ch/archive/bekf.
- 6- Finance-banque, <https://www.finance-banque.com/finance-hors-bilan.html>.
- 7- R. Alton Gilbert et Andrew Meyer, **The role of a Camel Dawng rade model in Bank Surveillance**, working paper series, Federal reserve Bank of ST. Louis, 2000. a partir le site d'internet : [WWW. Federal.reserve. Gov.](http://WWW.Federal.reserve.Gov)
- 8- Tihomir Hunjak and Drago Jakovcevic: **AHP based model for Bank Performance Evaluation and Rating**, Berne. Stwitzerland ISAHP, 2001, a partir le site d'internet : [WWW. Isahp. org/ 2001 proceeding/ papers](http://WWW.Isahp.org/2001proceeding/papers)

.....القوانين والتقارير.....

1. Les rapports annuels d' Arab Banking Corporation.
2. Les rapports annuels de BNP Paribas El Djazair
3. Les rapports annuels de Gulf Bank Algéria.
4. Les rapports annuels de Housing Bank Algéria.

5. Les rapports annuels de la Banque Al Baraka d'Algérie.
6. Les rapports annuels de la banque AL Salam d'Algérie.
7. Les Rapports annuels de la Banque de développement local d'Algérie.
8. Les rapports annuels de la Banque de L'Agriculture et du Développement Rural.
9. Les Rapports annuels de la Banque Extérieure d'Algérie.
10. Les Rapports annuels de la Banque nationale d'Algérie.
11. Les rapports annuels de la Société Générale d'Algérie.
12. Les rapports annuels du Trust Bank Algérie.
13. Règlement n° 08-04 du 23 décembre 2008, relatif au capital minimum des banques et établissement financiers exerçant en Algérie.
14. règlement n° 08-04 du 23 décembre 2008, relatif au capital minimum des banques et établissement financiers exerçant en Algérie.

الملاحق

الملحق رقم (1): نموذج التصريح بالأموال الخاصة

نموذج 1003		عناصر حساب نسبة تغطية المخاطر (بآلاف الدينار)	
اسم المؤسسة			
البنك أو المؤسسة المالية:			
اليوم	الشهر	السنة	
2-أموال خاصة تكميلية			
118			. احتياطات وفوارق إعادة التقييم
119			. عناصر تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 2 من التعليمات رقم 74-
120			94 لبنك الجزائر
			. سندات وقروض مساندة تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 3 من التعليمات
			رقم 94 - 74 لبنك الجزائر
121	D		مجموع أولي
122	E		سندات وقروض مساندة تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 5 من التعليمات
			رقم 74 - 94 لبنك الجزائر
			. حصص مقبولة من الأموال الخاصة التكميلية إذا كان:
	F		$(F = C)$ فإن $2 < C/2 < E$ وإذا كان، $(F = E)$ فإن $C/2 > E$
123	G		. المجموع قبل التحديد الإجمالي:
124			. حصة الأموال الخاصة التكميلية المقبولة فيا لأموال الخاصة:
	H		إذا كان $(C > G)$ فإن $(H = G)$ وإذا كان $(C < G)$ فإن $(H = C)$
125			الأموال الخاصة التكميلية
3. تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية			
140	i		. مساهمات في البنوك والمؤسسات المالية
141	j		. ديون مساندة على البنوك والمؤسسات المالية
142	k		. مجموع المساهمات والحقوق واجبة التخفيض
143	P		الأموال الخاصة الصافية $(C + H - K)$

المصدر: ملحق رقم 1 من التعليمات رقم 94- 74.

الملحق رقم (2): نموذج الأصول المرجحة بالمخاطر

حساب الأصول المرجحة بالمخاطر (بآلاف الدينار)

نموذج 1001

اسم المؤسسة

البنك أو المؤسسة المالية:

الرمز	المبلغ الإجمالي	مؤونات واهتلاكات	الضمانات (3)	المبلغ الصافي	معامل الترجيح (5)	المخاطر المرجحة (6)
	(1)	(2)		(4)		
				3-2-1=4		5*4=6
201					%0	
202					%0	
203					%0	
204					%0	
					%5	
205					%20	
206					%100	
207					%100	
208						
209						
210					%5	
211					%20	
212					%100	
213						

المصدر:

ملحق رقم 2 من التعليمات رقم 94-74.

الملحق رقم (3): نموذج التصريح بالالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر

نموذج 1002									
حساب الالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر (بآلاف الدينار)									
اسم المؤسسة									
البنك أو المؤسسة المالية:.....									
اليوم الشهر السنة									
الرمز	المبلغ الإجمالي (1)	المؤنات (2)	الضمانات المستلمة (3)	الضمانات الممنوحة (4)	المبلغ الصافي 5=4-3-2-1	معامل الترجيح % (6)	مخاطر القرض 7=6×5	معامل الترجيح % (8)	المخاطر المرجحة 9=8×7
301	1	عناصر خارج الميزانية ذات الخطر الضعيف				0			0
302	التزامات على:					20			0
303	الإدارة المركزية					20			0
304	الإدارة المحلية					20			0
305	بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية					20			5
306	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالجزائر					20			20
307	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالخارج					20			100
308	الزبائن								
309	2.عناصر خارج الميزانية ذات الخطر المتوسط								
310	التزامات على:					50			-
311	الإدارة المركزية					50			-
312	الإدارة المحلية					50			-
313	بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية					50			5
314	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالجزائر					50			20
315	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالخارج					50			100
316	الزبائن								
317	2.عناصر خارج الميزانية ذات الخطر المرتفع					100			-
318	التزامات على:					100			-
319	الإدارة المركزية					100			
320	الإدارة المحلية					100			5
	بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية					100			20
	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالجزائر					100			100
	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالخارج					100			
	الزبائن								
	المجموع M								

المصدر: ملحق رقم 3من التعليمات رقم 94-74.

الملحق رقم (4): بيانات الدراسة قبل المعالجة

البنك	السنوات	ca	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8
المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية	2007	0,19	0.25	0.03	0.1414	0,44	8,98	1.37	17.41	194710
	2008	0,31	0.15	0.0199	0.1425	0,43	7,33	1.17	17.34	241100
	2009	1,09	0.12	0.021	0.0922	0,21	4,01	1.44	17.63	265882
	2010	0,92	0.09	0.025	0.1075	0,28	3,34	1.42	17.55	297873
	2011	0,86	0.07	0.022	0.1183	0,26	3,11	1.37	17.55	315382
	2012	0,92	0.09	0,035	0.1094	0,31	3,18	1.39	17.67	361462
	2013	0,49	0.08	0.03	0.129	0,35	3,12	1.39	17.9	400540
	2014	0,36	0.09	0.03	0.1403	0,52	3,27	1.48	17.74	445515
	2015	0,3	0.08	0.03	0.1978	0,78	4,2	1.22	18.02	498100
بنك الاسكان	2016	0,29	0.08	0.03	0.1889	0,81	4,26	1.06	18.07	528211
	2017	0,29	0.1	0.03	0.2115	0,78	5,25	0.98	18.33	559961
	2007	na	0.0391	0.012	0,36	na	3,47	0.85	16.13	na
	2008	na	0.764	0.0233	0,1627	na	3,1	1.65	16.07	na
	2009	1,5217	0.0042	0.002	0.0948	na	1,84	2.3	16.75	102670
	2010	1,3719	0.0485	0.0234	0.0823	0,31	2,3	1.87	17.03	131140
	2001	0,9702	0.0963	0.0394	0.0904	0,35	2,58	1.87	17.22	169115
	2012	0,6115	0.1132	0,035	0.1346	0,48	3,18	1.67	17.51	241900
	2013	0,5703	0.1071	0.0332	0.2872	0,50	3,22	1.08	17.64	348150
بنك البركة	2014	0,3592	0.1134	0.0403	0.357	0,73	3,62	0.09	17.86	430595
	2015	0,3183	0.09	0.0328	na	na	na	na	18.07	444780
	2016	0,817	na	na	na	na	na	na	18,12	450717
	2017	0,817	na	na	na	na	na	na	18,25	
	2007	0,2558	0.244	0.0259	0.2253	0,42	9,39	0.86	17.84	311500
	2008	0,1585	0.3577	0.0416	0.1611	0,78	8,08	0.96	18.09	400600
	2009	0,1591	0.2323	0.0334	0.3391	0,07	6,02	0.79	18.41	563650
	2010	0,2559	0.1908	0.0296	0.4697	0,50	6,56	0.62	18.6	680050
	2011	0,2625	0.1971	0.0298	0.5098	0,47	6,66	0.57	18.7	917700
بنك	2012	0,1509	0.2021	0.0295	0,53	0,43	7,08	0.68	18.83	1053250
	2013	0,2496	0.1866	0.0266	0,5	0,05	7,07	0.68	18.87	1166550
	2014	0,2191	0.1891	0.0269	0.4586	0,52	7,05	0.84	18.9	1192500
	2015	0,1637	0.1858	0.0209	0.4647	0,56	8,52	1.34	19.09	1175950
	2016	0,183	0.178	0.0189	0.4274	0,60	9,04	0.61	19.16	1152559
	2017	0,1215	0.1983	0.0143	0.4006	0,62	na	0.72	19.33	1191508
	2007	0,1572	0.2446	0.0225	0.0832	0,00	10,52	1.08	18.15	342220
	2008	0,1863	0.2828	0.0253	0.0924	0,00	11,64	1.14	18.68	544250
	2009	0,1839	0.2554	0.0249	0.104	0,51	9,23	1.14	18.77	807115
بنك	2010	0,1681	0.242	0.0261	0.1236	0,55	9,33	1.47	18.93	1090875
	2011	0,1763	0.2567	0.0292	0.1557	0,60	8,39	1.11	18.97	1375090

بي ن بي	2012	0,1809	0.2093	0.024	0.2604	0,54	9,18	1.08	19.15	1646965
	2013	0,1614	0.1626	0.0174	0.1692	0,58	9,73	1.03	19.27	1851313
	2014	0,1456	0.1753	0.0178	0.1454	0,62	10,19	0.88	19.35	1949973
	2015	0,1188	0.1339	0.0147	0.1911	0,80	9,08	0.92	19.35	19344108
	2016	0,142	0.1212	0.0146	0.2254	0,36	8,26	1.01	19.33	1955060
	2017	0,162	na	na	na	0,00	na	na	19,33	1971174
سوسيتي جنرال الجزائر	2007	0,1137	0.2185	0.0117	0.2382	0,45	15,19	1.09	18.25	357470
	2008	0,0941	0.2312	0.0147	0.134	0,53	14,16	1.23	18.51	607185
	2009	0,1823	0.1823	0.0196	0.1999	0,51	7,58	0.98	18.86	1021880
	2010	0,1923	0.1615	0.0218	0.1669	0,58	7,26	1.09	18.88	1362155
	2011	0,1649	0.1886	0.0268	0.211	0,59	6,87	1.05	18.93	1655895
	2012	0,1816	0.2009	0.028	0.2609	0,53	7,49	0.97	19.12	1839810
	2013	0,1925	0.1466	0.0186	0.3156	0,50	8,08	0.88	19.22	2076340
	2014	0,1678	0.176	0.022	0.3325	0,60	8	0.8	19.31	2209860
	2015	0,1272	0.1206	0.0177	0.2011	0,78	6,76	1.22	19.33	2167685
	2016	0,157	0.1357	0.0188	0.2314	na	7,21	0.89	19.51	2156153
	2017	0,157	na	na	na	na	na	na	19,6	2300568
نرست بنك	2007	na	0.131	0.0409	0.1943	na	2,73	1.35	16.15	94276
	2008	na	0.202	0.0607	0.1878	na	3,81	0.98	16.69	137281
	2009	0,3096	0.1031	0.0351	0.1952	0,67	2,59	1.32	17.21	175493
	2010	0,4138	0.1712	0.0691	0.1899	0,88	2,39	1.47	17.31	263387
	2001	0,44	0.0663	0.0299	0.1392	1,06	2,06	1.52	17.22	413276
	2012	0,6232	0.0695	0.034	0.2291	0,75	2,05	1.36	17.41	541415
	2013	0,4434	0.0778	0.0364	0.1355	0,93	2,25	1.42	17.52	535177
	2014	0,4022	0.0873	0.0376	0.1257	0,98	2,41	1.45	17.61	507374
	2015	0,3378	0.0915	0.0353	0.141	1,02	2,49	1.36	17.69	492168
	2016	0,3466	0.0526	0.0205	0.1011	1,11	2,49	0.96	17.7	549996
	2017	0,2772	0.0578	0.0181	0.0995	1,08	3,21	0.71	18	537576
بنك السلام	2007	na	na	na	na	na	na	0.63	na	na
	2008	na	-0.0336	-0,0306	0,7611	na	1,1	0.6	15.85	na
	2009	4,1115	-0.0411	-0,0322	0,7798	0,14	1,41	1.08	16.4	na
	2010	5,051	-0.0066	-0,0039	0,619	0,13	1,54	1.05	16.72	na
	2011	0,7815	0.0901	0,0416	0.3772	0,51	2,39	1.15	17.02	41865
	2012	0,5813	0.1026	0,0388	0.3223	0,58	2,77	1.16	17.3	151265
	2013	0,391	0.101	0,035	0.2536	0,79	2,98	0.9	17.49	291175
	2014	0,3963	0.1003	0,0365	0.309	0,94	2,53	0.85	17.4	460750
	2015	0,3947	0.0208	0,0078	0.3906	0,89	2,78	0.85	17.52	494255
	2016	0,4584	0.0688	0,023	0.3563	0,64	3,38	0.84	17.78	454775
	2017	0,33	0.0691	0,0137	0.4062	0,60	5,02	0.69	18.26	392145
	2007	0,2809	0.1573	0.036	0.171	0,82	44,35	0.83	16.49	53860
	2008	0,1861	0.24	0.0391	0.1207	0,87	6,14	1.43	17.12	79095
	2009	0,279	0.138	0.031	0.3528	0,51	3,85	0.99	17.65	179420

بنك الخليج	2010	0,4121	0.184	0.04	0.4503	0,48	4,39	0.81	17.86	356685
	2001	0,3185	0.21	0.03	0.2793	0,48	5,24	0.102	18.13	562735
	2012	0,2141	0.23	0.04	0.3014	0,60	6,18	0.99	18.47	764900
	2013	0,1985	0.31	0.04	0.3366	0,60	6,95	0.83	18.75	1026490
	2014	0,164	0.22	0.026	0.3406	0,65	8,18	0.78	18.99	1320305
	2015	0,1441	0.172	0.022	0.2782	0,81	7,34	0.76	18.99	1533145
	2016	na	0.111	0.015	0.156	0,76	7,27	0.88	19.05	1599984
	2017	na	na	na	0.2392	0,76	8,65	0.78	19.36	1594137
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2007	na	-0.2209	-0.0129	0,2107	na	33,19	0.79	20.2	na
	2008	na	0.1773	0.0063	0,1671	na	25,52	0.85	20.4	na
	2009	0,1172	0.0409	0.0016	0,2215	0,44	26,32	0.79	20.53	na
	2010	0,1221	0.295	0.0132	0,1627	0,32	19,27	0.87	20.51	3071510
	2011	0,1807	0.2083	0.0117	0.1757	0,34	16,73	0.95	20.64	3083715
	2012	0,1775	0.0954	0.0059	0.1958	0,40	15,59	0.85	20.7	3197725
	2013	0,1522	0.0794	0.0049	0.1871	0,41	16,8	0.86	20.83	3801580
	2014	0,1363	0.0891	0.0049	0.1786	0,38	16,58	0.81	21.04	4485975
	2015	0,117	0.0787	0.0043	0.2377	0,46	15,35	0.93	20.99	4962025
	2016	0,2299	0.0897	0.0076	0.1567	0,43	10,17	na	20.96	5591966
	2017	na	na	na	na	na	na	na	na	na
بنك التنمية المحلية	2007	na	0.0478	0.0021	0.2369	0,00	17,23	1.08	19.37	819400
	2008	na	0.038	0.0028	0.3408	0,00	11,53	1.14	19.54	1335300
	2009	0,3137	0.0661	0.0058	0.3049	0,47	11,23	1.14	19.67	1441250
	2010	0,1982	0.0251	0.002	0.2617	0,49	14,34	1.47	19.74	1652600
	2011	0,1581	0.0664	0.0047	0.2994	0,50	13,96	1.11	19.88	1695350
	2012	0,1276	0.0636	0.0047	0.1612	0,62	13,29	1.08	19.93	1967400
	2013	0,0995	0.0619	0.0043	0.1588	0,67	15,36	1.03	20.15	1745150
	2014	0,0848	0.0454	0.0028	0.2179	0,67	17,07	0.88	20.37	1978750
	2015	0,1202	0.1099	0.0086	0.1661	0,07	10,21	0.92	20.51	2155450
	2016	0,1466	0.1984	0.0191	0.1057	0,81	8,39	1.01	20.56	2773629
	2017	na	na	na	na	na	na	na	na	4011405
البنك الخارجي الجزائري	2007	na	0.3016	0.0092	0,1552	na	30,56	1.1	21.47	5233860
	2008	na	0.244	0.01	0,1087	na	20,83	0.82	21.59	5734550
	2009	0,28	0.2575	0.0149	0,0657	0,20	14,67	1.2	21.5	6298285
	2010	0,2958	0.1228	0.0084	0,0855	0,22	14,5	1.07	0.2158	7228220
	2011	0,3436	0.1721	0.0121	0.0405	0,20	14	1.06	21.69	7352830
	2012	0,382	0.1774	0.0144	0.0449	0,26	10,86	1.04	21.55	7058990
	2013	0,3002	0.0984	0.0095	0.0937	0,37	9,91	0.95	21.47	6086470
	2014	0,2716	0.1305	0.0127	0.1848	0,33	10,58	0.94	21.67	6537450
	2015	0,2408	0.1367	0.0128	0.2002	0,39	7,9	0.89	21.67	7589770
	2016	0,2286	0.1285	0.0134	0.1405	0,61	7,39	0.86	21.67	8842994
	2017	0,2253	0.1775	0.0183	0.1782	0,59	5,56	0.87	21.86	10925181
	2007	0,1593	0.2088	0.0083	0.2399	0,78	8	0.86	13.73	2178558

البنك الوطني الجزائري	2008	0,1096	0.2188	0.0104	0.06	1,09	8,39	0.91	13.92	3575786
	2009	0,1651	0.2291	0.0177	0.0683	0,62	6,96	1.05	14.05	4314846
	2010	0,2577	0.2198	0.0247	0.0657	0,47	6,51	1.06	14.17	5268993
	2011	0,242	0.1895	0.0229	0.085501	0,42	7,26	1.05	14.29	6535265
	2012	0,191	0.1329	0.0148	0.0652	0,70	6,88	1.13	14.53	7470430
	2013	0,1882	0.1303	0.0143	0.1196	0,57	7,69	1.11	14.59	8679990
	2014	0,1695	0.1142	0.0124	0.1403	0,69	7,97	1.11	14.77	9982925
	2015	0,1423	0.0987	0.0108	0.1214	0,69	5,74	0.98	14.81	11587634
	2016	0,1755	0.0962	0.011	0.1198	0,83	6,83	1.15	14.86	14212191
	2017	0,2827	0.0837	0,0106	0.1074	0,88	4,04	1.08	14.85	14212191

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، بنك سكوب.

الملحق رقم(5): بيانات الدراسة بعد المعالجة

البنك	السنوات	CA	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8
المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية	2007	0.6602	0.25	0.03	0.1414	0.44	2.19	1.37	17.41	441.25
	2008	0.7461	0.19	0.0199	0.14125	0.43	1.99	1.17	17.34	491.01
	2009	0.7870	0.12	0.021	0.0922	0.21	1.38	1.44	17.63	515.63
	2010	0.7870	0.09	0.025	0.1075	0.28	1.20	1.42	17.55	545.77
	2011	0.7870	0.07	0.022	0.1183	0.26	1.13	1.37	17.55	561.58
	2012	0.7870	0.09	0.03	0.1094	0.31	1.15	1.39	17.67	601.21
	2013	0.8366	0.08	0.03	0.129	0.35	1.13	1.39	17.9	632.88
	2014	0.7745	0.09	0.03	0.1402	0.52	1.18	1.48	17.73	667.46
	2015	0.7400	0.08	0.03	0.1978	0.78	1.43	1.22	18.02	705.76
	2016	0.7338	0.08	0.03	0.1889	0.81	1.44	1.06	18.07	726.78
	2017	0.7338	0.1	0.03	0.2125	0.78	1.65	0.98	18.32	748.30
بنك الاسكان	2007	0.7870	0.0391	0.012	0.36	0.31	1.24	0.85	16.13	1572.35
	2008	0.7870	0.0764	0.0233	0.1627	0.31	1.13	1.065	16.07	1572.35
	2009	0.7870	0.042	0.002	0.0948	0.31	0.60	1.3	16.75	320.42
	2010	0.7858	0.0485	0.0235	0.023	0.31	0.83	1.087	17.03	362.13
	2011	0.7870	0.0963	0.0394	0.0904	0.35	0.94	1.087	17.22	411.23
	2012	0.8842	0.1132	0.035	0.1346	0.48	1.15	1.067	17.51	491.83
	2013	0.8690	0.1072	0.0335	0.2872	0.5	1.16	1.08	17.65	590.0
	2014	0.7741	0.1134	0.0403	0.357	0.73	1.28	0.9	17.86	656.19
	2015	0.7870	0.09	0.0328	0.261	0.474	1.068	1.42	18.07	666.91
	2016	0.7870	0.076	0.035	0.261	0.474	1.068	1.42	18.12	671.35
	2017	0.7870	0.076	0.035	0.216	0.474	1.06	1.42	18.25	1572.35
	2007	0.7111	0.244	0.0259	0.2253	0.42	2.23	0.86	17.84	558.12
	2008	0.6309	0.3577	0.0416	0.1622	0.78	2.08	0.96	18.09	632.92
	2009	0.6315	0.2323	0.0334	0.3391	0.7	1.79	0.78	18.41	750.7
	2010	0.7112	0.1908	0.0296	0.221	0.5	1.88	0.62	18.6	824.65

بنك البركة	2011	0.7157	0.1971	0.0298	0.221	0.47	1.89	0.57	18.7	957.96
	2012	0.6232	0.2021	0.0295	0.221	0.43	1.9	0.68	18.82	1026.27
	2013	0.7068	0.1866	0.0266	0.221	0.5	1.95	0.68	18.87	1080.06
	2014	0.6841	0.1891	0.0269	0.221	0.52	1.95	0.84	18.9	1092.016
	2015	0.6360	0.1858	0.0209	0.221	0.56	2.14	1.34	19.09	1084.41
	2016	0.6540	0.178	0.0189	0.221	0.6	2.2	0.61	19.16	1073.5
	2017	0.5903	0.1983	0.0143	0.221	0.62	2.021	0.72	19.32	1091.56
بنك بي ن بي	2007	0.6296	0.2446	0.0225	0.0832	0.57	2.35	1.08	18.15	584.9
	2008	0.6569	0.2828	0.0253	0.0924	0.57	2.45	1.14	18.68	737.73
	2009	0.6548	0.2553	0.0249	0.104	0.51	2.22	1.14	18.77	898.39
	2010	0.6403	0.242	0.02610	0.1236	0.55	2.23	1.47	18.93	1044.44
	2011	0.6479	0.2567	0.0292	0.1557	0.6	2.12	1.11	18.97	1172.64
	2012	0.6521	0.2093	0.024	0.2604	0.54	2.21	1.08	19.15	1283.34
	2013	0.6338	0.1626	0.0174	0.1692	0.58	2.27	1.03	19.27	1360.62
	2014	0.6177	0.1753	0.0178	0.1454	0.62	2.32	0.88	19.35	1396.41
	2015	0.5870	0.1339	0.0147	0.1911	0.8	2.2	0.92	19.35	1572.35
	2016	0.6138	0.1212	0.0146	0.2254	0.36	2.11	1.01	19.32	1398.2
سوسيتي جنرال الجزائر	2007	0.5806	0.2185	0.0117	0.2382	0.45	2.7	1.09	18.25	597.88
	2008	0.5538	0.2312	0.0147	0.134	0.53	2.65	1.23	18.51	779.22
	2009	0.6534	0.1823	0.0196	0.199	0.51	2.02	0.98	18.86	1010.88
	2010	0.6622	0.1615	0.0218	0.1669	0.58	1.98	1.09	18.88	1167.11
	2011	0.6372	0.1886	0.0268	0.211	0.59	1.92	1.05	18.93	1286.81
	2012	0.6527	0.2009	0.028	0.2609	0.53	2.013	0.97	19.12	1356.3
	2013	0.6623	0.1466	0.0186	0.3156	0.5	2.089	0.88	19.22	1440.9
	2014	0.64002	0.176	0.022	0.3325	0.6	2.079	0.8	19.31	1486.5
	2015	0.5972	0.1206	0.0177	0.2011	0.78	1.91	1.22	19.32	1472.3
	2016	0.6294	0.1357	0.0188	0.2314	0.563	1.97	0.89	19.51	1468.38
نرست بنك	2007	0.7947	0.1313	0.0409	0.1943	0.568	1.004	1.35	16.15	307.043
	2008	0.7947	0.202	0.0207	0.1878	0.568	1.33	0.98	16.95	370.51
	2009	0.74593	0.1031	0.0351	0.1952	0.67	0.95	1.32	17.21	418.91
	2010	0.8020	0.1712	0.0207	0.1899	0.88	0.87	1.47	17.31	513
	2011	0.8144	0.0663	0.0299	0.1392	0.568	0.72	1.52	17.22	642.86
	2012	0.8884	0.0695	0.035	0.2291	0.75	0.71	1.36	17.41	735.80
	2013	0.8160	0.0778	0.0364	0.1355	0.568	0.81	1.42	17.52	731.55
	2014	0.7963	0.0873	0.0376	0.1257	0.568	0.74	1.45	17.62	712.30
	2015	0.7623	0.0915	0.0353	0.141	0.568	0.91	1.36	17.69	701.5
	2016	0.7672	0.0526	0.0205	0.1011	0.568	0.91	0.95	17.7	741.61
	2017	0.7256	0.0578	0.0181	0.0995	0.568	1.166	0.71	17	733.195
	2007									
	2008	0.7851	-0.0336	0.0207	0.221	0.58	0.09	0.6	15.85	1572.35

بنك السلام	2009	0.7870	-0.0411	0.0207	0.221	0.568	0.34	1.08	16.4	1572.35
	2010	0.7870	0.0066	-0.0039	0.221	0.568	0.43	1.05	16.73	1572.3
	2011	0.7859	0.0901	0.0416	0.221	0.51	0.87	1.15	17.02	204.60
	2012	0.8731	0.1026	0.0388	0.3223	0.58	1.01	1.16	17.3	388.92
	2013	0.7907	0.101	0.035	0.2536	0.79	1.091	0.9	17.48	539.60
	2014	0.7934	0.1003	0.0365	0.309	0.568	0.92	0.85	17.4	678.78
	2015	0.7926	0.0208	0.0078	0.221	0.89	1.02	0.85	17.52	703.032
	2016	0.8228	0.0688	0.023	0.3563	0.64	1.21	0.84	17.78	674.3
	2017	0.7579	0.0691	0.0137	0.221	0.6	1.61	0.69	18.26	626.21
بنك الخليج	2007	0.7280	0.1573	0.036	0.171	0.82	1.47	0.83	16.48	232.07
	2008	0.6568	0.24	0.0391	0.1207	0.87	1.81	1.43	17.12	281.23
	2009	0.7267	0.138	0.031	0.3528	0.51	1.34	0.99	17.65	423.5
	2010	0.8012	0.184	0.04	0.221	0.48	1.47	0.81	17.86	597.2
	2011	0.75123	0.21	0.03	0.2793	0.48	1.65	1.01	18.13	750.1
	2012	0.6802	0.23	0.04	0.3014	0.6	1.82	0.99	18.47	874.5
	2013	0.66748	0.31	0.04	0.33666	0.6	1.938	0.83	18.75	1013.15
	2014	0.6363	0.22	0.026	0.3406	0.65	2.101	0.78	18.98	1149.04
	2015	0.6161	0.172	0.022	0.2782	0.81	1.99	0.76	18.98	1238.20
	2016	0.70282	0.111	0.015	0.156	0.76	1.98	0.88	19.05	1264.9
	2017	0.7028	0.197	0.032	0.2392	0.76	2.157	0.78	19.36	1262.59
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2007	0.6264	0.1371	0.0129	0.2107	0.397	2.70	0.79	20.2	1572.35
	2008	0.6264	0.1773	0.0063	0.1671	0.397	2.709	0.85	20.4	1572.35
	2009	0.5851	0.0409	0.0016	0.2215	0.44	2.79	0.79	20.53	1572.35
	2010	0.591	0.295	0.0132	0.1627	0.32	2.958	0.87	20.51	1752.57
	2011	0.651	0.2083	0.0117	0.1757	0.34	2.81	0.95	20.64	1756.05
	2012	0.6490	0.0954	0.0059	0.1958	0.4	2.74	0.85	20.7	1788.21
	2013	0.6246	0.0794	0.0049	0.1871	0.41	2.82	0.86	20.82	1949.76
	2014	0.6076	0.0891	0.0049	0.1786	0.38	2.80	0.81	21.04	2118.01
	2015	0.5848	0.0787	0.0043	0.2377	0.46	2.73	0.93	20.98	2227.56
	2016	0.6924	0.0897	0.0076	0.1567	0.43	2.31	0.77	20.96	1572.35
بنك التنمية المحلية	2017	0.6264	0.0933	0.00475	0.19	0.3975	2.97	0.77	20.5	1572.35
	2007	0.6284	0.0478	0.0021	0.2369	0.6162	2.84	1.08	19.37	905.207
	2008	0.62846	0.03839	0.0028	0.3408	0.6162	2.44	1.14	19.54	1155.55
	2009	0.74839	0.0661	0.0058	0.3049	0.47	2.41	1.14	19.67	1200.52
	2010	0.6672	0.0252	0.002	0.2617	0.49	2.663	1.47	19.73	1285.53
	2011	0.6305	0.0664	0.0047	0.2994	0.5	2.63	1.11	19.88	1302.05
	2012	0.5976	0.0636	0.0047	0.1612	0.62	2.58	1.08	19.93	1402.64
	2013	0.5616	0.0618	0.0043	0.1588	0.67	2.73	1.03	20.15	1321.04
	2014	0.5396	0.0454	0.0028	0.2179	0.67	2.83	0.88	20.38	1406.68
	2015	0.5888	0.1099	0.0086	0.1661	0.7	2.32	0.92	20.511	1468.14
	2016	0.6187	0.1984	0.0191	0.1057	0.81	2.12	1.01	20.511	1665.42
	2017	0.6284	0.0723	0.00569	0.2253	0.6162	2.58	1.086	20.1	2002.84

البنك الخارجي الجزائري	2007	0.7306	0.3016	0.0092	0.1552	0.3522	2.564	1.1	21.47	2287.7
	2008	0.7306	0.244	0.01	0.1082	0.3522	2.5647	0.82	21.59	1572.3
	2009	0.7274	0.2575	0.0149	0.0657	0.2	2.68	1.2	21.5	1572.3
	2010	0.7374	0.1228	0.0084	0.0855	0.22	2.674	1.07	21.57	1572.3
	2011	0.7656	0.1721	0.0121	0.0405	0.2	2.639	1.06	21.69	1572.3
	2012	0.7861	0.1774	0.0144	0.0449	0.26	2.385	1.04	21.55	1572.3
	2013	0.7402	0.0984	0.0095	0.0937	0.37	2.29	0.95	21.47	1572.3
	2014	0.7219	0.1305	0.0127	0.1848	0.33	2.35	0.94	21.67	1572.3
	2015	0.7005	0.1367	0.0128	0.2002	0.39	2.06	0.89	21.67	1572.3
	2016	0.6914	0.1285	0.0134	0.1405	0.61	2.000	0.86	21.67	1572.3
	2017	0.6889	0.1775	0.0183	0.1782	0.59	1.78	0.87	21.86	1572.35
البنك الوطني الجزائري	2007	0.6317	0.2088	0.0083	0.2399	0.78	2.079	0.86	18.43	1475.99
	2008	0.5753	0.2188	0.0104	0.06	0.568	2.127	0.91	18.42	1890.97
	2009	0.6374	0.2291	0.0177	0.0683	0.62	1.925	1.05	18.04	2077.22
	2010	0.7124	0.2198	0.0247	0.0657	0.47	1.873	1.06	18.17	2295.42
	2011	0.7013	0.1895	0.0229	0.0855	0.42	1.982	1.05	18.29	1572.35
	2012	0.66101	0.1329	0.0148	0.0652	0.7	1.928	1.13	18.53	1572.35
	2013	0.6586	0.1303	0.0143	0.1196	0.57	2.039	1.11	18.59	1572.35
	2014	0.6416	0.1142	0.0124	0.1403	0.69	2.07	1.11	15.77	1572.35
	2015	0.6141	0.0987	0.0108	0.1214	0.69	1.74	0.98	15.81	1572.35
	2016	0.647	0.0962	0.011	0.1198	0.83	1.92	1.15	15.86	1572.35
	2017	0.729	0.0837	0.0106	0.1074	0.88	1.396	1.08	15.85	1572.35

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، بنك سكوب.

الملحق رقم (6): نموذج الانحدار التجميعي

DependentVariable: CA Method: Panel Least Squares Date: 08/17/19 Time: 10:45 Sample: 2007 2017 Periodsincluded: 11 Cross-sections included: 12 Total panel (unbalanced) observations: 130				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.745678	0.078090	9.549006	0.0000
R1	-0.082941	0.076880	-1.078831	0.2828
R2	0.562759	0.584326	0.963091	0.3374
R3	-0.012254	0.056820	-0.215659	0.8296
R4	-0.137033	0.025467	-5.380847	0.0000
R5	-0.100414	0.011874	-8.456876	0.0000
R6	0.009945	0.020002	0.497235	0.6199
R7	0.012540	0.004105	3.054589	0.0028
R8	-2.52E-05	1.06E-05	-2.378301	0.0190
R-squared	0.737612	Meandependent var		0.699416
Adjusted R-squared	0.720264	S.D. dependent var		0.079887
S.E. of regression	0.042253	Akaike info criterion		-3.423588
Sumsquaredresid	0.216018	Schwarz criterion		-3.225066
Log likelihood	231.5332	Hannan-Quinn criter.		-3.342922
F-statistic	42.51872	Durbin-Watson stat		1.176219
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

الملحق رقم (7): نموذج التأثيرات الثابتة

DependentVariable: CA Method: Panel Least Squares Date: 08/17/19 Time: 10:52 Sample: 2007 2017 Periodsincluded: 11 Cross-sections included: 12 Total panel (unbalanced) observations: 130				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.833536	0.106659	7.814997	0.0000
R1	-0.075223	0.079105	-0.950929	0.3437
R2	1.117439	0.520497	2.146869	0.0340
R3	0.064631	0.056669	1.140510	0.2566
R4	-0.108440	0.026390	-4.109052	0.0001
R5	-0.045498	0.015684	-2.900835	0.0045
R6	0.005678	0.021441	0.264819	0.7916
R7	4.16E-05	0.005872	0.007091	0.9944
R8	-2.00E-05	1.17E-05	-1.699794	0.0920
EffectsSpecification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.831041	Meandependent var	0.699416	
Adjusted R-squared	0.801857	S.D. dependent var	0.079887	
S.E. of regression	0.035561	Akaike info criterion	-3.694523	
Sumsquaredresid	0.139101	Schwarz criterion	-3.253364	
Log likelihood	260.1440	Hannan-Quinn criter.	-3.515266	
F-statistic	28.47606	Durbin-Watson stat	1.729507	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

الملحق رقم (8): نموذج التأثيرات العشوائية

DependentVariable: CA Method: Panel EGLS (Cross-section randomeffects) Date: 08/17/19 Time: 11:03 Sample: 2007 2017 Periodsincluded: 11 Cross-sections included: 12 Total panel (unbalanced) observations: 130 Swamy and Aroraestimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.785367	0.076227	10.30302	0.0000
R1	-0.082009	0.070435	-1.164326	0.2466
R2	0.801968	0.503507	1.592765	0.1138
R3	0.027221	0.051208	0.531570	0.5960
R4	-0.130111	0.023498	-5.537170	0.0000
R5	-0.083282	0.011478	-7.255569	0.0000
R6	0.011025	0.018730	0.588632	0.5572
R7	0.007868	0.004187	1.879141	0.0626
R8	-2.64E-05	9.86E-06	-2.672862	0.0086
EffectsSpecification			S.D.	Rho
Cross-section random			0.012206	0.1054
Idiosyncraticrandom			0.035561	0.8946
WeightedStatistics				
R-squared	0.610468	Meandependent var		0.463746
Adjusted R-squared	0.584713	S.D. dependent var		0.062675
S.E. of regression	0.038955	Sumsquaredresid		0.183616
F-statistic	23.70360	Durbin-Watson stat		1.344569
Prob(F-statistic)	0.000000			
UnweightedStatistics				
R-squared	0.727589	Meandependent var		0.699416
Sumsquaredresid	0.224271	Durbin-Watson stat		1.100836

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

– الملحق رقم (9): اختبار Hausman

CorrelatedRandomEffects - Hausman Test				
Equation:Untitled				
Test cross-section randomeffects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic		Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	32.191025		8	0.0001
Cross-section randomeffects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
R1	-0.075223	-0.082009	0.001297	0.8505
R2	1.117439	0.801968	0.017398	0.0168
R3	0.064631	0.027221	0.000589	0.1232
R4	-0.108440	-0.130111	0.000144	0.0712
R5	-0.045498	-0.083282	0.000114	0.0004
R6	0.005678	0.011025	0.000109	0.6083
R7	0.000042	0.007868	0.000017	0.0574
R8	-0.000020	-0.000026	0.000000	0.3132
Cross-section randomeffects test equation:				
DependentVariable: CA				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/17/19 Time: 11:05				
Sample: 2007 2017				
Periodsincluded: 11				
Cross-sections included: 12				
Total panel (unbalanced) observations: 130				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.833536	0.106659	7.814997	0.0000
R1	-0.075223	0.079105	-0.950929	0.3437
R2	1.117439	0.520497	2.146869	0.0340
R3	0.064631	0.056669	1.140510	0.2566
R4	-0.108440	0.026390	-4.109052	0.0001
R5	-0.045498	0.015684	-2.900835	0.0045
R6	0.005678	0.021441	0.264819	0.7916
R7	4.16E-05	0.005872	0.007091	0.9944
R8	-2.00E-05	1.17E-05	-1.699794	0.0920
EffectsSpecification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.831041	Meandependent var		0.699416
Adjusted R-squared	0.801857	S.D. dependent var		0.079887
S.E. of regression	0.035561	Akaike info criterion		-3.694523
Sumsquaredresid	0.139101	Schwarz criterion		-3.253364
Log likelihood	260.1440	Hannan-Quinn criter.		-3.515266
F-statistic	28.47606	Durbin-Watson stat		1.729507
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

الملحق رقم (10): اختبار Breusch-Pagan LM

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation:Untitled			
Periodsincluded: 11			
Cross-sections included: 12			
Total panel (unbalanced) observations: 130			
Test employscenteredcorrelationscomputedfrompairwisesamples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	57.17204	66	0.7724
Pesaranscaled LM	-1.812842		0.0699
Bias-correctedscaled LM	-2.412842		0.0158
Pesaran CD	1.108891		0.2675

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

مِنْ خَيْرِ مَا لَكَ اللَّهُ

ملخص:

هدف البحث إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، وتم اختبار العناصر التالية: العائد على الأموال الخاصة، العائد على الأصول، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الرفع المالي، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التشغيل، حجم البنك، وقد تم تحليل بيانات 12 بنكاً عمومياً وخصوصاً. خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017، باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel data . .

وقد أظهر البحث وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكل من: مخاطر الائتمان، ومخاطر الرفع المالي ومخاطر التشغيل، وعلاقة طردية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكل من: معدل العائد على الأموال الخاصة، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، وحجم البنك.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، لجنة بازل، معدل العائد على الأموال الخاصة، معدل العائد على الأصول، المخاطر.

Abstract:

The aim of this study was to identify the most important factors that have an impact on the capital adequacy in the Algerian commercial banks. The study was carried out by using a panel data model that encompasses 12 banks during the period 2007-2017.

The study establishes that there is a statistically significant negative relationship between the following explanatory variables: credit risks, operating risks, leverage risks and the dependent variable i.e the capital adequacy. However, there is a positive relationship between the rate of return on assets variable and the latter.

On the other hand, the same study showed the absence of any statistically significant relationship between the remaining explanatory variables i.e the rate of return on equity, the liquidity risks, the interest rate risks, the bank size and capital adequacy.

Key Words: capital adequacy, Basel Committee, return on equity, return on assets, risks.